

Al Muntada

A Cultural Journal

Published every four months by

The Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan



المنتدى

مجلة فكرية ثقافية فصلية

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

العدد المزدوج (٢٧٩ - ٢٨٠)

المجلد ٣٤؛ شتاء - صيف ٢٠٢١

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ. د. عدنان بدران

الأردن (الرئيس)

د. صلاح الدين الزين

السودان

أ. د. صلاح جرّار

الأردن

د. عبد الحسين شعبان

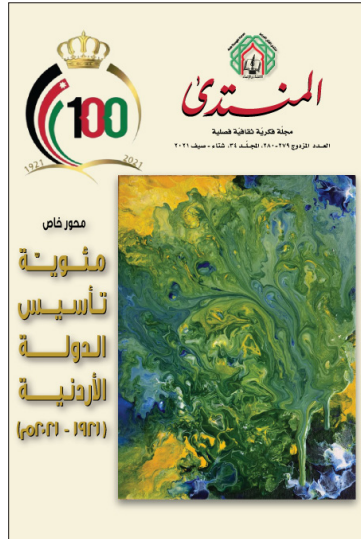
العراق

د. وجيهة البحارنة

البحرين

د. يوسف الحسن

الإمارات



لوحة الغلاف

للتشكيلية الأردنية

غدير سعيد حدادين

رئيس التحرير

د. محمد أبو حمّور

مدير التحرير

كايد هاشم

التحرير اللغوي

محمد سلام جميعان

التصميم والإخراج الفنيّ

ميساء خلف

اعتُمدت مجلة «المنتدى»، ضمن قاعدة بيانات وملخصات الدوريات العلميّة العالمية، في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في شيراز/إيران، وذلك وفقًا للمؤشرات العلميّة المتبعة لدى مركز المراجع الإسلاميّة الدوليّة، بحسب ما أقرته المنظمة الإسلاميّة للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمر الرابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثي في البلدان الإسلاميّة.



الآراء الواردة في المجلة لا تُعبّر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

إرشادات مهمة لكتاب المجلة

- تستقبل المجلة الدراسات المتعمقة والمقالات الفكرية والمراجعات النقدية الرصينة لكتب عربية وأجنبية صادرة حديثاً.
- يُعد أعضاء المنتدى حكماً مراسلين للمجلة في أقطارهم.
- يسرّ المجلة أن تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكرية والثقافية؛ إضافة إلى تقاريرهم عن أي أحداث مهمة يتابعونها في أقطارهم.
- تخضع كل مساهمة للتقييم.
- يُشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشرين صفحة (مقاس A)، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكر عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافقتنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عناية خاصة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحد الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات الملائمة على الموضوع المقدم.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتب مكافأة رمزية على مساهمته.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكمة في المجلة (ص ٢٢٢)

Arab Thought Forum (Atf)

P. O. Box: 1541

Amman 11941 Jordan

Tel: (+962- 6) 5333261/5333617/5333715

Fax: (+962- 6) 5331197

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١

عمان ١١٩٤١ الأردن

تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (+٩٦٢ -٦)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (+٩٦٢ -٦)

E- mail: atf@atf.org.jo

URL: www.atf.org.jo

facebook.com/atf.jordan

المحتويات

مجلة المنتدى - العدد المزدوج (٢٧٩ - ٢٨٠) شتاء - صيف ٢٠٢١

محور خاص: مئوية تأسيس الدولة الأردنية (١٩٢١ - ٢٠٢١م)

مدخل: (رئيس التحرير)..... ٥

قطوف دانية

• على عتبة المئوية الثانية للدولة
(سمو الأمير الحسن بن طلال)..... ٩

آفاق مئوية الدولة الأردنية

• قراءة استشرافية في رؤى المئوية الثانية للدولة الأردنية
(د.محمد أبوحمّور)..... ٢٢

• التعليم العالي نحو المئوية الثانية للدولة الأردنية
(أ. شرف د. فايز خصاونه)..... ٢٧

• آفاق التكنولوجيا ودعم البحث العلمي في المئوية الثانية للدولة الأردنية
(أ.د. ضياء الدين عرفة)..... ٤١

• التكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال في الأردن
(د. عبير الفقي)..... ٥١

• الحركة الثقافية والأدبية الأردنية في مئة عام
(أ.د. سمير قطامي)..... ٥٩

• الإنتلجنسيا في الأردن ومئوية الدولة الأردنية
(أ.د. مجد الدين خمّش)..... ٦٥

• مئوية الدولة الأردنية في ذاكرة المكتبة الوطنية
(أ.د. نضال الأحمد العياصرة)..... ٧١

• كتابة التاريخ في الأردن: وثائق الحركة العربية ومصادرها
(قراءة في أعمال للمؤرخ سليمان موسى)
(كايد هاشم)..... ٨١

- المجتمع والدولة في الأردن (١٩٢١-٢٠٢١م) «دراسة سوسيو-سياسية»
(عارف عادل مرشد)..... ٩٩
- النشر كصناعة ثقافية في الأردن خلال مئة عام: الكتاب إلى أين؟
(د. باسم الزعبي)..... ١١٧
- دور الصحف والمجلات الثقافية في الحركة الفكرية الأردنية خلال مئة عام،
وقراءة في دور مجلة «أفكار» - ٥٥ عاماً من النقد والإبداع
(د. زياد أبولبن)..... ١٣٣

دراسات ومقالات

- العرب وتحديات التنمية المستدامة
(أ.د. محمد عبد العزيز ربيع)..... ١٤٣
- حضريات في الهوية
(د. وفاء الخضراء)..... ١٦٣
- الثورات العلمية وتداعياتها على الفكر والآداب
(مجدولين أبو الرب)..... ١٧١
- الذوق الموسيقي في زمن العولمة
(عبد الإله فرح)..... ١٧٩
- مصير المكتبة الشخصية بعد رحيل الكاتب العربي في المنفى
(الشاعر بلند الحيدري مثال يلخص سيرة جيل من كتاب المنفى)
(جاكولين سلام)..... ١٨٩
- حكايات المدينة: حي المهاجرين في عمان
(نداء الخزعلي)..... ١٩٣

كتب ومراجعات ونقد

- الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد بين الواقع والمأمول
(أ.د. علاء التميمي)..... ٢١١
- محركات النمو الاقتصادي... بذور لأفكار عملية
(د. عدلي شحادة قندح)..... ٢١٦
- إصدارات مؤسسة التراث العربي ٢١٩
- دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلة..... ٢٢٢

الأردن الحديث

بين مئوية مضت ومئوية مقبلة

د. محمد أبو حمّور

الأمين العام لمندى الفكر العربي

(رئيس التحرير)

تمازجت مبادئ الهاشميين ورسالة النهضة العربية ومكونات الشخصية الوطنية في تشكيل النسيج الوطني الأردني، الذي أصبح يشكّل بدوره أنموذجاً ومرتكزاً للقضايا العربية على مختلف الأصعدة. وإذا كان الأردن يُعدّ بلداً صغيراً بالمساحة نسبياً، قليل الموارد والإمكانات، فإن دوره العربي والإقليمي والعالمي يتجاوز بكثير هذه الإمكانيات المادية، ويتصف بالريادة سواء في علاقة الحكم بالشعب، وتأكيد التنوع في إطار الوحدة عملياً في النسيج الاجتماعي، أو في إدارة الموارد؛ بحيث أصبح الأردنيون خبراء في إدارة النُدرة، وكذلك في علاقاته المتميّزة بالعالم، والقائمة على الاحترام والتفهّم والتفاهم، ومشاركته في كل ما يخدم قضايا السلم العالمي والتفاهم الإنساني.

يُقال إن قدر الأردن أن يكون وسط دائرة اللهب والعواصف، مما جعله يعيش تحديات مختلفة على مدى مسيرته منذ مئة عام مضت، لكنه استطاع أن يحافظ على توازنه ويجتاز عقبات صعبة على مختلف الصُعد، وأن يبقى في قلب الحدث القومي، فهو الأقرب إلى فلسطين والمعني مباشرة بقضيتها وتطوراتها وتعقيداتها، كما أنه في قلب الحدث على مستوى الإقليم والعالم، ضمن محيطه العربي، وجزء من كيان أُمته والحفاظ على هويتها، مستمداً مبادئه وعزيمته من روح النهضة فكرياً وموقفاً وإنجازاً.

لم تحل المساحة الصغيرة نسبياً للأردن ومحدودية موارده وإمكاناته المادية، دون أن يقوم بواجباته ودوره عربياً وإقليمياً ودولياً، مما يتجاوز معنوياً هذه المحدودية وحجم مساحته الجغرافية. ولعل قيادة الأردن الإصلاحية والدستورية عندما توضع تحت مجهر الدرس، فإنها تبين لنا عمق الرؤية وبصيرة الاستشراف المستقبلي التي ميزت قيادته ومؤسساته للمئوية المقبلة، وبالاستناد إلى العلاقة الوثيقة بين الشعب والقيادة، والروابط التي تربطه بمحيطه من دول العالم، مما جعل القيادة الأردنية في مختلف عهودها تحظى بالاحترام والتقدير داخل المجتمع الدولي والإنساني عموماً.

للأردن سابقة أنموذجية في مجال التحوّل الديمقراطي والإصلاح تمثلت في مجال الحوارات التي أتاحها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله ورعاه - من خلال الأوراق النقاشية الملكية السبع التي طرحها، والتي تشرفّ منتدى الفكر العربي بتوجيهات كريمة من رئيسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم - حفظه الله ورعاه - بأن يُسهم منذ سنة ٢٠١٢ في توسيع نطاقها عبر جلسات حوارية بلغ عددها ١٩ جلسة، شاركت فيها مختلف الأطياف السياسية والبرلمانية والفكرية وقطاعات المجتمع المدني بما فيها قطاع الشباب وقطاع المرأة كافة.

وأشير في هذا المجال إلى أن دراسة مكونات الدولة الأردنية في إطار أسس الثقافة الوطنية، تتجلى بأفضل معانيها من خلال تلك الحوارات، وخاصة بشأن بلورة مفهوم المواطنة الفاعلة والحاضنة للتوّع التي تشكل مكوناً أساسياً في البنيان الديمقراطي، وتجسّد معاني سيادة القانون، والتوازن بين الحقوق والواجبات، في معادلة شراكة التضحيات وشراكة المكاسب، وفي إطار من العدالة والنزاهة والشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص.



على عتبة المئوية الثانية للدولة

الحسن بن طلال

على عتبة المئوية الثانية للدولة

الحسن بن طلال*

يتزامن احتفالنا بعيد ميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين هذا العام، مع بدايات احتفالات الوطن بدخول المئوية الثانية للدولة الأردنية وذكرى النهضة على مدى القرن الماضي المليء بالأحداث المصيرية (١٩٢١-٢٠٢١). وهذا التزامن بين عيد ميلاد القائد وأعياد الوطن، يوحد تهانينا لجلالة الملك ولأردننا الغالي معاً، بأن يجعل الله، جلّ وعلا، الأيام القادمة أيام فكر وعمل وإنجاز، إنه سميع مجيب، وبعد،

فنقفُ على عتبة المئوية الثانية من عمر الدولة الأردنية، وهو حدث استثنائي لا يمرّ في حياتنا أكثر من مرّة، فقد مرّت عشرة عقود طويلة على تكوين إمارة الشرق العربي، وهي مدة كافية تعطينا فرصة القراءة الواعية لمفاصلها، لتقييمها أولاً، والتخطيط الواعي لتثبيت أقدامنا في المئوية الجديدة للدولة، ونحن في إقليم مضطرب، وعالم سريع التغير، ليكون عبورنا إلى هذا الزمن الجديد آمناً، ولنعيد تعزيز دعائم الدولة بمعايير الحداثة والأصالة معاً، وابتداءً لا بد من تحديد المفاصل الآتية:

* رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه.

- ما هي الدولة التي نريد للمئوية الثانية؟
- وما هو المجتمع الذي نُخطط له في المئوية الجديدة؟
- وبالتالي، ما هي المؤسسات التي نُقيمها ونطورها في ظل إطار تشريعات
عصرية قابلة للثبات والتجدد؟
- وليس آخراً، ما هو خطابنا المحلي والإقليمي والعالمي للمئوية الثانية؟
ومن الذي يمكنه صياغة مثل هذا الخطاب القابل للتوازن بين هذه
الدوائر الثلاث، ونحن في عالم التكنولوجيا والحدثة التي تصل حد
سرعة الضوء؟ النخب أم العلماء أم أصحاب القرار أم الجيل الشاب الذي
يملك مفاتيح العصر القادم؟

الركائز والهوية أولاً

تعد إمارة الشرق العربي من أقدم الدول التي قامت في الإقليم على أرض الدولة العثمانية المنهارة بعد المملكة السورية، وتأسست في فترة قلقلة وصعبة، فقد انتهت الحرب العالمية الأولى قبل أقل من ثلاثة أعوام، وانهارت مع نهاياتها امبراطوريات ودول، وتفتتت الدولة العثمانية لدول جديدة، ورسمت الدول المنتصرة مصير الشعوب والعالم الجديد بخرائطها واتفاقياتها السرية والمُعلنة، وفي الوقت الذي نجح فيه العرب في إعلان نهضتهم، كانت الحركة الصهيونية تنفذ خطتها المرسومة بتزايد حركة الهجرة إلى فلسطين بدعم الدولة المنتدبة بريطانيا، وقد أحببت فرنسا بصراع النفوذ بينها وبين بريطانيا مشروع سورية الكبرى والتكامل بين بلاد الشام، وقضت على أول مملكة عربية أقامتها دولة النهضة في سورية، فخرج الملك فيصل الأول من دمشق، في أول خطوة لتنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو على أرض المشرق العربي، والتي شهدت تغيراً متلاحقاً للقوى على أرضها، بحيث أصبحت بريطانيا وفرنسا هما اللاعبين الرئيسان في المنطقة،

بموافقة أممية من عُصبة الأمم. في ظل هذه المتغيرات الدولية المتلاحقة، نشأت إمارة الشرق العربي على أرض شرقي الأردن (كما أطلق عليها الجدد المؤسس عام ١٩٢١).

شهدت منطقة شرقي الأردن ما بين أعوام ١٩١٨م و١٩٢١م أحداثاً مصيريةً متلاحقة على أرضها، نلخصها بما يأتي:

مع انطلاق النهضة العربية عام ١٩١٦م، شارك أهالي شرقي الأردن في أحداثها، وانضموا لجيش الشمال مع الأمير فيصل بن الحسين، وقد سجل الأمير زيد بن الحسين في مذكراته أعداد المشاركين في الجيش من أهالي شرقي الأردن ممن ساروا مع الجيش العربي من العقبة حتى دمشق، وكانوا بالآلاف، وقد حملوا راية النهضة العربية وفكرها وانضموا لصفوف الجيش العربي، ومنهم من تحول للخدمة في فلسطين وحرس الحدود والجيش العربي، وهم الذين سيشكلون المكوّن العسكري والشعبي لدولة إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ لاحقاً، وهو ما تحقق بتسمية هذا الجيش بـ (الجيش العربي).

مع نشأة الحكومة العربية في دمشق، عام ١٩١٨م أصبحت منطقة شرقي الأردن جزءاً من أول دولة عربية تقوم على أرض المشرق العربي، وشارك العديد من أهاليها في الإدارة مع الأمير فيصل، ويُسجّل لُنخبةٍ من رجالها مشاركتهم في المؤتمر السوري عام ١٩٢٠م في دمشق مندوبين عن الأهالي، حيث تم تنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على سورية في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠م تحقيقاً لدعوة الشريف الحسين بن علي (ملك العرب) بإقامة دولة الوحدة العربية على أرض المشرق العربي، وكانت مطالب رجالات المؤتمر السوري هي الركيزة التي كونت خطاب دولة الإمارة بعد أشهرٍ من انهيار مملكة سورية، وهو الخطاب الذي أجمعت عليه كل الفئات والنخب في بلاد الشام.

وتنفيذاً لاتفاقية (سايكس-بيكو)، أطاحت فرنسا في معركة ميسلون (٢٤ تموز/يوليو من عام ١٩٢٠م) بالمملكة السورية، وخرج الملك فيصل الأول من دمشق، وأصبحت منطقة شرقي الأردن موزعة بين العديد من الكيانات المحلية فيما عُرف بفترة «الحكومات المحلية»، وكان الأهالي يطالبون باستقلال سورية ووحدتها ويرفضون تقسيمها، في الوقت الذي أقرت عصبة الأمم الانتداب البريطاني على كل من فلسطين وشرقي الأردن، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وهذا يعني أن الأهالي في شرقي الأردن شهدوا الانتقال من العهد العثماني طويل الأمد، إلى أول حكومة عربية تحمل فكر النهضة، وكانوا جزءاً من هذا المكوّن الذي يستند إلى روح النهضة، لكنهم فقدوا وللمرة الأولى فرحة الانتماء لأول دولة عربية في المشرق، وتفرقت العشائر الأردنية في إطار كيانات محلية، بانتظار الإرادة التي تعيد حلم الدولة العربية وسورية الموحدة من جديد.

هذه هي الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي نشأت فيها إمارة الشرق العربي، فزمن نشأة الدولة يحمل مبررات بقائها، لأنها قامت على أسس النهضة العربية، وكان مؤسسها الأمير عبدالله بن الحسين قيادة فكرية وعسكرية وسياسية منذ قيام الثورة العربية في الحجاز، فقد شغل منصباً حكومياً في مملكة الحجاز الهاشمية، وكان من قبل عضواً في مجلس «المبعوثان» العثماني في إسطنبول، كما قاد حملة الطائف وهزم الجيش العثماني المرابط في الطائف، وتمتع بمقدرة لغوية مكنته من تشكيل شخصية قيادية خطابية، وتمتع بقدرات القيادة لتأسيس الدولة الجديدة، وأول عناصر تأسيس الدولة تمثلت بتوفر عنصر قيادي يقوم على خلفيته الهاشمية، ويملك مؤهلات معنوية وفكرية وسياسية وعسكرية، أما العنصر الثاني فتمثل بالروح التي تجمع أبناء الدولة الجديدة وهي روح النهضة، التي شارك فيها أهالي شرقي الأردن، والإيمان باستقلال سورية ووحدتها، وهذه الروح هي التي ظلت تشدّ أبناء الإمارة منذ زمن التأسيس.

ولتثبيت هذا الكيان السياسي، والحفاظ على قيم النهضة بالحرية المسؤولة، والدفاع عن التراب والوطن المقدس، تأسس الجيش العربي الذي شكل الدعامة المبكرة للحفاظ على حدود الإمارة، التي قامت متاخمة لمناطق تشغلها دولتا الانتداب الفرنسي والبريطاني، وهذه الحدود تعتبرها العشائر العربية العابرة للحدود مسارات تقليدية موسمية لها، وعادة ما كانت تعبرها في حالات الغزو المعروفة، وقد أدت التغيرات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى وقيام الدول في بلاد الشام، إلى عقد معاهدات تُحدد مساراتها وتمنع حالات الغزو، وكان هذا سبباً من أسباب تشكيل ما عُرف «بمحاكمة العشائر» برئاسة الأمير شاكر بن زيد، مأمور العشائر، التي وإن هدفت إلى تطبيق القانون العشائري السائد في تلك الفترة، إلا أنها أسست لقضاء عشائري قائم على أساس حفظ الحقوق وصيانة المكتسبات.

وبعد أن ترسخ مفهوم القانون الوضعي الصادر عن السلطة التشريعية أصبحت المحاكم النظامية هي الأساس في فرض سيادة القانون. فهذه التعددية المؤسسية في إرساء الأحكام العشائرية تليها القواعد القانونية بحاجة إلى أن يتم استنكارها في مئوية الدولة الأردنية؛ انطلاقاً من أن دولة المؤسسات والقضاء هي دولة قوية و متماسكة. فكما كانت الحكومات في القدم تسعى لتوطين العشائر العابرة للحدود ما بين الدول الجديدة في سورية والعراق والمملكة العربية السعودية في محاولة منها لتأكيد سلطتها التي تتحرك القبائل والعشائر في إطارها، فإن الحكومات في عالمنا اليوم يقع عليها مسؤولية بسط نفوذها على جميع مكونات شعبها وعلى أجزاء إقليمها كافة، بما يتوافق مع المفهوم الدستوري الحديث للدولة القانونية.

إن توافر روح النهضة، استمر مع التأسيس بقدم عناصر عديدة من الكفاءات من أهالي بلاد الشام والحجاز من أحرار العرب الذين ساهموا في الثورة العربية الكبرى عسكرياً وإدارياً إلى عمّان مع بدايات التأسيس،

وقد شغلوا مناصب قيادية وأداروا الملف السياسي والعسكري والاقتصادي والتعليمي والتشريعي بقيادة الأمير عبدالله، واستقروا وتجنسوا بالجنسية الأردنية، وكانوا في مواقع المسؤولية إلى جانبه.

ونستطيع القول بعد هذه القراءة التحليلية للبيانات بأن تجربة التأسيس قبل قرن قامت على أسس فكرية تمثلت بروح النهضة، وعلى وجود كيان يحمل فكراً قومياً يقوم على وحدة سورية ورفض تقسيمها، وعلى إقامة جيش عربي شكلته عناصر عسكرية من المؤمنين برسالة النهضة، وهم الذين حملوا راية النهضة العربية، التي أرسلها الشريف الحسين بن علي للأمير عبدالله، والتي ما تزال حتى يومنا هي راية المملكة الأردنية الهاشمية. وهذه البدايات تؤشر على أن مسيرة المئوية الأولى للدولة كانت متوازنة، ويمكننا القول بأنها تدفعنا للعمل على دخول عتبة المئوية الثانية بأسس راسخة ومتينة، أملين أنها لن تكون مئوية تقليدية أو قلقة.

وبناءً على هذه القراءة للأرضية التاريخية نطرح التصور لقراءة محاور الدولة والمجتمع والخطاب المطلوب والمؤسسات، ونحن على عتبة المئوية الثانية، فما هي الدولة التي نريد للمئوية الجديدة؟

الدولة التي نريدها للمئوية الثانية

كيف ستكون دولة المئوية الثانية استمراراً لدولة المئوية الأولى؟

لا بد أن نميز بين روح الدولة وهي كما نراها ثابتة، وقد قامت عليها الركيزة الأساسية أي النهضة والتنوير، وهذه الركيزة لا مجال للتفكير بتغييرها، بل وبعثها بروحها التي تتجدد ولا تموت، وعن دولة الإمارة التي حملت هذه الركيزة التي جعلتها تستمر وتبقى عصية على الاختراق، وفي الوقت الذي تخبو فيه وتضعف روح دول أخرى لم تستند إلى أسس جماعية تدعمها فاهتزت أمام العواصف، ونحن نرى أن روح النهضة تتجدد فينا لأنها

تحمل التنوير ولا تمثل القيادة الهاشمية وحدها، بل إنها إرث مشترك توارثته القيادة والشعب معاً منذ عهد النهضة ورجالاتها، وهي الروح التي ندخل بها المثوية الثانية بثقة، ونحملها نبراساً غالياً شاركت بحمله النخب الفكرية من أهالي بلاد الشام، والقيادات العسكرية العراقية والأردنية والسورية واللبنانية والحجازية واليمينية، ومن هنا يأتي امتياز هذه الشعلة العربية التي ستضيء الزمن الأردني الجديد.

دولة المثوية الثانية تقوم على خطاب حدائي ومنتور، تكون فيه الحكومات مدنية، يسنها الدستور الذي قام على متانة دستور عام ١٩٥٢م، وتحميها التشريعات القابلة لروح العصر تلبيةً لحقوق الفرد والمواطنة وتحقيقاً للعدالة والمساواة التي تشكل الركيزة الأساسية، وتتحقق بها حقوق الجميع، مسترشدين بمقولات الملك فيصل الأول الذي كان يؤكد في خطبه لأهالي بلاد الشام «لا يوجد بيننا أقليات وأكثريات نحن شعب واحد»، وبما حققه دستور عام ١٩٥٢م. وإذا أردنا اختصار رؤيتنا لخطاب الدولة والمواطنة وعلاقة المسؤول بالمواطن، فلا بد من التوقف عند أمرين في المثوية الأولى:

أولهما: «رسالة عمّان» التي تُشدّد على روح التسامح والتعددية والاعتدال والوسطية، وهو ما يتناسب مع المجتمع الأردني عبر تاريخه خلال المثوية الأولى من عمر الدولة.

وثانيهما: الأوراق النقاشية السبع التي قدمها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وحدّد فيها الرؤية والاستراتيجية، ورسم المنهجية في الفكر المتجدّد في المؤسسات، وهي مكّمة للدستور وروح النهضة، وتعتبر خريطة طريق مستقبلي تحتاجه الدولة والمجتمع لرسم الزمن القادم، وهذه الأوراق النقاشية حالة متقدمة في العلاقة بين الملك والمواطن والدولة ومؤسساتها، وهي استمرار للخطاب الهاشمي الذي بدأه الشريف الحسين بن

علي (ملك العرب) وأبناؤه الأربعة، وتابعه الملك طلال بن عبد الله وتجسد في الدستور الأردني في عام ١٩٥٢م، وتجلى في خطابات الملك الحسين بن طلال عبر ما يقرب من نصف قرن من عمر الدولة الأردنية.

وتظل المشكلة التي يجب الوقوف عندها باهتمام، هي خطاب الحكومات في المئوية الأولى، وآلياته وكيفية تفاعل الشعب معه، وهنا يجب أن نتوقف ملياً مع مستوى هذا الخطاب ومصادره ومرتكزاته، ودراسة ردود الفعل الشعبية من النخب السياسية والفكرية والاجتماعية على كل المستويات، وتقييم هذه الردود لفهم مكونات الخطاب الرسمي، وتحليله وتقييمه، من أجل تقديم خطاب المئوية الثانية بموضوعية، لرتق الهوة بين الحكومات والشعب بكل مكوناته التي يستشعر الدارس أنها تكبر ولا يمكن السماح باستمرارها، وبالتالي بناء حالة من الثقة المستمرة.

ونحن نرى أن هذا هو التحدي الذي يجب حسمه مع مطلع المئوية الثانية، لئلا تستمر آلية الخطاب دون تحقق نتائج، ولئلا يتم إقصاء الفئات التي تمتلك الكفاءات المناسبة للزمن القادم، ولئلا تتكرر الوجوه وتدور في دائرة مغلقة. إن الكفاءات الجديدة التي تحمل دم التجديد هي المطلوبة في كل الميادين لتثبيت مفاصل الدولة، والوقوف في وجه التكرار الذي يرفضه الشارع.

ملف الإدارة الموحدة للدولة

هذا المطلب يطرح معضلة الحاكمية الرشيدة في مؤسسات الدولة كافة؛ الأهلية والرسمية والخاصة، حيث إن التطور يخلق تحديات مستمرة من حيث الموازنة ما بين الحداثة والمعاصرة على أساس الكفاءة، وضرورة تطوير الحقيقة ورسم استراتيجيات مدروسة، وأولويات تعلي الصالح العام للجميع بلا تمييز وتبني القناعات كخطوة أولى لبناء الثقة وتأسيس المواطنة،

بالإضافة إلى الاعتماد على العمل المؤسسي بدل الشخصيات. كما أن المؤسسات التعليمية والاقتصادية والتشريعية لا بد لها من خطط مستقبلية لا يهزها تغيير الشخوص الذين لا يوجد ضمان لحياتهم، في حين تستمر الخطط حية ومتجددة لو عملت بها المؤسسات، ونحن دولة مؤسسات قامت مع بدايات التأسيس، لكنها أصيبت بنكسة الارتباط بالشخصيات وهو ما يجب معالجته، شريطة التشبيك بين المؤسسات بروح علمية، ودعم هذه المؤسسات بالقدرات الحيوية والفاعلة، واستبدال النمط الإداري التقليدي، وهذا بيت القصيد في سياسة تفعيل الإدارة في المؤوية الجديدة.

هذه هي صورة المؤسسات التي نريد، والتي تقوم على التخطيط والبرمجة المدروسة والمتصلة، وعلى التشبيك وتكامل النظم بين المؤسسات، وهذا تحد كبير لأنه يغير في الاعتماد على الأشخاص، وعلى العمل وكأن المؤسسات ليست في دولة واحدة.

ويتصل بموضوع تحديث الإدارة مسألة على جانب كبير من الأهمية، وهي تحديث التشريعات الناظمة لعمل هذه الوحدات الحكومية والتي يعتمد عليها الفرد بشكل يومي في إشباع حاجياته الأساسية، فالإدارة المتجددة تقوم على التشريع الذي يملك القدرة على التحديث والتغيير والتشريعات المتكاملة والنظم المتداخلة الهادفة. أما الحكم على فعالية التشريع وقدرته على تحقيق الغاية منه في تعزيز منظومة عمل الإدارة، فيكون من خلال الوقوف على الأسباب الموجبة لإصداره، والتي تتمثل في المبررات والحجج التشريعية التي دفعت المشرع الوطني إلى إخراج هذه القواعد القانونية إلى حيز النفاذ. وضمن هذا الإطار، فإن العناقيد المتشابكة من التشريعات والقواعد القانونية الفاعلة المتجانسة التي تصدر وفق أحكام الدستور هي الأداة القوية بيد الإدارات الحكومية في معرض مباشرتها لمهام عملها كمرافق عامة تقدم خدمات وأنشطة أساسية للفرد الذي يتعامل معها. بالتالي إذا أردنا

إدارة ناجحة فعلينا أن نضع بيدها تشريعات متطورة وقوية قادرة على تفعيل دور الإدارة وتصليب موقف المدير الجريء لمكافحة الفساد والتصدي له بقوة وبلا محاباة، وهذه سلسلة واحدة متماسكة (الإدارة الواعية والنظيفة، والتشريعات الداعمة، ومكافحة الفساد)، وهي السلسلة التي ستقوي من الأداء الحكومي والمؤسسي منذ بدايات المئوية، لتؤسس لخط ثابت يضع خريطة طريق بيد العاملين بالإدارة المستقبلية، وخاصة في إدارة الموارد، والطاقة، وتشجيع روح البحث، وتقديم العلماء وتفعيل دورهم في دولة تملك عدداً كبيراً من الجامعات والمؤسسات التعليمية، وهذا هو روح النهضة واستمراريتها نصاً وروحاً الذي نقصده في المئوية القادمة، لأنها مئوية الثورة الثقافية والمعارفية والإدارية وتعظيم العلم وسيادة التقنيات بامتياز، وتقوم على العقل والمنهجية والتفكير الاستثنائي وهو روح العصر القادم.

ونسأل الآن السؤال الكبير، وهو محصلة للدولة المستقبلية والمؤسسات والإدارة، ما هو المجتمع الأردني الذي سيتشكل في المئوية الثانية؟ هل هو امتداد لمجتمع مطلع هذه الألفية ونحن نعيش في مجتمع عالمي شديد التغير؟ ما هي مواصفات المجتمع الأردني في عصر التقنيات الفائقة والهجرات التي تحرك الشعوب والأفراد، والسياسات الدولية والإقليمية التي تطالنا جميعاً، شئنا ذلك أم أبينا؟

مجتمعنا الأردني متجذر في تشكيله وغني، وهذا التجذر لا يجعله من المجتمعات المغلقة، فهو مجتمع متنوع ومتعدد ويحترم هذا التنوع، بل إن من مواصفاته المقدره على التجدد واستيعاب الظروف المفاجئة، فقد تعرض الوطن للعديد من المتغيرات العسكرية والسياسية على الصعيد الإقليمي، وكان للمجتمع الأردني المقدره المدهشة على استيعاب المتغيرات واحتوائها، وبدلاً من أن تشكل له الهجرات الفجائية مشكلة، كانت مقدرته على الاحتواء تثير الإعجاب وتؤكد على الأصالة، بحيث يتجدد النسيج الاجتماعي

بصورة صحية وذكية، هذه الحالات التي شهدناها منذ أكثر من سبعين عاماً كانت حافزاً للتجدد، ولا بد من دراسة اجتماعية تقدم القراءة المتوقعة من الفرد الأردني في العقود القادمة، لمعرفة كيفية تحفيز الفرد على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والفجوات القائمة بين الفئات، بحيث يكون تحقيق العدالة والمساواة والحرية المسؤولة والواعية المزودة بالمعلومات والمعرفة نقطة الانطلاق في مجتمعات المثوية القادمة، دون النظر إلى المنابت والأصول أو الفوارق، وتعظيم روح المواطنة، وتقديم المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية. وهنا ندعو إلى إقامة (مرصد ثقافي في المشرق) تقوم عليه مؤسسات قادرة على الرصد ووضع الخطط والاستراتيجيات لتحقيق الحداثة التي نريد.

وهنا مربط الفرس، فإن التركيز على الفرد وتقديم كل محفزات التعليم والانتقال لتعليم التفكير المنهجي وممارسته لتمكين وتفعيل طاقات الفرد ليصبح فاعلاً في الإطار الجمعي، هو معضلة يجب على الجسم التعليمي اجتيازها في المثوية الجديدة التي لا تقبل أن نكرر أنفسنا في عالم فائق التقنيات والحداثة، أقول هذا وأنا على وعي تام بدور التعليم المرئي والمسموع والتقني في حياة البشرية كلها وما أحدثه من ثورات متلاحقة، ولا يجوز لنا أن نستمر في تكرار أنفسنا وتغييب العقل، لأن العالم لا يقبلنا، ولأن لدينا نسبة كبيرة من الشباب في مجتمعنا تفوق كل المجتمعات الأخرى، وعلينا أن نستثمر بعقولهم وأفكارهم مستفيدين من روح العصر، لنواجه التحديات المجتمعية والاقتصادية بما فيها زيادة الفقر والبطالة والفجوة الجندرية. ويقودنا هذا للحديث عن تفعيل دور المرأة حيث تشير الدراسات إلى أن الفجوة الجندرية في العالم العربي عالية مقارنة مع مناطق أخرى من العالم. وعند الحديث عن آثار جائحة كورونا، على سبيل المثال، كانت المرأة من أكثر الفئات تضرراً وأجبرت العديد من النساء على أن يلزمن بيوتهن بسبب الإغلاق العام.

ويدعونا ذلك للتركيز على الإجراءات الوقائية الفاعلة والسياسات التي تحقق نتائج اجتماعية واقتصادية تعود عليهن بالنفع وتكفل لهن المساواة والحماية.

أما الاقتصاد ومعضلاته في حياتنا، فإن مواردنا قليلة وهذا صحيح، لكن التحدي يكمن في إدارة هذه الموارد، وفي توظيفها، وتطوير قدرات رأسمالنا الإنساني، فمع أن اليابان مثلاً دولة قليلة في مساحتها، لكنها دولة مكتفية في زراعتها ومُصدرة بامتياز، لحسن إدارتها لمواردها، ولنا في إندونيسيا وماليزيا نماذج تستحق الدراسة، ولو أحسنًا إدارة وتوظيف مساحات أراضيها المترامية في البوادي، واستغلال الأراضي الجافة، وتعزيزها بالنباتات الرعوية لتمكنا من تضياد مشاكل الأعلاف ولأصبحنا من كبار مصدري المواشي واستثمرنا طاقات الشباب العاطلين عن العمل بانتظار الوظيفة. إن إدارة مواردنا هي بيت القصيد والمفتاح في المئوية القادمة، وهذا يُظهر مدى حاجتنا إلى بناء منظومة معلومات وطنية شاملة للخرائط بطبقاتها وفئاتها المدعومة بالمعلومات الإحصائية والبيانية المطلقة، من أجل توفير مرجعية موثوقة للمخطط وصانع القرار الوطني يمكن توظيفها في وضع الخطط الاستراتيجية لإدارة الموارد الوطنية بنجاحة وتساعد في ترتيب الأولويات الوطنية والاستجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين بكفاءة وعدالة تراعي الصالح العام. وعلينا أن نتذكر دائماً أن الأردن هو قلب بلاد الشام، له الحق في أن يتمسك بشعار الوحدة والحرية والحياة الفضلى.

ونحن في هذا الوطن العزيز، عزنا الحقيقي هو في جيشنا العربي، الذي نشأ عربياً وتميّز بتاريخه المشرف طوال المئوية الماضية. إن هذا الجيش العربي الذي حمل راية العروبة والنهضة لهو السياج القوي لنا كلنا، وهو الجيش الذي سالت دماء أبنائه الأبرار على ثرى فلسطين الحبيبة حماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وهي أمانة يحملها الهاشميون.

لقد ترك الهاشميون ومعهم كل الأردنيين بصمات خالدة على حجارة القدس وفي رحابها الطاهرة، ففي ٢٩ أيار (مايو) ١٩١٥م، زار جدّي الشريف الحسين بن علي القدس، وصلى بالمسجد الأقصى المبارك، فكانت زيارته هذه إيذاناً لحجر الأساس في الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس.

وفي خضم تأسيس الإمارة في عام ١٩٢١م، جاءت أول زيارة لجدّي الملك المؤسس عبدالله بن الحسين، رحمه الله، إلى المسجد الأقصى المبارك. وفي ٤ حزيران (يونيو) ١٩٣١م جابت جنازة الشريف الحسين بن علي، رحمه الله، شوارع القدس العتيقة، ثم ساحات المسجد الأقصى المبارك، قبل أن يُوارى الثرى في المدرسة الأرغونية الكائنة في الرواق الغربي للمسجد الأقصى المبارك. وقد كانت جنازته مهيبّة.

ولا تغيب صورة جدّي الملك المؤسس عن الذاكرة حين سابق جنود الجيش العربي في إخماد الحريق الذي اندلع في قبة كنيسة القيامة إثر إصابتها بقذيفة في عام ١٩٤٧م.

إن التاريخ يستذكر أن الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان، كسا قبة الصخرة المشرفة بلونها الذهبي، ثم كُسيّت بالرصاص ألف عام، حتى أعاد لها المغفور له الملك الحسين بن طلال، رحمه الله، بهاءها ورونقها في عامي ١٩٦٤م و١٩٩٣م، حين طُليت بالصفائح المذهبة كسابق عهدا.

ونستذكر من التاريخ أيضاً، كيف أمر الملك الشهيد نورالدين زنكي بإنشاء منبر للمسجد الأقصى المبارك، وكيف أحضر السلطان صلاح الدين الأيوبي المنبر إلى القدس، ثم كيف سعى المغفور له الملك الحسين بن طلال لإعادة بناء المنبر، وكيف أنجز جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بناء منبر المسجد الأقصى المبارك بالشكل والتصميم الذي كان عليه منبر صلاح الدين، والذي وصفه ابن الأثير في كتابه (الكامل في التاريخ) قائلاً: «لم يُعمل مثله في الإسلام».

لقد أكد الأردن، وما يزال، التزامه الدائم بالقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، ووجوب حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧م.

نطلب الرحمة الواسعة لأرواح أهلنا، الذين أسسوا هذا الوطن الغالي بطاقتهم وأرواحهم وبذلوا في سبيل عزته كل ما يملكون، ونستذكر جهود الملك المؤسس، وجهود المغفور له والدي واضع الدستور ومشرع التعليم الإلزامي لأبنائنا، ونترحم على روح الملك الباني الحسين بن طلال، أخي الذي أفنى عمره كله في بناء هذا الوطن. كما نشد على يديّ ابن أخي الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الذي يمضي بالأردن بعزم وثبات ورؤية مستشرفة، جوهرها كرامة الإنسان الأردني وهدفها خدمة الأمة.

ونحيي بسلام أرواح كل جنودنا، والراجلين من أبناء هذا الوطن العزيز طوال هذه المئوية التي مرت على بناء الدولة الوطنية، وعلى من فقدناهم في هذه الجائحة غير المسبوقة منذ عام ١٩١٧م، ومنهم العاملون في قطاع الصحة المدني والعسكري، واؤكد ضرورة إعطاء الأهمية والأحقية لمكونات الكرامة الإنسانية.

وأقول أخيراً، ونحن نقف على عتبة هذه المئوية، جعلها الله زمناً آمناً لنا ولوطننا العزيز، فلندخلها بسلام آمنين.

أختم كلامي بقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأْ قِيَهُ﴾

صدق الله العظيم (سورة الانشقاق: ٦).

قراءة استشرافية في رؤى المئوية الثانية للدولة الأردنية

د. محمد أبو حمور*

تحفل المئوية الأولى للدولة الأردنية (١٩٢١ - ٢٠٢١) بإنجازات عظيمة في المجالات كافة، رغم أن هذه الدولة نشأت وعاشت ولا تزال وسط دائرة من اللهييب والصراعات والحروب؛ وأهمها الصراع المتعلق بالقضية الفلسطينية، ولكنها استطاعت أن تحافظ على وجودها وأن تبني مؤسساتها رغم ضآلة الإمكانيات المادية، وأن تتقدم بشعبها في مراتب الحضارة والعلم، وتصون مبادئها ووثابتها.

وقد تمثلت حكمة التكوين للأردن الحديث في فكر المغفور له الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، الذي كان زعيماً مثقفاً يمتلك رؤى نهضوية بعيدة الأفق، فنهض بالتعليم باعتباره الركيزة الأساس للفكر والثقافة وإطلاق الطاقات الفكرية والإنتاجية والإبداعية نحو بناء الوطن، وفي شتى المناحي الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والعسكرية، وغيرها.

كما أن التطور السريع الذي جعل من الأردن الدولة الصغيرة عمراً وجغرافياً؛ دولة كبيرة الأثر على الساحة العربية والدولية، يعود الفضل فيه إلى هذا الفكر النهضوي الذي حملته القادة الهاشميون والأردنيون، دون أن يتقلص إلى فكر قطري لا يتجاوز الحدود بين الأردن ومحيطه العربي الحيوي والإنساني العام.

* وزير سابق، وأمين عام منتدى الفكر العربي (الأردن).

وفي المقالة الجامعة لسمو الأمير الحسن بن طلال بعنوان «على عتبة المؤوية الثانية للدولة» التي نُشرت مؤخراً، محاور مهمة في دلالتها حول الظروف التي نشأت فيها إمارة شرقي الأردن بعد زوال الدولة العثمانية والإطاحة بالدولة العربية في دمشق بزعامة الملك فيصل بن الحسين، وفرض الانتدابين الفرنسي والبريطاني في المنطقة وفق اتفاقية سايكس - بيكو، وقد أوضح سموه أن الدولة الأردنية بعد استقلالها عام ١٩٤٦ وحتى اليوم، ظلت دولة تحمل مبررات بقائها لسببين: الأول أنها قامت على أساس من طموحات النهضة العربية، والثاني أن الأردنيين ومعهم إخوانهم من رجالات العرب كانوا جزءاً من هذه النهضة، واستطاعت هذه الدولة الناشئة في حينه أن تعمل بمبادئها النهضوية، وفي الوقت نفسه أن تتجح في تشكيل مجتمع متنوع يتوحد في طموحه المشروع نحو التقدم، مما أسهم في نمائه وتطوره في ميادين الإدارة والتعليم والثقافة والسياسة والعسكرية، وغيرها.

كما يوضح مقال سمو الأمير شكل الدولة الأردنية الذي يجب أن تكون عليه في المؤوية المقبلة؛ فتكون دولة مدنية يسود فيها القانون، وتقوم على خطاب حدائي ومنتور، وتلبّي حقوق جميع المواطنين وتحقق العدل والمساواة والتسامح بينهم، وتعيد بلورة الخطاب الرسمي للحكومات اعتماداً على دراسة ردود الفعل الشعبية والنخب السياسية والاجتماعية والفكرية للخطاب الحالي.

أما دور مؤسسات الدولة الأردنية في المؤوية الثانية فيتمثل بوضع خطط استثمار وتنمية مستدامة نابعة من صميم حاجات الشعب الأردني، لتعمل على تطوير المنظومات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وتقوم على التشبيك بين مؤسساتها بشكل عملي، من أجل إيجاد الترابط الوثيق بينها بهدف تحقيق فاعلية أكبر ونتائج أنجع لهذه الخطط، خاصة على المدى الطويل. فضلاً عن الارتكاز إلى العمل المؤسسي المستدام بعيداً عن الاعتماد على الشخصيات المتغيرة، ووضع التشريعات المتكاملة التي تعمل على التجديد والتحديث، والتي تقفّ دور الإدارة وتعزّزه، خاصة في التصدي للفساد، وذلك حرصاً على إعادة بناء الثقة بين الشعب وصنّاع القرار.

إن هذا التصرُّور المُستقبلي لشكل الدولة الأردنية وعمل مؤسساتها يتماشى مع تطلعات المجتمع الأردني وصورته في المئوية المُقبلة؛ ليكون مجتمعاً قادراً على مواجهة التحديات والتأقلم مع التغيرات المتسارعة بشكل ذكي وصحيّ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال ردم الفجوات التي تُباعد بين الفئات المجتمعية، وتعظيم روح المواطنة وجعلها العنصر الجامع الموحد بين كل المواطنين، وتحقيق العدل والمساواة بينهم، وتعزيز دور الفرد المجتمعي والوطني عن طريق التعليم، وحُسن إدارة رأس المال، ووضع الإجراءات المناسبة التي تعود على كل الفئات المجتمعية بالنفع والحماية.

إن المحاور الثلاثة التي تناولها مقال سمو الأمير الحسن بن طلال، والتي تدور حول شكل الدولة الأردنية وعمل مؤسساتها ومجتمعها في المئوية الثانية، ليست إلا امتداداً لفكر النهضة وروحها في التأكيد على التواصل بين الأجيال منذ نشأة الإمارة الأردنية، وتلك التي عاصرت مسيرة الأردن الموصولة بقيادة الملوك الهاشميين.

لقد جاءت الأوراق النقاشية الملكية السبع لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لتكون مدار نقاش وتجاوز وتفكير، في إطار تعزيز مشاركة مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية والفكرية في هذا الحوار الهادف والبناء؛ لصياغة رؤية استراتيجية وطنية عملية، تستشرف مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن، وتبني على ما تحقّق من إنجازات تستند إلى القوة النابعة من أصول الهوية الأردنية، إضافة إلى ترسيخها للوحدة الوطنية، والاستقرار المجتمعي؛ كضمان للمستقبل الذي نطمح إليه جميعاً.

تعدّ هذه الأوراق النقاشية سابقة في تاريخ الديمقراطيات في العالم؛ إذ تتجلى في مخاطبة قائد البلاد لمواطنيه ومشاركته إياهم في الحوار الوطني العام، لتدلّ على عمق الثقة المتبادلة بين الملك والشعب، والإيمان بقدرة الأردن على تمثين البناء الديمقراطي، والوصول إلى مستقبل آمن لأجياله.

ولعل الورقة النقاشية السادسة حول قضية سيادة القانون كأساس للدولة المدنية تُبرز أهم معالم الدولة الأردنية في المثوية الثانية من حيث أن سيادة القانون تتبّع نهج المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، وبذلك يتم الحفاظ على التسامح والتناغم بين الفئات المجتمعية المنتمة إلى مختلف الأعراق والأديان والمذاهب، مما يوحد النسيج الاجتماعي ويزيد من التماسك بين جميع مكوناته، ويدفع بالمواطن إلى مواصلة تطبيق القانون واحترام سيادته على الجميع دون أي تمييز أو استثناءات.

ومن المهم التنويه هنا بأن المواطنة المسؤولة تفرض تطبيق نهج سيادة القانون وممارسته الفاعلة على مؤسسات الدولة كافة كما على المواطنين، لأنه نهج أساسي في عملية إصلاح المؤسسات، تلك العملية التي تتطلب تحديث الإجراءات وتطوير الإدارة، واختيار الكفاءات والقيادات الإدارية، ومكافحة الوساطة والمحسوبية، وتطوير القضاء والأجهزة المُساندة له، والرقابة والتفتيش القضائي، والقدرة على خدمة المواطن.

وانطلاقاً من الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في كون المسؤولية جماعية "في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، بحيث تتجذر في المنظومة القيمية والتربوية والتشريعية"، فإننا نشارك اليوم في مرحلة مهمة من العمل الوطني الديمقراطي، مستنيرين بالرؤية الهاشمية الجليلة لبناء أردن قوي، قادر على تجاوز التحديات، وإعطاء المثل والقُدوة في التغلب على الصعوبات الداخلية وتلك التي تفرضها الأوضاع والأزمات الإقليمية.

التعليم العالي نحو المثوية الثانية للدولة الأردنية

أ. شرف د. فايز خصاونه*

جدير بنا ونحن على عتبة المثوية الثانية من عمر الدولة الأردنية أن نقيم مسيرتنا في شتى المجالات، ونستقرئ الدروس المستفادة من تجربتنا، لتفيدنا على طريق البناء والنماء الذي نريده لأبنائنا وأحفادنا. ولعلي في البداية أؤكد أن ما أنجزناه في المثوية الأولى في التعليم العالي يدعو للفخر والاعتزاز. ومع أن المسيرة تخللها بعض الإخفاقات إلا أنها كانت مسيرة بناء وإنجاز وتأسيساً لمزيد من التطور والنضوج. ولأننا بصدد تشخيص الدروس المستفادة، فإنه لا بد لنا من استعراض الإخفاقات كما النجاحات على السواء.

من الصعب جداً استعراض قطاع تنموي واحد بعينه دون ربطه بمختلف القطاعات التي تؤثر فيه ويتأثر بها. ومع ذلك سأحاول حصر ملاحظاتي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وسأحاول -ما استطعت- الابتعاد عن السرد التاريخي للمسيرة، فللتاريخ أربابه، ولذلك سوف أركز على السياسات والمبادئ التي حركت تلك المسيرة وحفزتها وحددت وجهتها ووفرت سبل نجاحها.

ففي بدايات المثوية الأولى كان أمير البلاد لا ينفك مسكوناً بمبادئ وأهداف النهضة العربية للمشرق العربي بالرغم من تأمر الدول الغربية على إجهاضها، وكان يعي أن للنهضة أدوات يجب تفعيلها، وأن من أهم تلك الأدوات التأسيس لنهضة علمية، وأنه لا بد من رفع القواعد الضرورية لها على أسس التعليم بالرغم من محدودية الموارد. واقتضت المقاربة الأولى إنشاء مدارس في حواضر الإمارة وفي عدد من قرأها. وكانت تطلعات الأمير تتعجل البناء،

* وزير سابق، ورئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك (سابقاً)، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

فاصطدمت بعدم توافر المخصصات المالية الكافية لإقامة البنية التحتية لكل المدارس التي حُطَّت لها، مما اضطر صانع القرار إلى الاكتفاء بإنشاء مدارس معدودة، وتقاسمت الحكومات حينها الكلفة مع الأهالي، حيث تطابقت رؤى أمير البلاد مع شغف الأهالي وإقبالهم على التعليم. ومع أن الكوادر البشرية المطلوبة لتلك المدارس لم تكن متوافرة محلياً إلا أن الفكر الذي حمله أمير البلاد كان متأسلاً في أهداف النهضة العربية، وينطلق من تكامل المشرق العربي، فكان طبيعياً جداً الإتيان بمعلمين من شتى أرجاء المشرق العربي.

وسرعان ما تهافت خريجو تلك المدارس من أبناء النخب الاجتماعية والاقتصادية على متابعة دراستهم في معاهد وجامعات خارج الأردن، وخصوصاً في مصر وسورية ولبنان ثم العراق. حصل كل ذلك بتدرُّج وثبات إبان تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أملت ظروف خارجية، مروراً بتوسُّع هجرة اليهود إلى فلسطين ونشوب الحرب العالمية الثانية، ثم تلتها انعكاسات نكبة عام ١٩٤٨ على المجتمع الأردني. ومع كل ذلك حرصت الحكومات المتعاقبة بالرغم من شح الموارد على التوسُّع العمودي والأفقي في إنشاء المدارس، كما حرصت على وضع المخصصات لابتعاث عدد من المتفوقين للدراسة الجامعية في الخارج. وتكاثفت تلك العوامل مع إقبال المقتردين على تدريس أبنائهم وبناتهم في جامعات خارج الأردن، وشكل خريجو تلك الفترة الكتلة الحرجة من المؤهلين لبناء وتشغيل مختلف أركان الدولة بالكفاءات الضرورية، فأصبحت أجهزة الدولة على قدر من النضوج الإداري الذي ساهم في التحول من الإمارة إلى المملكة بسلاسة ودون الاعتماد على خبرات أجنبية، إلا بقدر محدود جداً.

ومع تزايد عدد السكان وتزايد أعداد المتحقيين بالمدارس برزت الحاجة إلى زيادة عدد المعلمين وإلى تأهيلهم. فأنشئت كليات دور المعلمين التي كانت تجربة الأردن الأولى في الدراسة ما بعد الثانوية، وهي تجربة متميزة لأنها أنشئت بكوادر وإدارات أردنية تم تشكيلها من الخريجين المؤهلين الذين درسوا في جامعات الجوار العربي وبعض الجامعات الأخرى، وتميزت أيضاً بأن الالتحاق بتلك الكليات انحصر بالمتفوقين من خريجي الثانوية العامة، فكانوا من صفوة

الخريجين، وساهموا بعد تأهيلهم وتعيينهم في وزارة التربية والتعليم في إيجاد نظام تعليمي صلب ذي كفاءة عالية بمعيار نوعية الخريج ونوعية المعارف والمهارات التي اكتسبها، والأهم من ذلك بمعيار المنظومة القيمية التي تشرّبها في المدرسة.

وبحلول عقد الستينيات من القرن الماضي توطدت أركان التعليم في المرحلتين؛ الابتدائية والثانوية، وتوافرت كل العوامل والمعطيات لولوج المرحلة التالية في مسيرة بناء النهضة العلمية، فصدر التوجيه الملكي بإنشاء الجامعة الأردنية في العام ١٩٦٢، لتبدأ مسيرة التعليم العالي كتطور طبيعي حتمي للمراحل التأسيسية التي سبقت ذلك التاريخ. ومن الجدير بملاحظته هنا أن ثبات النهج في تطوير التعليم عبر ما يقرب من أربعة عقود، وعبر حكومات متعددة وخلال ظروف صعبة كان نتيجة إصرار متواصل من أمير البلاد الذي أوجد توافقاً في الرؤى وإجماعاً على الهدف بين القيادة ومختلف طبقات الشعب ومختلف الأشخاص الذين تسلموا مواقع المسؤولية، وتم ذلك بالرغم من غياب خطط أو استراتيجيات مكتوبة ومعتمدة رسمياً. وهذا درس جدير بالتفكير به؛ إذ إن توافق رؤية القيادة مع طموحات الشعب كفيلاً بصنع المعجزات.

انطلقت الجامعة الأردنية قبل أن تستقر آراء صانعي القرار على عدد من القضايا المفصلية تتعلق بحاكمية الجامعة، ومنها: هل تكون الجامعة مستقلة مالياً وإدارياً؟ وهل للحكومة دور في شؤون الجامعة والعاملين فيها؟ وهل تكون الدراسة الجامعية مجانية كما هو الحال في دول الجوار العربي وفي معظم الدول الأوروبية، أم برسوم رمزية أم برسوم تغطي جزءاً من كلفة تشغيلها؟ وإن كانت برسوم جزئية فمن يغطي فارق الكلفة وكيف؟ هذه الأسئلة وأخرى على شاكلتها استغرقت بضع سنوات قبل أن يستقر الرأي على فهم ضمني لبعضها، وعلى نصوص قانونية صدرت في قوانين ذات صلة ببعضها الأخرى. وفي هذه الأثناء تعاظم الطلب على الدراسة الجامعية مع ازدياد المتخرجين من الثانوية العامة وتوافر فرص العمل للجامعيين في دول الخليج، فأنشئت جامعة اليرموك في إربد ثم جامعة مؤتة في الكرك. وأثناء هذا التوسع بدأت تتضح معالم الإجابات عن الأسئلة المفصلية التي تقدّم ذكر بعض منها.

ففي الجانب المتعلق بالحاكمية الجامعية، صدرت النصوص القانونية التي شرّعت لاستقلالية الجامعة إدارياً ومالياً، وحددت إيراداتها المالية بثلاثة مصادر رئيسية، وهي: الرسوم الجامعية ومنحة الحكومة وإيرادات ضريبية اشتملت على ضريبة الجامعة بالدرجة الأولى، وعلى مبالغ تعتمد على حصيله الإيرادات الجمركية بدرجة أقل. ولكن لم يصدر أي نص تشريعي يتعلّق بنسبة توزيع كلفة التشغيل بين المصادر الثلاثة، وكان يفهم ضمناً أنها توزّع بالتساوي ما أمكن، وبمرونة تواكب تقلبات الأوضاع الاقتصادية.

كانت ضريبة الجامعة تجبى من مختلف الدوائر الحكومية وتودع لدى وزارة المالية كأمانات، ثم تحول سنوياً تحت بند واحد دونما أي تحديد إلى وزارة التعليم العالي، ليتم توزيعها بين الجامعات. أما مساهمة الحكومة فكانت أيضاً توضع في قانون الموازنة العامة تحت بند واحد منفصل عن المخصصات المطلوبة لتغطية نفقات وزارة التعليم العالي (عند إنشائها في العام ١٩٨٥)، وتحول إلى الوزارة لتوزيعها بين الجامعات. وتحقّق بذلك قدر من الاستقلال المالي للجامعات، حيث كانت هي من يقرر أوجه صرفها بموجب الموازنة السنوية للجامعة. فتوافرت الموارد المالية لإكمال البنى التحتية للجامعات وتجهيز المختبرات وتوفير اللوازم بمعزل عن بيروقراطية الدولة، وبموجب أنظمة خاصة صدرت للجامعات. ومكّن توافر الموارد المالية الكافية من تمويل الابتعاث النشط إلى أعرق الجامعات في العالم، الذي رافق تأسيس الجامعات الثلاث آنفة الذكر، فاستطاعت تهيئة كوادر على درجة عالية من الكفاءة من أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات في وقت قصير نسبياً.

لم أستطع من خلال الاستقصاء على مدى عدة سنوات اكتشاف من الذي كان صاحب خطة تمويل الدراسة الجامعية تلك، ولربما أنها تطورت عفوية دون تخطيط لولا أنها اكتملت خلال الفترة الموسومة بالتخطيط المركزي (خطط الثلاث سنوات والخمس سنوات). ونستطيع الآن بالحكمة اللاحقة (وهي التي تظهر للعيان بعد التنفيذ) أنها كانت خطة عبقرية مكتملة الأركان. فكأنها صممت على أساس توزيع العبء التمويلي بين الطبقات الثلاث المستفيدة من

تشغيل الجامعة. فالمجتمع يستفيد من مخرجات الجامعة من خلال الخريجين الذين سيوفرون له المهارات والكفايات في كل مناحي الحياة، كالطبيب والمهندس والمعلم والإمام والموظف العام والصيدلي والقاضي والمحامي والرائد في العمل التجاري أو الصناعي أو الزراعي، وغيرهم. وقد اقتضت بداية نهضة دول الخليج استقدام كل هؤلاء من دول الجوار. ولكل هذا كان على المجتمع تحمّل قسط من كلفة تشغيل الجامعة، وتم ذلك عن طريق ضريبة الجامعة التي ساهمت فيها كل شرائح المجتمع. أما الطالب الذي يلتحق بالجامعة لمدة محدودة (٤ سنوات في الغالب وأكثر في بعض التخصصات) فلا يجوز أن نحمله إلا جزءاً من كلفة تشغيل الجامعة، وخصوصاً أنها تشتمل على كلفة إنشاء وصيانة وتطوير البنية التحتية (المباني والمرافق والتجهيزات) والبنية الفوقية (أعضاء هيئة التدريس والطواقم الإدارية المساندة) للجامعة. وأما مساهمة الحكومة فتحقت لها المنفعة العامة التي تجنيها عبر قطاعات متداخلة تساهم في تحقيق قيمة مضافة محصّلتها النمو الاقتصادي وارتفاع إيرادات الحكومة الضريبية الذي يواكب ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي، ولا ننسى تحويلات الخريجين العاملين خارج البلاد والتي ساهمت في تغطية فجوة الميزان النقدي للدولة.

سجّلت الجامعات الثلاث في عقد السبعينيات والثمانينيات وبعد انضمام جامعة العلوم والتكنولوجيا لها نمواً متميزاً في نوعية الخريج من حيث الكفايات المعرفية والمهارات المكتسبة قبل استحداث هيئة الاعتماد وضبط الجودة، لأنها أخذت على عاتقها تلقائياً أن تضع لنفسها المعايير والمؤشرات التي تضمن جودة المنتج الجامعي. واستطاع خريجوها تحقيق التميّز إن التحقوا بالجامعات الغربية، وأن يبدعوا إن التحقوا بمواقع العمل داخل الأردن وخارجه. لقد كان محتوى المناهج الجامعية يضاهي المحتوى المناظر له في أفضل جامعات العالم، وسرعان ما لحقت الجامعات الأردنية بجامعات الجوار العربي وتفوقت عليها بالرغم من أنها بدأت متأخرة عنها بعقود. وفي كل هذا درس وعبرة لنا تجب الاستفادة منه.

لقد تميزت الجامعات الأردنية في تلك الفترة بأنها منحت الهيئات التدريسية قدراً غير قليل من الحرية الأكاديمية والفكرية نسبة إلى هوامش الحرية المتاحة حينها في المجتمع بشكل عام. ووفرت الجامعة القدوة ليس فقط لمنتسبيها بل أيضاً لعموم المجتمع الأردني فكراً وثقافياً وقيماً. وأدرك صانع القرار سريعاً أن للجامعة دوراً تنموياً لا ينحصر بمجتمع الجامعة المحلي فحسب، بل يتعداه إلى المجتمع الأردني بعامّة. ورسخت في أذهان الجميع أن الجامعة من أهم أدوات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتزامناً مع تلك الإنجازات المبهرة، ومع نهاية عقد الثمانينيات، ومع تزايد عدد الملتحقين بالجامعات، بدأ التفكير في ضبط جودة البرامج والخريجين، وكانت بدايات متواضعة حينها، إلا أنها نمت وتطورت لاحقاً إلى ما هي عليه اليوم، حيث أصبحت بمستوى مُناظر مقارنة بمؤسسات الاعتماد في العالم.

ومن ناحية أخرى، ومع التوسع في أعداد الملتحقين بالجامعات الذي فرضه تزايد أعداد خريجي الثانوية العامة، والإقبال المتصاعد على الدراسة الجامعية، أصبح الطلب على التعليم الجامعي أكبر من قدرة الجامعات الاستيعابية في حينها. ومع بداية التسعينيات حدثت تطورات مفصلية لأسباب وحيثيات متباينة تركت أثراً بالغاً على مسيرة هذا القطاع. وتمثلت أولى هذه التطورات في ترخيص جامعات خاصة ربحية، وتلاها خلال بضع سنوات إنشاء جامعات حكومية، ثم استحداث البرامج الموازية في الجامعات الحكومية. لم تكن تلك التطورات حلاً وُضعت نتيجة دراسات رصينة للتعامل مع ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي، لأنها كلها حدثت استجابة لأوضاع آنية، مما يوضح غياب التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع في تلك الفترة. ومن تلك الأسباب أن الالتحاق بالجامعات (وكانت كلها حكومية في البداية) بقي محدوداً، مما جعله تنافسياً فنخبوياً ومحصوراً بالطلبة المتفوقين، فاتجه الطلبة الآخرون الذين لم يفوزوا بمقعد جامعي أو بالتخصص المرغوب فيه إلى الخارج، فانتشروا في كل بقاع الأرض. وكان لهذا

التطور ارتدادات اجتماعية متفاوتة لا يتسع المجال لذكرها هنا. فما يهمنا هنا هو الارتدادات الحادثة على قطاع التعليم العالي، فكانت مبرراً لترخيص الجامعات الخاصة، التي في البداية، طرحت لتوفير تعليم جامعي لأبناء المغتربين. أما التوسع في إنشاء جامعات حكومية فمع أنه ساهم في تخفيف وطأة فائض الطلب، إلا أنها في الواقع أنشئت بضغط سياسي واجتماعية.

وبالرغم من التوسع في القدرة الاستيعابية مع إنشاء الجامعات الخاصة والحكومية، بقي القبول الجامعي متأثراً بحدّة التنافس. وبدلاً من وضع سياسة شمولية تأخذ بالحسبان كافة أبعاد المشكلة آنياً ومستقبلياً، طفق صانعو القرار يتعاملون معها بمنهجية إدارة الأزمات. فجاءت القرارات لحل مشكلة الساعة، فكانت الحلول استجابة لمطالب شعبية تارة ورضوخاً لضغوطات تارة أخرى. ومع تواتر الأزمات تعقد المشهد وتقاطعت القرارات. وجاءت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية قبل بضع سنوات خالية من حلول قابلة للتطبيق لفائض الطلب، إلى أن وصلنا إلى واقع يحتاج إلى تفكيك وإعادة هيكلة على نحو يأخذ بالحسبان أن ظاهرة فائض الطلب مرشحة للتفاقم، وأن الظاهرة لها أسباب تتعلق بديموغرافية الأردن وهيكله اقتصاده، وأنه يجب أن يحسب لتلك الأسباب حساب في اجتراح الحلول.

لقد شكل فائض الطلب على التعليم الجامعي مشكلة اجتماعية ذات تبعات اقتصادية وسياسية وأخلاقية استفحلت مع مرور السنين، وأثرت سلباً على كفاءة الجامعات ونوعية خريجها. وعلينا أن ندرك - ونحن على عتبة المئوية الثانية- أن فائض الطلب ظاهرة سببها خصائص ديموغرافية تراكمت مع اقتصاد كان معدل نموه غالباً أقل من معدل النمو السكاني. فالأمر ليس بالبساطة التي يستسيغها كثيرون يعتقدون أن سبب فائض الطلب هو النسبة العالية من خريجي الثانوية العامة الذين يصرون على الالتحاق بالدراسة الجامعية، وخصوصاً أننا تراخينا كثيراً في معايير القبول الجامعي استجابة لسياسة ضمنية غير معلنة

(ولكنها نوقشت في جلسات مغلقة غير رسمية)، وهي السياسات التي تبرر تسهيل التحاق خريجي الثانوية العامة بالدراسة الجامعية بالرغم من أنهم تهافتوا على تخصصات غير مطلوبة، وأن فرص تشغيلهم بعد التخرج ضئيلة جداً، لأن أصحاب هذه السياسات يرون أن بطالة متعلمين أفضل من بطالة نصف متعلمين! ولذلك ارتفعت أصوات تنادي بأن الحل يكمن في ثني عدد كبير منهم عن التعليم الجامعي إلى التعليم التقني بمستوى الكليات الجامعية المتوسطة. ومع وجاهة هذا التفسير إلا أنه تسطيح مفرط للمشكلة الأساسية، لأنه يتجاهل المعضلة الديموغرافية والمحددات الاقتصادية التي ما تزال ترافقنا.

وتزامن تعاضل فائض الطلب على التعليم الجامعي مع تحول جذري في سياسة الحكومات تجاه الجامعات. وأرى أنه من الضروري جداً توضيح ذلك التحول، لأنه من أهم ما ابتلي به قطاع التعليم العالي.

بدأ ذلك التحول سنة ١٩٩٤/١٩٩٥ في الترويج لسياسة ما سمي في حينه «استرداد الكلفة» أو (cost recovery)، التي تستبطن إلغاء مساهمة الحكومة والإيرادات الضريبية الخاصة في تمويل الجامعات، وأن تسترد كلفة تشغيل الجامعات كاملة من الرسوم الدراسية. وعندما قوبلت تلك التوجهات بمعارضة واسعة في الأوساط الأكاديمية، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى التدرج في تنفيذها، وذلك بالتحفظ على نسبة متزايدة من حصيلة ضريبة الجامعة لتغطية نفقات أخرى في موازنة الدولة، وخصوصاً أن حصيلة تلك الضرائب بدأت تتعاضل بشكل ملحوظ. ثم في سنة ١٩٩٦ تم الاستحواذ على حصيلة ضريبة الجامعة بالكامل، حيث أصبحت ضريبة الجامعة إحدى بنود إيرادات الخزينة العامة وألغي حساب الأمانات لدى وزارة المالية. ثم ألغي قانون ضريبة الجامعة في العام ٢٠٠٧، وقيل في حينها أن ذلك كان جزءاً من الإصلاح الضريبي عندما أقرت ضريبة المبيعات. أما مساهمة الحكومة في موازنات الجامعات فقد جُمّدت عند حدّ ثابت تقريباً تراوح حول خمسين مليون دينار سنوياً، وبقيت بالمستوى

نفسه منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، مع أن أعداد الطلبة الملتحقين بالدراسة الجامعية تضاعف عشر مرات. ومع تزايد حجم الموازنات الجامعية تضاءلت مساهمة الحكومة الاسمية فيها إلى أقل من ٧٪.

ومنذ بداية هذا التحول وجدت الجامعات الحكومية نفسها في ضائقة مالية؛ إذ لم يسمح لها رفع الرسوم الدراسية، فتفتقت أذهان بعض الإدارات الجامعية عن استحداث البرنامج الموازي وطرحته برسوم مرتفعة. ومع كل ذلك لم يستطع البرنامج الموازي أن تعويض الجامعات عن المبالغ المفوتة إلا في بعض منها، والأهم من كل ذلك لم يستطع أن يخفف من مشكلة فائض الطلب الذي ما انفك يتفاقم سنة بعد سنة.

لم تنحصر مشكلات التعليم العالي في فائض الطلب، ولا في تغير سياسة التمويل الجامعي، ولا في التغيرات التي ترتبت على هاتين المعضلتين، بل عانى القطاع من معضلات أخرى عصفت به وما تزال. وأرجو أن لا يفهم استعراضي لبعض منها على أنه جلد للذات في مناسبة الاحتفال بالثبوتة الأولى، وأنه حري بي في هذه المناسبة أن أشيد بما تحقّق من إنجاز، وأن أنظر إلى نصف الكأس الممتلئ، وأن أرجئ النظر إلى النصف الثاني لوقت آخر. أرى أنه من واجبي - ونحن على عتبة الثبوتة الثانية من مسيرة الدولة- أن نكون صادقين مع أنفسنا، وأن لا نتجاهل جوانب الضعف، وأن لا نبالغ في الإشادة بمنجزاتنا وهي كثيرة ومدعاة للتفاخر، بل علينا أن نقيّم واقعنا الحقيقي دون بهرجة احتفالية، لندرك حجم الفرص المفوتة على أبنائنا وعلى الوطن لو كانت إنجازاتنا بمستوى ما نحن قادرون عليه. وفي سبيل ذلك سوف أستعرض فيما يلي ثلاثة جوانب أراها مفصلية في دور الجامعات، لأنها أثرت في مسيرة الدولة، مؤكداً أنها ليست الوحيدة التي تحتاج إلى تبصّر وتمحيص.

ففي الجانب الأول، شكلت الجامعات الأردنية في العقود الثلاثة الأولى من مسيرة التعليم العالي الحاضنة الطبيعية لإنتاج القيادات الفكرية والثقافية

والاجتماعية والسياسية. ولم تنحصر مساهمة الجامعات في إيجاد القيادات فحسب؛ بل ساهمت أيضاً في إيجاد قاعدة شعبية عريضة منفتحة على الفكر والثقافة، متطلعة للحداثة وملتزمة بالأصول بتوازن مستدير. وتميز الحرم الجامعي بقدر عالٍ من الحرية، حيث كان الحرم الجامعي يعج بالأنشطة غير المنهجية من ندوات ومؤتمرات، وكانت تجمعات الطلبة في أروقة الجامعات منشغلة بحوارات حول هموم الوطن والأمة. وهذا هو الدور المنوط بالجامعة أصلاً، والذي لا ينحصر بتطوير المعارف والمهارات التخصصية عند الطلبة في قاعات التدريس، بل يتعداها إلى تثقيفهم بالثقافات العامة التي منها التأسيس لثقافة الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وقواعد المواطنة المتكافئة وسيادة القانون واحترام الرأي الآخر، وإعلاء الصالح العام فوق الخاص، وغيرها من القيم والمبادئ التي يجب أن تُغرس في وجدان الفئة العمرية التي تلتحق بالجامعات، لأنها الفرصة الأخيرة للتأثير فيهم قبل أن ينخرطوا في الحياة العامة.

وقد شكلت أحداث جامعة اليرموك في العام ١٩٨٦ نقطة تحول جذري أحدث انعطافة حادة في السياسات الحاكمة لمسيرة الجامعات، وهذه المرة في موضوع الحريات العامة داخل الحرم الجامعي. فبدأت الجامعات تفقد دورها التثقيفي، وحدث ذلك تدريجياً، وتمثل في مضايقة الإدارات الجامعية للأنشطة الأكاديمية والطلابية وللناشطين فيها، وذلك بحجة أنها تشكل خطراً على الجامعة وعلى المجتمع. وكانت النتيجة أن انكفأ طالب الجامعة عن تكوين وتطوير قناعات فكرية وانصرف نحو تعزيز ولاءاته الغريزية والمصلحية كردة فعل متوقعة. وعانى الخريج عند تخرجه من فراغ فكري جعله عرضة لتقبل أفكار غريبة غلبت عليها الأنانية والإقصائية، وأحياناً الأفكار المتطرفة. والآن وبعد عقود من الانكفاء جاءت صرخة جلالته الملك في إحدى أوراقه النقاشية حول ضرورة التمكين الديمقراطي. وعلينا أن ندرك أن التمكين الديمقراطي يولد في الجامعة، في قاعاتها التدريسية وأروقتها كما في مختلف نشاطاتها غير المنهجية. وهذا أمر ما نزال نفتقده في جامعاتنا، ويحتاج إلى قيادات جامعية تغير المنهجية السائدة منذ ثلاثة عقود، وخصوصاً أنه سيتفاقم مع توجهنا نحو التعليم عن بُعد.

وفي جانب مفصلي ثانٍ، فإن تأهيل المعلم الكفو وإمام المسجد المتمكن هو من مهام الجامعة. لقد أبدعت الجامعات في كليهما في بادئ الأمر، وسرعان ما تهافتت دول الخليج على معلمينا ومعلماتنا إطرأً ضمناً لكفاءتهم مقارنة بنظرائهم من دول عربية أخرى. لقد كان الإقبال على العلوم التربوية يستقطب صفوة الطلبة، لأن مهنة التعليم كانت مجزية نوعاً ما ووفرت للمعلم حياة كريمة مكنته من تكوين أسرة ورعايتها. ولكن تغير ذلك بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية وأسباب أخرى لا مجال للخوض فيها، ويكفي أن أشير إلى أننا وجدنا أنفسنا الآن بحاجة إلى إنشاء كليات وأكاديميات لتدريب نسبة عالية من المعلمين الذين هم على رأس عملهم، إضافة إلى المعلمين الجدد قبل تعيينهم. وهذا مؤشر بليغ على أن كليات التربية في الجامعات الأردنية بحاجة إلى مراجعة رؤيتها ورسالتها فضلاً عن برامجها وخططها.

وما قيل عن المعلم ينطبق إلى حد ما على إمام المسجد، فليس من باب الصدفة أن لدينا الآن أكثر من ثلاثة آلاف مسجد بدون إمام مؤهل تأهيلاً يليق بدور الإمام في مجتمعه، وخصوصاً في نشر التسامح والوسطية ونبذ الفكر التكفيري، والحث على مكارم الأخلاق.

أما الجانب الثالث فيتعلق بالبحث العلمي، وخصوصاً أنه أحد المهام الثلاثة المنوطة بالجامعات وفق نص القانون. وكان جله لفترة طويلة مقصوراً على بحوث تلبية متطلبات الترقية الأكاديمية بدون خطط تربط موضوعاته مع الاقتصاد الوطني، أو مع ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل وتحقيق القيمة المضافة المرجوة منه، فكان معظمه من نوع البحث العلمي النظري، علماً أنه لم يفرض عليهم أحد أن تكون بحوثهم نظرية، فقد حدث ذلك بمحض اختيارهم. أما البحث العلمي التطبيقي فقد اضطلعت ببعض منه في البداية الجمعية العلمية الملكية التي تأسست سنة ١٩٧٠، حيث اقتضت المرحلة في حينها أن تكون مركزاً مرجعياً للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا ولإجراء البحوث العلمية التطبيقية،

ولتقديم الاستشارات والخدمات الفنية. وكانت إدارتها وتمويلها مستقلة تابعة لمكتب ولي العهد حينئذ، سمو الأمير الحسن بن طلال، ولم تربطها أي علاقة رسمية مع الجامعات.

وهكذا نشأت هيكلية للبحث العلمي يمكننا وصفها بشكل تقريبي على أن البحوث النظرية تركزت في الجامعات والبحوث التطبيقية في الجمعية العلمية الملكية. ونجح كثير من الباحثين الجامعيين في إجراء بحوث رصينة نشرت في خيرة الدوريات العلمية، ولكن بقي معدل النشر السنوي للفرد الواحد متدنياً. وهذا دعا إلى بذل جهود متنوعة لتنشيط البحوث كمّاً ونوعاً، وللمواءمة بين البحوث الجامعية واحتياجات الاقتصاد الوطني. وكان أبرزها أنه مع بدايات القرن الحالي فرضت ضريبة على أرباح الشركات المساهمة العامة، وخصص ريعها لأغراض البحث العلمي، وأنشئ صندوق للبحث العلمي أودعت فيه مخصصات لتمويل البحث العلمي الهادف، الذي يخدم مناحي التنمية وفق أولويات وطنية محددة. وكانت للصندوق إدارة مستقلة عن الوزارة، إلا أن الصندوق أصبح مؤخراً دائرة من دوائرها، وبقيت العلاقة بين الصندوق والجمعية العلمية الملكية تنافسية مع أن كثيرين يتحاشون التحدث عنها، وخصوصاً في الأمور التمويلية، بالرغم من الجهود المتقطعة لجعلها علاقة تكاملية. ثم نشطت خلال العقدين الماضيين بحوث مشتركة مع جامعات أوروبية بتمويل أوروبي ساهمت في تبادل الخبرات والمنافع، وعززت الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الأردنية بدرجات متفاوتة، اعتمدت على مبادرات فردية قام بها عدد من أعضاء هيئة التدريس.

بقيت هيكلية البحث العلمي طوال الفترة المنصرمة في حالة انقسام، فلم نتعلم من التجارب العالمية الناجحة في هيكلية البحث العلمي. فالبحث العلمي في معظم جامعات العالم بقي يميل أكثر نحو البحوث الأساسية والنظرية

(basic and theoretical research)، وهي صيغة طبيعية للبحوث الجامعية يجدر بنا أن لا نحاربها. فالبحوث الجامعية التطبيقية ترتبط في موضوعاتها حكماً بالجهة التي تمويلها، وهي في الغالب جهات صناعية. وقد لجأت عدد من الدول إلى إنشاء مؤسسات مهمتها تمويل البحوث النظرية والتطبيقية بتوازن مدروس، وهذا سهّل على الباحثين الجامعيين الاشتغال في عدد غير قليل من البحوث التطبيقية التي تمويلها تلك المؤسسات المعنية بالبحوث ذات الأولوية الخاصة والوطنية. وفي أدبيات البحث العلمي يطلق على تلك المؤسسات في كثير من الدول مسمى «مجلس البحث الوطني» أو (National Research Council)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليه اسم «المؤسسة الوطنية للعلوم» أو (National Science Foundation).

لقد أسهمت مجالس البحث الوطنية تلك في خلق توازن إيجابي بين البحوث النظرية والتطبيقية. وعودة إلى أدبيات البحث العلمي كثيراً ما نتحدث عن (research and development) أو البحث والتطوير، لأن نتائج البحوث النظرية يجب أن تجد طريقها لتطبيقها وتطويرها لخدمة الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص العمل. وأخشى أننا في الحالة الأردنية اهتمنا بالبحوث النظرية وأهملنا بحوث التطوير (all research but no development).

أدعو ونحن على عتبة المئوية الثانية إلى إعادة هيكلة البحث العلمي في الأردن، وإعطاء الجمعية العلمية الملكية دوراً خاصاً في ذلك، في مقاربة لدور مجالس البحث الوطنية (NRC's) وتكليفها بالتركيز على إدارة الجانب التطبيقي والتطويري من البحث العلمي (applied and developmental research)، وجعلها المؤسسة الوطنية التي تصب فيها كل المساهمات التمويلية، سواء أكانت من القطاع الخاص أم من الخزينة، لتمويل البحوث العلمية في جميع العلوم الإنسانية والتربوية والتجريبية والتكنولوجية.

لقد كان التعليم العالي في الأردن يعيش انطلاقة غير مسبوقة في عالمنا العربي، مكنتنا من اللحاق بالجامعات العربية بل ومن تحقيق السبق عليها في زمن قياسي وفي مجالات كثيرة، إلى أن تغيرت السياسات التي استندت إدارة القطاع عليها. لقد كان التحول في سياسات التمويل محركاً لتحولات أخرى، وسبباً في نشوء أزمات متداخلة في جوانب أخرى من القطاع، وسبباً في عجزنا عن مواجهة التطورات الديموغرافية. وترافق ذلك مع استمرار الحكومات المتعاقبة باتباع سياسة إدارة الأزمات للتعامل مع كل أزمة عند نشوئها إلى يومنا هذا.

ومع كل ذلك يُسجّل للجامعات الأردنية الحكومية والخاصة قدرتها على تحقيق العديد من الإنجازات، كما يسجل للجامعات الخاصة مساهمتها في توفير فرص للدراسة الجامعية والتي لولاها لما استطاعت الجامعات الحكومية أن تتحمل كامل العبء. وما يزال قطاع التعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص مهياً ويمتلك من القدرات الكامنة ما يكفي لتحقيق المزيد من الإنجازات. أقول هذا وفاءً للآلاف من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وإنصافاً لهم. وأرجو أن نجد الجرأة لمراجعة سياساتنا في تكاملي يتيح المجال للجامعات لأن تقود المجتمع لا أن يقودها.

آفاق التكنولوجيا ودعم البحث العلمي في المئوية الثانية للدولة الأردنية

أ.د. ضياء الدين عرفة*

المقدمة

يرتبط الأمل باستشراف مستقبل واعد للدولة الأردنية في المئوية الثانية من عدة افتراضات ومنطلقات، شكلت مرجعية واضحة للدولة وركنها الأساس النظام الهاشمي المستتير، وهو رأس السلطات برؤيته الثاقبة وفكره الحضاري وسلوكه الإنساني ومنهجه العلمي، وصولاً لأردن حديث ومتطور. فمنذ البداية أرسى النظام دعائم الحكم لمجتمع حضاري متماسك في تكوينه وفي ثقافته ضمن علاقة كفلها الدستور، الذي أكد على الحريات العامة وحقوق الإنسان، فقد كان الاندفاع باتجاه التطوير في عالم يتسم بالتسارع في التغيير بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ما أدى إلى التركيز على عناصر القوة في الدولة العصرية، وهي الصحة والتعليم والثروة، التي استعوض عنها بالاستثمار في القوى البشرية، وذلك لمحدودية موارد الدولة.

يزخر الأردن ونحن على أعتاب المئوية الثانية للدولة بالمؤسسات العلمية ذات الفكر المتطور والمتجدد، ومن ضمنها حاضنات الفكر ومؤسسات البحث العلمي والتطوير في التنمية، باعتبارها من أركان الدولة، الذي يهيج سلوكاً يركز جهوده فيه على بناء رأس المال البشري من خلال التعلم والتعليم والبحث العلمي. أما تحقيق الازدهار والرخاء فيعتمد كلياً على القدرات البشرية وتنافسيتها؛ والتي ما كانت لتتحقق إلا بتوفير تعليم نوعي متميز ذي مخرجات نوعية لمتلقيه.

* أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (الأردن).

فقطاع التعليم العالي من جامعات ومراكز بحثية تضطلع بجهود عدة لباحثين من شخصيات وأزنة، تحمل مزيجاً فريداً من تجربة غنية متنوّعة في العلوم والهندسة والأدب والسياسة والإعلام والثقافة والتربية والتعليم والفكر والإدارة، وقد صنّف بعضهم من أفضل ٢٪ من الباحثين الذين يُستشهد ببحوثهم عالمياً.

وتنظر العديد من المؤسسات العالمية لقياس مستوى التقدم الفكري المنشود لمجتمعها إلى المؤشرات والملامح، ويأتي في مقدمتها نوعية التعليم الجامعي ومقدار النتائج والمهارات المكتسبة (العلمية، والأخلاقية، والسلوكية). ومثل هذه المؤسسات العلمية والتكنولوجية تُعدُّ منظمات ساعية إلى التعلم وتطبيق التكنولوجيا وتنسج في كيانها وثقافتها قدرة متجددة على التعلم والتكيف وإحداث التغيير الإيجابي، لاستيعاب المتغيرات المتسارعة في العلم والإسهام في تطور المجتمع وتقدمه وحل مشكلاته وصنع المستقبل وصياغته. وتؤمن بالدور المستقبلي الذي يجب أن تقوم به لرفع سوية البحث العلمي، والنهوض بمؤسساته وصولاً إلى المستوى المنشود باعتبارها رافداً رئيساً للإنجاز في المعرفة والعلم والتكنولوجيا والتقدم. ولعل تشخيص واقعه بالنقاط المضيئة فيه وبعض سلبياته، والوقوف على ما يواجهه من تحديات، واستشراف آفاقه المستقبلية على نحو راسخ لإرساء مرتكزات التنمية المُستدامة، هو إدراك جانب مُهمٍّ من مهمّات المؤسسات العلمية والجامعات الوظيفية (التعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع).

٢. المبادئ الموجهة لمنظومة العلوم والتكنولوجيا (Guiding Principles)

تتطلب نشاطات المجلس كافة من إدراكه لحقيقة أن توظيف العلوم والتكنولوجيا ينعكس إيجاباً في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية من خلال:

- البحث العلمي والتطوير في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا

لقد جاء تعزيز دور البحث العلمي لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة تجسيدا للروى الملكية السامية ضمن إطار الانفتاح على العالم، وتحسين التصنيف العالمي للجامعات، لأن من مهامها مواكبة التميّز وتحقيق حافز اجتماعي نحو دعم البحث والاكتشاف، باعتباره مقصداً من مقاصد التنمية والتقدم التكنولوجي. ويمكن إدراك الدور الذي تقوم به الدولة

الأردنية في دعم البحث العلمي بهدف نشر المعرفة الإنسانية، من خلال السعي الدائم نحو تطوير الأنشطة العلمية محلياً وعالمياً. وقد كانت التحديات حافزاً للدول بشكل عام والأردن بشكل خاص على تبني العلم أسلوبياً والبحث منهجاً بوصفهما أحد ركائز التنمية والتطوير في هذا العصر، وذلك من خلال زيادة بعض المؤشرات ومنها الإنفاق على البحث العلمي، الذي وصل في الأردن إلى ٠,٨٪ في العام ٢٠١٩، في حين كان متوسط المؤشر للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٨) بمقدار ٢,٠٥٪ عالمياً (= ٢ ترليون دولار/سنة) و ٠,٥٪ عربياً (= ١٤ مليار دولار/سنة)، ما انعكس على عدة مؤشرات مثل عدد الباحثين (٤٧٩/مليون نسمة؛ المتوسط العربي ٧٧٨ والعالمي ١٣٤٧/مليون نسمة)، وعدد الأبحاث المنشورة، وبراءات الاختراع، وبناء القدرات، وغيرها. وجاء تبني السياسات والتشريعات وأنظمة الحوكمة وأركانها التشاركية والشفافية والمساءلة من أهم مقومات المنظومة، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع لم يكن بالمستوى المطلوب، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات. أما دور المؤسسات العلمية فقد تشكل من خلال إيلاء العناية الفائقة لثلاث مجموعات طليعية هي:

- المهنيون القادرون.

- العلماء والمهندسون المتميزون.

- قادة الفكر والرأي والفلاسفة المثقفون.

وصولاً الى أربعة نتائج هي:

- التركيز على دعم البحوث العلمية التطبيقية.

- السعي لنقل التكنولوجيا البازغة وتطوراتها وتوطينها.

- توفير الفرص لإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض تقدم المجتمع وتطوير القطاعات المختلفة.

- الحث على استثمار براءات الاختراع والمؤلفات لإحداث التغيير الفكري والحضاري والتقدم المطلوب.

من هنا تظهر أهمية الاستثمار في نموذج مثلث المعرفة (Knowledge Triangle, KT) باعتباره موجهاً لنشاطات البحث العلمي. ويوضح النموذج أهمية التوازن للتفاعل بين عناصره وهي (التعلم والتعليم، والاستكشاف والبحث، والمشاركة والابتكار) والمحركات الرئيسة للمجتمع القائم على المعرفة، حيث يبين مدى الفجوة الكبيرة بين المعارف البحثية الحديثة وممارسات الحياة الواقعية، ما يحتم على مؤسسات التعليم العالي أداء دور مركزي ورئيسي في تفاعلاته، من خلال إنشاء المعرفة القيّمة ونشرها لأفراد المجتمع والمؤسسات الوطنية، وتشاركية المجتمع وتعاونه في مجالاته المتعددة وعلى رأسها قيادة الأعمال، لدورها المهم في هذا النموذج.

- تحفيز التمويل والاستثمار

يطمح المجلس إلى تعزيز القدرات الفنية للشركات القائمة على الاستثمار، وتوفير التمويل التشاركي اللازم لإنشاء الشركات الناشئة و/أو أعمال ريادية. ومما لا شك فيه أن عمليتي الاستثمار والتمويل متداخلتان، ولهما تأثير متبادل في بعضهما، فعلى سبيل المثال يكون الاستثمار الربحي مصدراً لإضافة خطوط إنتاج لشركة قائمة، أو توفير تمويل لتأسيس شركات ناشئة. ويمكن تخصيص جزء من موارد دعم البحث العلمي والإبداع والريادة أو مصادر أخرى لتقدم التمويل لعمليات إنتاجية جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية المتوافرة، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والتسويق، والتصدير، معتمدين على موقع الأردن الاستراتيجي في الإقليم، وتعزيز مكانة الاستثمار والصناعة الأردنية لتلبية احتياجات الأسواق المتجددة والمتغيرة. بالإضافة إلى استخدام علوم الهندسة الصناعية في تطوير خطوط الإنتاج وعملياته، وهندسة العمليات لرفع كفاءة الإنتاج وتقليل كلفته لكل مراحل التوريد بدءاً من المصنع حتى تصل للمستهلك مروراً بالمرحلة اللوجستية كالنقل، والتخزين، والتخليص واستيراد المواد الخام، وتطوير مهارات التسويق، لتلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي، وتعزيز فرص التصدير إقليمياً وعالمياً، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز ثقافة الجودة وتذليل معيقات تطبيقها إدراكاً لأهمية الجودة الشاملة في العمليات الإنتاجية ومخرجاتها من حيث النوعية وبناء القدرات الشاملة للفحص

والتحليل، وتحديث الأجهزة والمعدات، وتوفير قطع الغيار اللازمة، ومستلزمات الصيانة والإدامة، لضمان سهولة الإنتاج وكيفية تخطي الصعاب والمعوقات المصاحبة لها، وضرورة بلوغ مستوى عالٍ من الأمان تحقيقاً لنتائج مميزة في كفاءة العمليات الإنتاجية وجودتها وصولاً إلى المعايير العالمية.

٣. الشراكات والتعاون بين المؤسسات العلمية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا

يَنبُج الإسهام في التواصل الخارجي مع المجتمع عن تحمل المؤسسات لمسؤولياتها في تحقيق رؤيتها ونشر رسالتها وأهدافها بعدّها مراكز للإبداع العلمي، وقادرة على تحديد مشكلات المجتمع والبحث عن حلول لها، للوفاء بمتطلبات المجتمع المحلي وحاجاته. ويتعدى هذا الدور ليشمل المجتمعات الإقليمية والدولية على حد سواء. وهذا نابع من إدراك المؤسسات العلمية لمسؤولياتها نحو المجتمع المحلي والمشاركة في تنميته، من خلال تقديم أنشطة متعددة تطور فيها رؤيتها ورسالتها وأهدافها، على أن تكون مبنية على المعرفة والخبرة، واستثمارها في بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الرسمية والأهلية والوطنية، وتعزيزها مع الهيئات والمجامع والاتحادات العلمية العالمية، وتلبية احتياجات المجتمع لهذه الخبرات ضمن نهج تبدي فيه اهتمامها لتنفيذ عدد من المشروعات الرائدة. إذ يتم رصد تصورات المجتمع المحلي واحتياجاته، مع التركيز بشكل رئيس على مجموعة من المبادرات والنشاطات للإسهام في صناعة التغيير وإحداث تغيير إيجابي في المجتمع وثقافة التطوير.

٤. منظور التحول في التفكير ومحفزات التغيير ومتطلباته

٤,١ - منهجية التجدد والحداثة

من الضرورة أن يندرج التفكير المستقبلي بشأن المؤسسات العلمية ضمن مفهوم يتحلى بطابع التجدد والحداثة في الأفكار حول منظومة العلوم والتكنولوجيا ومستقبلها، وذلك بتقليل الجزء المعتمد على الماضي، وزيادة الجزء الخاص بتطوير الثقافات المستقبلية، والمكملة لها؛ قوامها الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقرار الماضي، ومراجعة الحاضر، واستشراف المستقبل، لنخلص إلى استنتاج مفاده أن المعرفة هي الطريق الحتمي إلى التنمية الشاملة. وتحقيقاً

لذلك ينبغي اتباعُ نظرية التغيير المبنية على المعلومات الموثقة (Theory of Change) وتشمل مجموعة متناسقةٍ من الأنشطة المنظمة المرتبة لإنتاج مُخرجاتٍ (أو مسارات مؤثرة Impact Pathways) قابلة للتطوير لتتلاءم مع ما تتطلبه من تحولات داخلية وخارجية لإحداث تنمية مستدامة، واتباع استراتيجية تعتمد التكامل والشمولية في الطرح، وتستند إلى أحدث النظريات التربوية والتقنيات والوسائل التي تتناول منحى النظام المفتوح وحصص جميع الأبعاد المتصلة به.

٤,٢- محفزات التغيير ومتطلباته

لا شك أن تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة أصبحا في العصر الحالي مرهونين بالمعرفة ومصادرها العلمية والتكنولوجية بوجه خاص، والعناية باستراتيجيات البحوث المستقبلية وتمويلها. فقد أضحت المعرفة هي الثروة للمجتمع المعرفي باعتباره المجتمع المولّد لها، ينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مواطنيها. ومع تحوّل العالم من الاقتصاد القديم المعتمد على الموارد إلى الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، أو الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) الذي يعرف على أنه نظام للاستهلاك والإنتاج يعتمد أساساً على رأس المال الفكري في تسريع التقدّم التقني والعلمي بشكل أكبر من اعتماده على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، وهو بذلك شمل مرحلة مرّ بها الوطن شكلت فيها المعرفة جزءاً أساسياً في العملية الانتاجية. وأضحى من الملزم القيام بما هو ضروريّ للتأقلم مع أي تحوّلات بنيوية قادمة، والشروع في التحوّل للاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد في كل مراحل العملية الإنتاجية على تكنولوجيا المعلومات من برمجيات وخدمات وتطبيقات وأجهزة، فهو أساساً مبنيّ على نظام يحركه وينظمه وفق المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها. ويتطلب هذا التحوّل تطوير الأدوات والخدمات والتطبيقات والأجهزة التقنية الذكية لخدمة القطاعات كافة.

أما التحوّل من عمليات «اقتصاد المعرفة» إلى «الاقتصاد الرقمي» فإن أحد شواهد الحجم الواسع والانتشار السريع لمستخدمي الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) عالمياً، وتولد فتاعات راسخة أن الموجة الكاسحة من الحلول المعتمدة على التطور الرقمي قائمة على استخدام أساليب وتصاميم من ضمن مكتشفات

الذكاء الاصطناعي، اعتماداً على جذور نظرية في العلوم الأساسية، يرجع تاريخها إلى قرون مضت منها:

- الفلسفة (كيف يمكن استخدام قواعد منهجية وصولاً إلى استنتاجات مؤكدة؛ وكيف يمكن للعقل الذهني أن ينبثق من الدماغ العضوي؛ ومن أين تأتي المعرفة؛ وكيف للمعرفة أن تقود إلى العقل).

- والرياضيات (كيف يمكن استخدام قواعد منهجية وصولاً إلى استنتاجات سليمة - المنطق المنهجي؛ وما الذي يمكن حسابه - الخوارزميات؛ وكيف تتم عملية التسوية والتفسير من خلال العمليات غير المؤكدة - نظرية الاحتمالات والمجموعات الضبابية).

- والاقتصاد (كيف تصنع القرارات بهدف تعظيم الفائدة - نظرية الخدمات ونظرية القرار؛ كيف تقوم بذلك عندما لا يتفق معك الآخرون - نظرية اللعبة؛ كيف تقوم بذلك عندما يكون العائد المتوقع بعيداً في الزمن - بحوث العمليات).

- وعلم الأعصاب (كيف يقوم الدماغ البشري بمعالجة المعلومات - الشبكات العصبونية).

- وعلم النفس (كيف يتصرف الإنسان والحيوان - سلوكيات علم النفس الإدراكي)، واللغويات (علاقة اللغة بالتفكير).

٥. المظلة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في الأردن

يعد المجلس الأعلى المظلة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا نواة للاهتمام العلمي والفكري في بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية، من خلال التخطيط الداعم للريادة والتطوير، تحقيقاً لأردن أفضل متميز بكفاءته وقدراته العالية في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويهدف للوصول إلى التنمية المستدامة استعداداً لفتح أبواب التغيير أمام جيل الشباب المستقبلي في العلوم والتكنولوجيا والإبداع، للإسهام في بناء الأردن الحديث، ويسعى ليكون مجلساً:

- بتفكير استراتيجي وإطار مؤسسي تشريعي.

- بحاكمية رشيدة وإدارة كفاءة وفاعلة.

- بتوجه مستقبلي.

- حريصاً على الجودة الشاملة في العمليات والمخرجات.
 - حريصاً على بناء وتدريب الموارد البشرية وتمييزها.
 - يقيم صلات قوية مع المؤسسات والباحثين الأردنيين والعرب في الخارج والمنظمات الاقليمية والدولية وأصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص.
 - متكاملأ في إدارة مكانة الأردن وصورته وسمعته.
- وتعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى على تنفيذ نشاطاتها من خلال:
- صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة.
 - صندوق «نافس».
 - تخصيص جائزة الحسن بن طلال للتميز العلمي.
 - إنشاء وحدة البيانات للعلماء والتكنولوجيين الأردنيين في الداخل.
 - إنشاء شبكة العلماء والتكنولوجيين الأردنيين في الخارج (جوستا).
 - إنشاء المراكز العلمية التابعة له، لدعم البحث العلمي التطبيقي وتجيير مخرجاته.
 - تنفيذ المشروعات العلمية ذات الفائدة من خلال الدعم التشاركي Joint Fund و research.
 - تبني سياسة تخصيص جزء من ربح الشركات الخاصة كدعم للبحث العلمي والعمل على استصدار تشريع خاص بذلك.

ويدرك المجلس أن توظيف البحث العلمي في العلوم والتكنولوجيا يعود بمنتجات ذات جودة عالية وخدمات فاعلة يحتاجها المجتمع لتلبية متطلبات العيش الكريم. فالالاقتصاد الوطني بأمس الحاجة للإبداع وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية، وترجمة نشاطات المبدعين والرياديين إلى نجاحات، وصولاً للاقتصاد المعرفي المبني على الإبداع. وقد اشتملت آخر سياسة أعدها المجلس على عناصر رئيسية وبرامج تنفيذية شملت الأمن الغذائي والمياه والصحة

والطاقة والبيئة. ويمكن للمجلس إدراج المشروعات المتعلقة بالخطة الوطنية للإنتاج ضمن سياسته واستراتيجيته الحالية لتشمل الأولويات الوطنية التي تلي أيضاً مرحلة ما بعد كورونا. فالمعرفة تعد قوة وعنصراً حاسماً في تحديد نوعية الحياة التي يعيشها كل مجتمع، لذا فإن تفاوت النمو بين دول العالم لا يرجع فقط إلى الاختلاف في الثروات، بل يعود أيضاً إلى التفاوت في المخزون المعرفي.

٦. التوصيات

(١) وضع خريطة طريق لمنظومة العلوم والتكنولوجيا وتأسيس الدور التربوي والتعليمي والثقافي وتفصيلهما في نشر ثقافة التوعية والتعبئة فكرياً وسلوكياً ومنهجياً.

(٢) صياغة سياسات عملية تستند إلى استراتيجيات ذات أنماط غير تقليدية في تشخيص المشكلات، ووضع حلول إبداعية بأساليب وأدوات جديدة، وطرح آليات مبتكرة لقياس المبادرات المقترحة وتنفيذها وتقييم أثرها، يكون أحد معايير قياس مؤشرات النجاح فيها بلوغ الأهداف في سبيل تحسين مستويات الأداء التعليمي ورفع التنافسية والكفاءة المؤسسية (Institutional Effectiveness) المبنية على التكاملية بشكل تراكمي، والتحول في المهمة الوظيفية للجامعة أيضاً، بعد أن كانت: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، لتصبح: التعلم، والبحث العلمي المنتج المعتمد على الإبداع والابتكار والتطوير، وخدمة المجتمع وقيادته. ويتطلب ذلك تطوير أساليب التخطيط والتدريس وطرائقه واستراتيجياته، وتقييم مخرجاته من خلال قياس تطور العقل وقدرته على التفكير،

(٣) تطوير منظور المعرفة وفرص العمل البازغة والآفة، فقد كشفت الأبحاث الحديثة أن رأس المال البشري رصيد المعرفة التقنية، وهو أهم بكثير مما نعتقد؛ لأنه الثروة الحقيقية، وفي ظل التسارع التكنولوجي الذي يغير من طبيعة العمل؛ تقدّر بعض الدراسات أن ما يصل إلى ٦٥٪ من الوظائف الحالية ستختفي؛ إذ إن تأثير التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد بشكل

كلي على تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات ستسهم باندثار الكثير من الوظائف الحالية، وخير دليل على ذلك تأثيرات كورونا واللقاءات الافتراضية والتحول في أنماط التعلم نحو التعلم الذاتي والمستمر، والتعلم الإلكتروني وعن بُعد وغيرها، إلى السعي لتنمية كل المهارات الذاتية التي تتعلق بالتقنيات الحديثة في شتى المجالات، والضرورة للمستقبل، لأنها ستكون بديلاً واقعياً يطلق العنان لتنمية القدرات والمهارات الإبداعية لمخيلة الإنسان حاضراً ومستقبلاً.

التكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال في الأردن

د. عبير الفقي *

مقدمة

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الركائز الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية؛ إذ تتبع أهمية هذا القطاع من الخدمات التي يقدمها للقطاعات الأخرى وتسهم في الدخل القومي للدولة، حيث ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٢ ٪، كما شهد نمواً كبيراً تصل إيراداته عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، كما بلغ إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات أكثر من ١,٣٥ مليار دولار أمريكي.^(١)

التحول الرقمي، وتمكين الشباب، والشركات الناشئة

تعد المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ابن الحسين من الدول الداعمة للشباب وتمكينهم بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية، وذلك إيماناً من قيادتها بدور الشباب في مستقبل تحسين واستقرار أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكانت الشركات الناشئة وريادة الأعمال هي الهدف الذي سعت الدولة الى النجاح في إدارته. وبتوجيهات من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، شرعت المملكة في تجديد قطاع تكنولوجيا المعلومات وتوسعته منذ ٢٠ عاماً. ومنذ ذلك الحين، قامت المملكة ببناء بنية تحتية واسعة للإنترنت، وجذب شركات التكنولوجيا العالمية مثل Microsoft و Cisco و Amazon، للدخول في شراكات في البلاد وتطوير

* الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (مصر).

(1) Jordan innovation, at <https://innovative.jo/ict/>

نظام بيئي للشركات الناشئة،^(٢) ساعد على تسهيل صنع مشهد ريادي محلي نابض بالحياة، وجعل من عمان عاشر أفضل الأماكن في العالم لإنشاء شركات ناشئة، والأردن موطناً لأكثر من ٦٠٠ شركة تقنية، منها ٣٠٠ شركة ناشئة على الأقل، وهو ما دفع الدولة باستمرار إلى تطوير بنية تحتية تقنية على أحدث طراز، لإفساح المجال للنشر القوي للتقنيات في جميع القطاعات، لخدمة هذه المشاريع والشركات الناشئة، والاضطلاع بمشاريع مثل الشبكة الوطنية للاتصالات، التي تهدف إلى ربط مختلف المؤسسات الخدمية بشبكة من الألياف الضوئية.^(٣)

وفي خطوة داعمة لطموحات رواد الأعمال، قامت الحكومة الأردنية والبنك الدولي بتسهيل مشاركة ١٤ من رواد الأعمال البارزين في الأردن في مبادرة لندن عام ٢٠١٩، فأظهروا مدى طموح عملية التحول الاقتصادي في الأردن، وسلطوا الضوء على إمكانات النمو التي تتطوي عليها ريادة الأعمال الرقمية، وأبلغوا الصناديق العالمية عن الفرص الاستثمارية المتاحة. ويعد التوسع في الأسواق الإقليمية/العالمية الخطوة الضرورية الأرحب لرواد الأعمال الأردنيين بالنظر إلى صغر حجم السوق المحلية نسبياً.^(٤)

المانحون الدوليون

نظراً للمستقبل الواعد للأردن في المجال التكنولوجي، فقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٢٠ على تمويل مشروع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لزيادة وصول الشباب الأردني إلى الوظائف، وتوسيع الخدمات الرقمية الحكومية، وهو مشروع يعتمد نهجاً متكاملًا يهدف إلى الاستفادة من إمكانات الأردن لتنمية اقتصادها الرقمي

(2) Taylor Luck, "Jordan aims to be digital tech hot spot of the region" (Abu Dhabi, The national, July 3, 2019), at: <https://www.thenationalnews.com/business/technology/jordan-aims-to-be-digital-tech-hot-spot-of-the-region-1.881368>.

(3) Ibid.

(4) Ali Abukumail, Digitalizing a pathway to growth in Jordan, JUNE 27, 2019 at: <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/digitalizing-pathway-growth-jordan>.

واستيعاب العمالة الماهرة، لمواجهة تحديين رئيسيين يواجهان البلاد، هما: النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل،^(٥) حيث يوفر المشروع برامج للمهارات المهنية لـ ٣٠,٠٠٠ شاب، ومنهجاً تكنولوجياً في الصفوف من السابع إلى الثاني عشر في المدارس العامة، وإمكانية وصول رواد الأعمال إلى الأسواق وتحفيز الشركات على توسيع عملياتها في المجتمعات المحرومة، بالإضافة إلى تحسين فرص وصول الشباب إلى منصات العمل الحرّ، وتحسين الخدمات الرقمية الحكومية والمدفوعات الرقمية.^(٦)

كما يهدف المشروع إلى توليد ١٠,٠٠٠ فرصة دخل جديدة للشباب في السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك النساء (٣٠٪) واللاجئون السوريون في فرص العمل الحر (١٥٪)، كما يهدف إلى رقمنة أكثر من ٨٠٪ من المدفوعات الحكومية، وتعبئة حوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي في استثمارات جديدة للقطاع الخاص في الخدمات الرقمية.^(٧)

ويعالج المشروع القيود المفروضة على جانبي العرض والطلب من خلال التركيز على تعزيز عرض المهارات الرقمية من جهة، وكذلك تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي، وبالتالي فرص العمل والدخل، ويتم تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف من خلال مساهمة قدرها ١٦٣,١ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومنحة قدرها ٣٦,٩ مليون دولار أمريكي من الصندوق العالمي للتمويل الميسر (GCFE)، وجدير بالذكر أنه تم إطلاق الصندوق الأخضر للمناخ في عام ٢٠١٦، وهو يوفر تمويلاً ميسراً للبلدان

(5) The world bank, "Jordan: US\$200 million to improve digital services and access to jobs for youth and underserved communities", Washington DC, March 20, 2020, at : <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/20/jordan-us200-million-to-improve-digital-services-and-access-to-jobs-for-youth-and-underserved-communities>.

(6) Idem.

(7) Idem.

المتوسطة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين بمعدلات مخصصة في العادة لأشد البلدان فقراً.^(٨)

تحديات التحول الرقمي في الأردن

أصبح التحول الرقمي أولوية رئيسية لقطاعات الدولة الأردنية، لجذب الاستثمار وريادة الأعمال والشركات الناشئة. وكأي عملية تغير تحدث هناك قوة مقاومة له وتحديات تواجهه، من الضروري التعاون بين الكيانات العامة والخاصة للتغلب عليها. وتتراوح هذه التحديات بشكل عام بين تحديات بشرية تتمثل في الافتقار إلى الخبرات اللازمة لقيادة مبادرات التحول الرقمي، وتحديات أخرى تتعلق بالهيكل التنظيمية للمؤسسات، ومالية تتمثل في محدودية الميزانيات المالية، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجيات رقمية شاملة للتحول. أما من ناحية الأوضاع العالمية التي لا تتجوأ أي دولة من تأثيرها، فمنها الأوبئة -فيروس كورونا- ليس على الأوضاع الصحية فقط وإنما الاقتصادية أيضاً، والذي كان من المتوقع وفقاً لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن البنك الدولي في يوليو ٢٠٢٠، أن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة ٢,٥٪ عام ٢٠٢٠، مقارنة بالانكماش المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٤,٢٪، وما نسبته ٥,٢٪ للاقتصاد العالمي، مما يؤثر سلباً على قطاعات مختلفة في الدولة.^(٩)

ويعد إنشاء قاعدة بيانات حكومية موحدة وواضحة ومكتملة تشمل بيانات عن البنية التحتية وعن المنشآت الاقتصادية وبيانات الأحوال المدنية، من التحديات التي تواجه الحكومة الأردنية، إضافة إلى عدد من التحديات

(8) Idem.

(٩) «جائحة فيروس كورونا تثقل كاهل الاقتصاد الأردني كما في باقي المنطقة»، البنك الدولي، عمان، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٢٠، في:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/14/jordan-covid-19>

الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال في المملكة الأردنية تتمثل في: الضرائب التي تعتبر الحاجز الرئيسي الذي تواجهه أنشطة أعمالهم (٧٣٪)، تليها القوانين التي تنظم الاستثمار في الشركات الناشئة (٦٢٪)، والإجراءات الشكلية البيروقراطية المفرطة (٥٨٪)، وعقبات أخرى متصلة بالقوانين واللوائح التنظيمية للجمارك (٥٥٪)، والأمن الاجتماعي (٥٢٪).^(١٠)

جهود الدولة للتحويل الرقمي

كمحاولة لتجاوز تلك التحديات، تبنت المملكة الأردنية مبادرات الحكومة الإلكترونية في العديد من الوثائق السياسية التي أصدرتها، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2013 (MICT) واستراتيجية أخرى تمتد من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦) كما أطلقت استراتيجية الرقمنة الوطنية 2025 (REACH)، عام ٢٠١٦ والتي تستمر حتى عام ٢٠٢٥، حيث تسلط الضوء على تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية كركن أساسي للتحويل الرقمي المستمر في الأردن.^(١١)

كما ذكرت استراتيجية الحكومة الإلكترونية، التي نُشرت في نيسان/إبريل ٢٠١٣، أن العروض الحكومية عبر الإنترنت قد توسعت بشكل كبير، من ١٥ خدمة عبر الإنترنت فقط في عام ٢٠٠٣، إلى ٣٠ خدمة في عام ٢٠٠٦ و ٥٥ في عام ٢٠٠٩، وكان يتوقع أن توفر استراتيجية الحكومة الإلكترونية ٩٦ خدمة عبر الإنترنت عام ٢٠١٦ إلا أنها تجاوزت هذه الأهداف بالفعل. وفي مارس ٢٠١٧، أعلنت MICT أن ١٢٥ خدمة قد تم تشغيلها تلقائياً. كما شرعت بلدية عمّان الكبرى (GAM) في تحويل عدد من خدماتها الأساسية إلى الخدمات

(١٠) علي أبوكميل، «الرقمنة طريق النمو في الأردن»، مدونة البنك الدولي، ٢٠١٩، في:

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/digitalizing-pathway-growth-jordan>

(١١) تحديات التحويل الرقمي في الأردن، في:

<https://www.vapulus.com/ar/>

- الإلكترونية، وذلك بهدف التحول إلى نظام رقمي بالكامل في غضون عام. (١٢)
- إضافة إلى ذلك شجعت الحكومة الأردنية ريادة الأعمال على تسريع معدلات إيجاد فرص العمل عن طريق تشجيع المستثمرين في هذا القطاع، بتقديمها عدداً من الحوافز لهم، تمثلت في:
- ٠٪ ضريبة المبيعات على خدمات تكنولوجيا المعلومات
 - ٠٪ رسوم جمركية
 - ٠٪ ضريبة دخل الصادرات
 - ٠٪ ضريبة دخل للأرباح المولدة في الأردن
 - سعر الفائدة الأقصى للقروض الميسرة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من البنوك التجارية

- إمكانية استخدام الأصول المنقولة لقانون الإقراض المضمون الجديد مثل الملكية الفكرية كضمانات على السلع المنصوص عليها واللازمة للقيام بأنشطة تكنولوجيا المعلومات (مثل الخوادم، والشاشات، والطابعات، والمنتجات الإلكترونية المماثلة). (١٣)

والجدير بالذكر أن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة قد صرحت أنها حققت العديد من المنجزات خلال الأعوام الماضية، ومنها إعادة هندسة إجراءات (٦٢٣) خدمة حكومية، وإطلاق (٢٨٠) خدمة حكومية إلكترونية، وتنفيذ مشروع الربط الإلكتروني البيني الحكومي بهدف تسهيل تبادل البيانات بين الدوائر الحكومية، وربط المؤسسات الحكومية على الشبكة الحكومية الآمنة ذات السرعات العالية؛ حيث وصل عدد المؤسسات المربوطة إلى (١١٢)

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) «تكنولوجيا المعلومات في الأردن»، عمان، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، في:

<https://www.modde.gov.jo/AR/Pages/>

مؤسسة حكومية، ومركز الاتصال الوطني الذي يخدم (٤٣) مؤسسة حكومية، وربط (٩٣) من الدوائر الحكومية على بوابة الرسائل القصيرة.^(١٤)

لقد خطت الأردن خطوات متقدمة نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسريع النمو في بيئة ريادة الاعمال، وهو ما أدى إلى تحسُّن ترتيبه في مؤشر ريادة الأعمال العالمي، لينتقل بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ من المركز ٧٢ إلى المركز ٩٨،^(١٥) وهو ما يعدُّ مركزاً متقدماً مقارنةً بدول المنطقة، حيث يقيس هذا المؤشر جودة ريادة الأعمال ونطاق وعمق البيئة الداعمة لريادة الأعمال في ١٣٧ بلداً، غير أنه لا تزال هناك حاجة لاتخاذ العديد من الخطوات الجادة لتوحيد جهود القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالأردن كي يتسع نطاق الاستخدام للاقتصاد الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية، وإتاحة البيانات وتيسير المعرفة للجميع، دفعاً لعجلة تنمية قطاع ريادة الأعمال، وتحقيقاً لخطط الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني للمملكة.

المصادر

مصادر باللغة الإنجليزية

1. Ali Abukumail, Digitalizing a pathway to growth in Jordan, JUNE 27, 2019 at: <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/digitalizing-pathway-growth-jordan>.
2. Jordan innovation, at <https://innovative.jo/ict/>.
3. Taylor Luck, "Jordan aims to be digital tech hot spot of the region" (Abu Dhabi, The national, July 3, 2019), at: <https://www.thenationalnews.com/business/technology/jordan-aims-to-be-digital-tech-hot-spot-of-the-region-1.881368>.
4. The world bank, "Jordan: US\$200 million to improve digital services and access to jobs for youth and underserved communities", Washington DC, March 20, 2020, at : <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/20/jordan-us200-million-to-improve-digital-services-and-access-to-jobs-for-youth-and-underserved-communities>.

(١٤) إبراهيم المبيضين، «التحول الرقمي.. هرماً لأجل تلك اللحظة!»، عمّان، يناير ٢٣، ٢٠٢١، الغد، في: <https://alghad.com/>

(١٥) علي أبو كميل، مرجع سبق ذكره.

مصادر باللغة العربية

١. إبراهيم المبيضين، «التحول الرقمي.. هرمنا لأجل تلك اللحظة!»، عمان، يناير ٢٣، ٢٠٢١، الغد، في:
<https://alghad.com/>

٢. تحديات التحول الرقمي في الأردن، في:

<https://www.vapulus.com/ar/>

٣. «تكنولوجيا المعلومات في الأردن»، عمان، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، في:

<https://www.modee.gov.jo/AR/Pages/>

٤. «جائحة فيروس كورونا تثقل كاهل الاقتصاد الأردني كما في باقي دول المنطقة»، البنك الدولي، عمان، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٢٠، في:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/07/14/jordan-covid-19>

٥. علي أبوكميل، «الرقمنة طريق النمو في الأردن»، مدونة البنك الدولي، ٢٠١٩، في:

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digitalizing-pathway-growth-jordan>

الحركة الثقافية والأدبية الأردنية في مئة عام

أ.د. سمير قطامي

قامت الدولة الأردنية أو (إمارة الشرق العربي كما سميت في البداية ومن ثم إمارة شرقي الأردن) في إقليم مضطرب وفترة صعبة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقسام أملاك الدولة العثمانية بين الدول المنتصرة التي رسمت حدود الدول والإمارات في المنطقة، وحددت مستقبل شعوبها ومصائرهم، ووضعت الكيان الإسرائيلي كأخطر إسفين في جسد الأمة العربية، وأقامت أسوأ عازل بين جناحي الأمة الآسيوي والإفريقي.

وصل الأمير عبد الله بن الحسين، الذي كان قد شارك في عمليات الثورة العربية الكبرى، إلى منطقة شرقي الأردن بعد تتصل الحلفاء من الوعود التي قطعوها للشريف حسين بمساعدته على إقامة دولة عربية، وقام بتأسيس الإمارة مع وجود الانتداب البريطاني الذي انسحب على فلسطين أيضاً.

وجد الأمير عبد الله المثقف السياسي العسكري الأديب، نفسه في منطقة مضطربة تفتقر إلى كثير من المقومات والأسس الإدارية والسياسية والتعليمية والأمنية والحياتية، منطقة أهملت شؤونها العامة وأحوال أهلها المعيشية طوال سنوات من الحكم العثماني التي امتدت لأربعمئة سنة، فوجد نفسه أمام تحديات كبرى لتأسيس دولة أو كيان بهيكل سياسية وإدارية وتعليمية وأمنية... في ظروف صعبة إدارياً وأمنياً ومالياً وعسكرياً، وهذا ما أجبره على البدء من الصفر معتمداً بشكل ما على الإدارة والحماية البريطانية، إذ لم تساعده الأوضاع المادية أو العسكرية على إقامة كيان سياسي مستقل.

لم يكن الأمير عبد الله غافلاً عما تفعله بريطانيا وفرنسا في بلاد الشام من بطش بالسكان وقمع للحريات، ولم تفارق ذاكرته ما فعله الفرنسيون بالملك فيصل الأول الذي أسس الدولة العربية في سورية، وهذا ما دفعه إلى التعامل معهما بكياسة ودهاء، إذ كان يحس بخطورتها وقدرتهما على الإيذاء.

* أستاذ النقد والأدب العربي الحديث (الأردن).

كانت إمارة شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني الذي تولّى شؤونها العسكرية والمالية والأمنية، كما كانت تُدار أمورها السياسية والإدارية والتعليمية من قبل رجال النهضة العرب الذين وفدوا مع الأمير من الشام ولبنان والعراق والحجاز وفلسطين، أو من الذين تبعوه بعد سقوط الدولة العربية في سورية.

اهتم الأمير عبدالله بأمر التعليم، فأنشأ المدارس، وأوجد مديرية للتعليم أسماها مديرية المعارف أوكل أمرها للأديب السوري خير الدين الزركلي، لتتحول إلى وزارة للمعارف سنة ١٩٢٣ وزيروها علي خلي الشرايري، كما باشر في تنفيذ برنامج واسع للتعليم فوصل عدد المدارس خلال سنتين إلى ٤٤ مدرسة، كما وضع حجر الأساس لمدرسة السلط الثانوية، وعقد مؤتمراً للمعلمين سنة ١٩٢٣، كما قام بتوحيد المناهج في جميع المدارس، وشجّع وزارة المعارف على إرسال البعثات الدراسية لتكون أول بعثة ترسل إلى الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٢٧، وتتواصل البعثات كل سنة، ويزداد عدد المدارس ليصل سنة ١٩٤٨ إلى ٧٠ مدرسة للبنين، وإحدى عشرة للبنات.

من الطموحات الكبيرة للأمير عبدالله إنشاء مجمع علمي لغوي، وقد أصدر إرادة سامية سنة ١٩٢٣ بتأسيس المجمع، وعيّن أعضاءه، كما أمر بإصدار مجلة له، ولكن الظروف لم تساعد على إنجاح المشروع، وتأسس مجمع اللغة العربية الأردني بعد ذلك سنة ١٩٧٦.

يمكن تصوّر وضع الأردن في النصف الأول من القرن العشرين كإمارة تحت الانتداب البريطاني، محدودة الموارد والامكانيات، مقيّدة الحركة في محيط مضطرب، ومع ذلك نجد فيها حركة ثقافية وأدبية وصحافة، تفوق إمكانياتها، فقد جمعت هذه الإمارة بجهود أميرها وسمعته، عدداً كبيراً من الأدباء والشعراء العرب، استقرّ كثير منهم فيها وأصبح لهم شأن ودور في الحياة السياسية والثقافية والصحفية، ومن هؤلاء: خير الدين الزركلي، ومحمد الشريقي، وفؤاد الخطيب، وعادل أرسلان، وعمر أبو ريشة، ونديم الملاح، وتيسير ظبيان، وصبحي أبو غنيمة، ومحمود الكرمي، و خليل نصر، ووديع البستاني، وحسام الدين الخطيب...

استقطب الأمير بثقافته ومجالسه الأدباء والشعراء العرب الذين كانوا يتداولون معه القصص، ويتبارون في الشعر، ويستعرضون المحفوظ منه، إلى

جانب الشعراء الأردنيين كعرار (مصطفى وهبي التل)، وعبد المنعم الرفاعي، وحسني فريز، وحسني زيد الكيلاني، ورفعت الصليبي، وعادل الشمالية، وعيسى الناعوري، وتوفيق الحناوي... وقد كانت مجالسه الأدبية تستمر حتى الفجر، ولا غرو أن نجد لهذه المجالس تأثيراً في حركة الشعر الأردني في النصف الأول من القرن العشرين.

لم تشهد الساحة الأردنية هذا الشعر الخاص فحسب، بل شهدت شعراً سياسياً واجتماعياً غزيراً، كما ظهر في الساحة الأردنية شعر سياسي معارض لم يكن ينشر إلا على نطاق محدود، كما عبّر شعراؤنا عن مواقفهم الوطنية والقومية تجاه قضايا الأمة، وعلى رأسها قضية فلسطين التي كانوا يحسون بخطورها.

يقول عرار قبل النكبة بسنوات وباستشعاره ما سيحدث لفلسطين وأهلها:

يا ربّ إن بلفور أنفذ وعده كم مسلم يبقى وكم نصراني
وكيان مسجد قريتي من ذا الذي يبقى عليه إذا أزيل كياني
وكنيسة العذراء أين مكانها سيكون إن بعث اليهود مكاني

أما عبد المنعم الرفاعي فيقول مخاطباً بريطانيا بعد قرار التقسيم سنة ١٩٤٧:

اتركي للطير أرجاء الحمى والضحايا لنسور الملعب
وارحلي طال عليك المشتكى واذهي عن منزل الوحي اذهبي
لطخت أيديك آثام مضت فاغسلها بدماء العرب

شهدت الساحة الأردنية أعمالاً قصصية ومسرحية وروائية جيدة لفؤاد الخطيب، وحسني فريز، وعدنان الذهبي، وشكري شعشاعة، وتيسير ظبيان، وعبد الحليم عباس، وروكس العزيزي، وسيف الدين الإيراني، وعيسى الناعوري، ومحمد أديب العامري، وأديب عباسي... وهذه أعمال لا يقل مستواها عن مثيلاتها في سورية والعراق ومصر، وإن كان حظها في النشر والسيرورة محدوداً.

أما مشاركة المرأة فلم تكن ذات بال لأسباب عدة اجتماعية وثقافية وبيئية، فعلى الرغم من محاولات بعض أصحاب الصحف كتيسير ظبيان وأمين أبي الشعر، تشجيع النساء على الكتابة، فإن المشاركة لم تكن ذات بال، ومع أن تيسير ظبيان كان ينشر سلسلة أجزاء من رواية باسم بعنوان «أين حماة الفضيلة؟»،

بتوقيع الأنسة أبجد، فإن ذلك لم يترك أثراً يُذكر، وعندما حاول أمين أبو الشعر أن يقوم بدور مشابه، وذلك بتخصيصه باباً في صحيفته «الرائد» تحت عنوان «نساءيات»، لم يحظ بمشاركة واسعة، على الرغم من الحث والتشجيع، ومع ذلك يمكن القول إن ما نشر آنذاك من آراء ومواقف وإبداع، يعد جيداً وينم عن وعي وإدراك لواقع المرأة الأردنية وتطلعاتها، إذ دعت الكاتبات إلى تعليم المرأة ومعاملتها برفق لما لتربية المرأة وتعليمها من أثر في نهضة الأمة، فأمنة عبد القادر تقول:

«إنّ كيان الأمة لا يُصان إلا بصيانة أخلاق الأم، وإن الأمة لا ترقى إلا برقي عواطف الرجال، وإن الأعمال لا تثمر إلا إذا اشتركت في ملاحظتها وتقديرها المرأة، وإن النظام لا يسود في مكان إلا إذا ترددت إليه المرأة، وإن التجديد لا يستمر إلا إذا كلفتم المرأة بتجديد زيها...».

أما إملي بشارت فكانت من أكثر النساء نشاطاً ومشاركةً ووعياً، تكتب في التربية والأخلاق وتعليم المرأة، ووصل الأمر بها أن تردّ على إحدى الأجنبية التي هاجمت حجاب المرأة وعدته سبب تدهور النهضة، بمقالة جريئة تقول فيها:

«صديقتي لقد تناولنا عن أسلافنا مجموعة من التقاليد، كان أحبها إلينا، وأعزّها لدينا الحجاب، فهو من التقاليد المستحبة والمأخوذ بها حتى عند كثير من العائلات المسيحية عندنا، ونحن ننظر للحجاب كحصن منيع للطوارئ الاجتماعية التي تهددنا من الغرب...».

يمكن القول إن الحركة الأدبية والثقافية التي شهدها الأردن حتى منتصف القرن العشرين كانت جيدة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي كان يعيشها.

أما النصف الثاني من القرن العشرين فقد شهد أحداثاً سياسية كبيرة وصراعات حزبية، وحروباً، واعتداءات إسرائيلية، وثورات، وتكتلات، ونزاعات عربية عربية، وتغيّرات ديمغرافية وجغرافية، كما شهد أقصى ضربة وجهت إلى الأمة بشكل عام، وإلى الأردن بشكل خاص، وهي حرب ١٩٦٧ احتلال إسرائيل الضفة الغربية من الأردن، بالإضافة إلى غزة وسيناء والجولان، وما جرّه ذلك من اضطرابات في معظم أقطار العالم العربي، وظهور المقاومة الفلسطينية في الأردن، والاستهداف الإسرائيلي للمدن والقرى الأردنية. وتتشبّ في لبنان سنة ١٩٧٤ حرب أهلية طائفية أيديولوجية تستمر ستة عشر عاماً، دفعت قطاعاً

كبيراً من السكان للهجرة إلى الأردن. أما لبنان فيتعرض خلال ذلك إلى احتلال جنوبيه ثم غزو عاصمته سنة ١٩٨٢، وخلال ذلك تقوم ثورة في إيران وتحدث حرب طاحنة بينها وبين العراق تمتد ثماني سنوات، تستنزف طاقات البلدين مادياً ومعنوياً، يتبعها احتلال العراق للكويت سنة ١٩٩٠ ونزوح أبناء الأردن وفلسطين وعودتهم إلى الأردن الذي احتشدت فيه جيوش من الهاربين من ولايات الحروب. ثم احتشاد الدول الغربية وبعض العربية لإخراج العراق من الكويت وقسم ظهر جيشه، ثم فرض الحصار الكامل ومواصلة الاعتداء عليه واستباحة أراضيه ومرافقه من قبل فرق التفتيش الدولية (الأمريكية) والذي انتهى سنة ٢٠٠٣ باحتلال أمريكي بريطاني للعراق.

كل تلك التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والديمغرافية كان لها تأثير قوي على الأردن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما كان لها أثر على الأدب والأدباء في الأردن، فالأديب الأردني لم يحس يوماً أنه منعزل عن قضايا أمته، ولذلك نراه معنياً بكل هذه الأحداث والتطورات والانتكاسات والآلام التي عانتها شعوب المنطقة، نجد انعكاس ذلك في نتاجه الأدبي والشعري، إلى جانب اهتمامه بقضايا وطنه الصغير.

لقد كانت نكبة ١٩٤٨ قاسية على نفوس أديبائنا وشعرائنا ومنتقينا، فعبروا عنها بألم ومرارة، وهاجموا المتخاذلين، وظلوا يحلمون بالتحجير، حتى باغتتهم إسرائيل بالاستيلاء على بقية فلسطين وغزة وشبه جزيرة سيناء والجولان، ليجدوا أنفسهم في جو من اليأس والإحباط والمرارة.

ونجد عند الشعراء الأردنيين والفلسطينيين أثر ذلك - على سبيل المثال - في شعر كمال ناصر، وحسني فريز، ومحمود الروسان، وسليمان المشيني، وعبد الرحيم عمر، وخالد الساكت، ومحمد عطيات، وفدوى طوقان، وحيدر محمود، وعيسى الناعوري، ونايف أبو عبيد، وتيسير سبول، وأمينة شنار، ووليد سيف، وحبيب الزبيدي... كما انعكس على نتاج الأدباء روائياً وقصصياً ومسرحياً، ويكفي أن نشير إلى الروايات الأربع المتشائمة التي صدرت بعيد النكسة مضمخة بروح اليأس والهزيمة وهي: «جراح جديدة» لعيسى الناعوري، و«أنت منذ اليوم» لتيسير سبول، و«الكابوس» لأمين شنار، و«أوراق عاقر» لسالم النحاس، وقد حازت اثنتان منها على جائزة صحيفة «النهار» اللبنانية كأفضل عمليين روائيين تناولوا نكسة حزيران.

إنَّ جُلَّ ما أنتجه الأدباء الأردنيون في هذه المرحلة كان يعكس آلام الأمة وعذاباتها وصراعها مع أعدائها، ومعاناتها المعيشية والاجتماعية، وقد بدا ذلك في نتاج أمين فارس ملحس، ونجاتي صدقي، ومحمود سيف الدين الإيراني، وأحمد العناني، ومحمد سعيد الجنيدي، وعيسى الناعوري، وشكري شعشاعة، وسليمان المشيني، وغالب هلسا، وجمال ناجي، وصبحي الفحماوي... فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين نشاطاً ثقافياً وأدبياً واضحاً، كما شهد ظهور مؤسسات ومنديات ومنابر وروابط واتحادات أدبية وثقافية في كل المدن الأردنية، كما كان لاتساع دائرة التعليم الثانوي والجامعي، والانفتاح على الثقافات الأجنبية، ورعاية الحكومة وتشجيعها للأدباء والفنانين، بإطلاق الجوائز الأدبية والفنية سنوياً، أثر قوي في ازدهار الأدب، فلا غرو أن نجد في الساحة الأردنية مئات الأدباء والشعراء والروائيين الذين يناظرون أترابهم في البلاد العربية، والذين تجاوزوا بشهرتهم حدود وطنهم، فترجمت أعمالهم إلى عدد من اللغات الأجنبية، وحازت على جوائز عربية وأجنبية أمثال: عيسى الناعوري، وسميحة خريس، وغالب هلسا، وإبراهيم نصرالله، وليلى الأطرش، وزیاد القاسم، وهاشم غرايبة، وجمال ناجي، وقاسم توفيق، وهزاع البراري، وجلال برجس، ويحيى القيسي... وقد ازداد اهتمام الدولة بالأدب والثقافة في الألفية الثانية، وأخذت الدولة على عاتقها رعاية الأدباء والفنانين وتكريمهم مادياً ومعنوياً على أعلى المستويات من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني الذي دعم الثقافة والمثقفين والأدباء والفنانين، وقد بدا ذلك في الأوراق النقاشية الملكية وفي كتب التكليف السامية للحكومات الأردنية، وفي تأسيس المراكز الثقافية ورعاية الأدباء والمبدعين وتكريمهم بالجوائز والأوسمة، كما كان يزور الأدباء الكبار في بيوتهم ويحتفي بهم، وقد انعكس هذا إيجابياً على المسيرة الأدبية والثقافية والإبداعية الأردنية.

وبعد، يمكن القول إن الأردن قد شهد خلال مؤبته الأولى ازدهاراً ثقافياً وأدبياً بواً أدباءه أعلى المراتب، وحجز له مكاناً في مقدمة الصفوف، وذلك ما عجزت عنه دول أكبر وأغنى وأعرق. وإذا كان الأردن يفتخر بتجربته التعليمية والإدارية في بداية عهده، فله أن يفتخر اليوم بقيمة أدبائه ومثقفيه، وبما حققوه من تميّز وامتداد عربي وعالمي.

الانتلجنسيا في الأردن ومئوية الدولة الأردنية

أ.د. مجد الدين خمش*

موقف المثقفين الأردنيين من إنجازات الدولة في مئويتها الأولى

يشير مصطلح الانتلجنسيا إلى فئات المثقفين في المجتمع، وأهل الفكر والمعرفة والرسالة الاجتماعية التنويرية. ويرى غالبيتهم أن الأردن حقق إنجازات حضارية كبيرة عبر مئة عام فقط بقيادة هاشمية حكيمة ملهمة، وبجهود تراكمية للحكومات الأردنية المتعاقبة التي عملت على تحويل التوجهات الملكية السامية، ومضامين خطب العرش إلى مؤسسات وبرامج وسياسات تطوّر الوطن، وتخدم المواطن. ومنذ البدايات، كان المشروع الوطني الأردني يسير على هدي مبادئ وقيم الثورة العربية الكبرى التي قادها المغفور له، الحسين بن علي، شريف مكة آنذاك، وملك العرب فيما بعد، وقد طرحت هدف الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية المعتدلة المتسامحة، المنفتحة على العصر واشتراطاته، والدفاع عنها في وجه التحديات، إضافة إلى صياغة المواطن العربي الجديد المتحرر من ربة التعسف والاضطهاد، القادر على الإنجاز ومواجهة الصعوبات، والعمل الجاد لتغيير الواقع والارتقاء به بما ينسجم مع تطلعات وأهداف وآمال قيادته الهاشمية المحبوبة.

ومنذ بدايات تأسيس الإمارة في آذار من العام ١٩٢١ التفتّ العشائر الأردنية من شتى الأصول والمنابت حول الراية الهاشمية بقيادة الملك المؤسس عبد الله الأول، رحمه الله، مبايعة إياه بالإمارة، وواضعة نفسها ومواردها في خدمة هذه الإمارة الفتية التي تطوّرت بعد أقل من ثلاثة عقود إلى مملكة أردنية هاشمية مزدهرة. وفي عهد المغفور له الملك طلال تم وضع أول دستور للمملكة في العام ١٩٥٢. وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة المغفور له بإذن

* بروفيسور في علم الاجتماع والسياسات الاجتماعية (الأردن).

اللَّهُ الملك الحسين بن طلال إحدى الدول العربية المتطورة التي تقوم بدور فعال في دعم القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة المصيرية الأخرى، وفي رفق البلدان العربية الشقيقة بالخبرات والكفاءات الأردنية المتميزة في شتى المجالات الحياتية.

والمملكة الأردنية الهاشمية الآن بقيادة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، تشهد مرحلة جديدة في تطورها وازدهارها- وهي تدخل القرن الواحد والعشرين، وتحتفل بالمثوية الأولى للدولة الأردنية- وقادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وأهمها حالياً الجائحة الوبائية الطارئة، «كوفيد-١٩»، والاعتداءات الإسرائيلية في القدس وغزة، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها. وتتسامى الكارزما القيادية لجلالة الملك لتشمل القضايا العربية والإقليمية والعالمية، خصوصاً القضية الفلسطينية، قضية الأردن الأولى، التي تجد الاهتمام المستمر والفعال من لدن جلالته، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وكذلك التنسيق مع الدول العربية الشقيقة لمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية والسياسية المستجدة. وجلالته من أوائل مَنْ طالب بإعادة صياغة معايير العولمة لإحلال مبادئ، وممارسات التعاون والتنسيق مكان مبادئ وممارسات المنافسة والخصومة في هذا الوقت بالذات والبشرية تواجه جائحة خطيرة قد تستمر لفترات طويلة منتجة تداعيات حادة اقتصادية واجتماعية ونفسية.

وتقف فئات الإنترنت الأردنية مع الدولة، وإلى جانبها في دعم مسيرة البناء والتطوير في المؤسسات الحكومية، وفي الاقتصاد، والمجتمع نحو مثوية جديدة مزدهرة بقيادة هاشمية حكيمة تحافظ على الإنجازات وتعظمها حفاظاً للأجيال القادمة. والمثقف الأردني النخبوي سواء أكان من العاملين في صناعات الإعلام الجماهيرية المختلفة، أو في المهن الأكاديمية، أو في منظمات الكتاب والأدباء يمتلك وعياً سياسياً، وقدرات تنظيرية نقدية، وشعوراً بالانتماء للمجتمع؛ فهو صاحب رسالة في التطوير والبناء. أما المثقف الأردني بالمعنى الواسع لهذا المفهوم فهو المواطن الفاعل المشارك الذي يؤدي رسالته في التغيير والتطوير من خلال مشاركته الفاعلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - كما جاء في الأوراق

النقاشية الملكية السبع لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين التي نُشرت تباعاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ ورسّخت الديمقراطية كأسلوب حياة للأردنيين، ودعمت المواطنة الفاعلة المشاركة، والهوية الوطنية الأردنية الجامعة، وحفّزت الأفراد والمجتمعات المحليّة في المدن والريف والبادية والمخيمات للقيام بدور نشط اجتماعياً وسياسياً، بما يعظّم من أهميتها في عملية القرار المجتمعي، ومشاركتها في حل مشكلات المجتمع، والانشغال بقضاياها، ولاسيّما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير المجتمع، ومشاركتها في حل مشكلات الإدارات العامة الحكومية وتفعيل وظائفها وأدوارها، ذلك أن النظام السياسي الديمقراطي يجعل الفرد مراقباً ومحاسباً لأداء الحكومات وأجهزتها الإدارية بشكل مباشر، أو غير مباشر، وكذلك مشاركة المواطنين السياسية بشتى صورها، خصوصاً ممارسة حق الاقتراع، ما يعني أن المواطن مهتم بكفاءة ومستوى أداء الحكومة وأجهزتها، ووظائف وكفاءة مؤسسات القرار السياسي العام.

التعددية في الأردن

التعددية في الأردن مصدر غنى وإثراء للنسيج الوطني وللإنجاز الحضاري، وتدعيم للحوار الهادف للوصول إلى توافقات مجتمعية حول التشريعات السياسية، وعدالة التمثيل السياسي، وغيرها. وتتخذ التعددية عدة أشكال وصور، منها:

- تعددية المكونات السكانية للمجتمع؛ حيث يتضمن المجتمع مكونات سكانية متنوعة بأصولها وبتقافاتها المجتمعية الخاصة مثل المسيحيين، والشركس، والشيشان، والشوام، والأرمن، والأكراد، والدروز، وغيرهم. وقد ساهمت هذه المكونات السكانية بدور كبير في مسيرة الدولة الأردنية وتطورها واستقرارها منذ تأسيس الإمارة حتى الآن.
- تعددية المكونات الفكرية للتيارات الثقافية السياسية المتفاعلة، والمتنافسة أحياناً في تقديمها للتصورات النظرية حول الواقع، وعوامل تشكله، واقتراحاتها لبرامج عمل لتطويره بما يخدم مصالحها ومصالح

المجتمع والدولة. وبعيداً عن التصنيف المألوف لهذه التيارات الثقافية- السياسية إلى وطني، وإسلامي، ويساري تشمل هذه التيارات: ثقافة السلطة السياسية، والثقافة الأدبية اللغوية، وثقافة العلوم الطبيعية والطبية، وثقافة العلوم الاجتماعية، والثقافة السيبرانية التقنية. وغني عن القول أن كل ثقافة من هذه الثقافات ينتج ممثلها، ومؤسساته، ومصالحه الخاصة، وتصورات النظرية، ونجومه الذين يقومون بدورهم في تدعيم هيمنة الثقافة التي ينتمون إليها. بقي أن نقول إن الملاحق الثقافية في الصحف الأردنية ما تزال أسيرة لمرحلة سيطرة الثقافة الأدبية اللغوية التي هيمنت على المجتمع الأردني والعربي فترات طويلة ماضية، بحيث يمكن الإشارة إليها على أنها ملاحق أدبية لغوية أكثر من كونها ملاحق ثقافية.

وفيما يتعلق بالنشاطات والبرامج الاحتفالية بمثوية الدولة الأردنية تبرز الثقافة السياسية، والثقافة السيبرانية التقنية، وكذلك وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة كمنتجة وراعية نشطة لهذه النشاطات والبرامج، ويبرز بعض ممثلي ثقافة العلوم الاجتماعية بمجهوداتهم الفردية، أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية. كما تقوم بعض منظمات المجتمع المدني والهيئات الثقافية بدور محدود في هذا السياق. أما الثقافة الطبية وثقافة العلوم الطبيعية - بمساندة من الثقافة السيبرانية- فتتشغل حالياً بمواجهة حادة مع جائحة كورونا، وهي تقدم من خلال نجاحاتها وإنجازاتها في هذا المجال سرديات نجاح احتفالية بمثوية الدولة الأردنية تبشر بمسيرتها المستقبلية المظفرة.

المواطنة الصالحة، ودولة القانون والمؤسسات والنمط الإداري

نعم، نحتاج لمفهوم جديد في إدارة شؤون الدولة أساسه المواطنة الصالحة، ودولة القانون والمؤسسات التي تستند إلى نموذج المواطنة الفاعلة وإثراء الحياة السياسية والثقافية الذي قَدّم في الأوراق النقاشية الملكية، حيث يتضح أن نموذج المواطنة الفاعلة المتضمن في الأوراق النقاشية الملكية السبع التي نشرها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، تبعاً في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ - لا سيّما الورقة النقاشية الرابعة- يُثري الحياة السياسية،

والثقافية الوطنية، ويدعم اهتمام المواطنين بالقضايا العامة، كما يُثري الأدبيات حول المواطنة الفاعلة والمشاركة. فالمواطن الفاعل يُنظر إليه من خلال تحقيق شروط سياسية ديمقراطية قدّمت في الأوراق النقاشية الملكية، ومن أهمها أربعة شروط سياسية ديمقراطية تمكّن النظام السياسي من إنتاج المواطن الفاعل المشارك. وهذه الشروط هي: التسامح وتقبُّل التنوع، والمشاركة الفاعلة، وامتلاك المعلومات والإحصاءات، ودعم الحكومة وأجهزتها. ومن أهم مؤشراتها التسامح وتقبل التنوع والتعددية، وتقبل الآخر المختلف في الرأي، أو العرق، أو الدين، أو الجندر، أو الطبقة الاجتماعية، ذلك أن التنوع دعامة الديمقراطية وصفتها الأساسية، فهو يزيد الخيارات أمام الناخب، بما يعظّم من فرص المشاركة، وتحقيق الخير العام.

وتتضمن المشاركة الفاعلة ممارسة الدولة لسلطتها على المواطنين بديمقراطية وعدالة ضمن معطيات القانون، بينما يمارس المواطنون سلطتهم على الدولة من خلال صناديق الاقتراع، حيث يقوم المواطن بأداء أبرز التزاماته السياسية، وهي المشاركة في الحكم. وتنصّ المادة ١٦ من الدستور الأردني المعدّل ٢٠١١ في بنودها الثلاثة على أن للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون. وللأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، حيث ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها. وكذلك العمل حق لجميع المواطنين على أن توفره الدولة للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

وتأتي الورقة النقاشية الملكية السادسة حول الدولة المدنية وسيادة القانون متممةً للأوراق النقاشية الملكية الخمس السابقة التي هي جزء أصيل في عملية الإصلاح السياسي الشامل، التي يقودها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، لجعل الأردن نموذجاً للاستقرار، والتقدم، والعدالة، والمشاركة، والازدهار المستدام، بالرغم من الأحداث الإقليمية المضطربة المروعة التي تعاني منها عديد من البلدان العربية الشقيقة المجاورة للأردن. ويقدم جلالته في هذه الورقة رؤيته للدولة المدنية التي ينعم بها الأردن، فهي دولة القانون

والمؤسسات التي تستند لأحكام الدستور، وتستظل بالثوابت الدينية والشرعية، هدفها خدمة المواطنين بعدالة، وتحفيز مشاركتهم الإيجابية للقيام بدورهم الى جانب الدولة ومؤسساتها، لضمان تحقيق واستدامة التقدم والرخاء والازدهار لجميع المواطنين دون تمييز بينهم.

ويرى بعض من المثقفين الأردنيين، خصوصاً بين النخب السياسية أن الإدارة العامة الأردنية جيدة بشكل عام، لكنها، في بعض الأماكن، أصبحت تعاني من الترهل والعنجهية، والواسطة والمحسوبية وما يرتبط بهما من الفساد المالي والإداري، والتمرد على الأنظمة والتعليمات المؤسسية، بينما يرى العديد من قادة الرأي وكتاب الأعمدة في الصحف الأردنية ضرورة ترسيخ دور المتسوق الخفي لاستدامة الضغوط غير المباشرة على مؤسسات العمل، لابتكار ترتيبات متجددة للارتقاء بخدمة الجمهور، وجودة الخدمات، وتفعيل المتابعة والمساءلة عند التصير، إضافة إلى منصات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية وتبسيطها باستمرار.

وبالإضافة إلى ذلك أرى ضرورة الاهتمام بالتربية الوطنية لغرس مشاعر حب الوطن، والولاء لقيادته السياسية العليا، والانتماء إلى مصالح الوطن الحقيقية، وذلك بتضمين المنهاج المدرسي منذ سن مبكرة، مواد دراسية مناسبة في التربية الوطنية، إضافة إلى تطوير محتوى وأساليب تدريس مادة التربية الوطنية، أو الثقافة الوطنية في الجامعات، وتنظيم مسابقة رصينة لتأليف كتب جيدة وحديثة حول الموضوع، وإلزام مدرسيها من أعضاء هيئة التدريس بإنهاء دورات تدريبية متخصصة في التدريب على المواطنة لترسيخ مهارات ومشاعر وسلوكيات المواطنة الصالحة، ومتابعة مدى تحقيقهم لنتائج التعلم والتعليم والتدريب التطبيقي المطلوبة.

كما أرى ضرورة اتباع منهجية النتائج غير المتوقعة للقرار، أو خطة العمل، عند اقتراح مشروع خطة عمل، أو استراتيجية، أو مشروع قرار ما بعد التدرب عليها. وهي منهجية جديدة في اتخاذ القرارات العامة تحد من الهدر والترهل، وتضييق فرص حصول الفساد المالي والإداري.

مئوية الدولة الأردنية في ذاكرة المكتبة الوطنية

أ.د. نضال الأحمد العياصرة*

يشهد بلدنا منذ اللحظة الأولى من تأسيسه حراكاً سياسياً وفكرياً وثقافياً واجتماعياً شهد له فيما بعد كل من يرصد الحراك والعمل الاجتماعي. لقد كانت بلادنا منذ أن انطلقت ثورتها عاملة لا تعرف الكلل فصار المؤرخون يكتبون ويرصدون كل هذه الأحداث الزاخرة .

إن المتأمل في تاريخنا يجد أن بلادنا انتقلت بخطوات واسعة من إمارة صغيرة الى بلاد واسعة في تأثيرها وفكرها مما يجعل المهتمين بحركة التاريخ أن يرصدوا أحداثها ومواقفها المشرفة. إذ رصدت في توثيقها للأحداث التاريخية والعربية مواقف قومية سياسية اضطلع بها الأردن بين أشقائه العرب على مر العقود السابقة؛ فمن مواقف تاريخية أرخت لها المكتبة الوطنية إلى ثقافة مجتمعات بلاد الشام وتراثها وفولكلورها الشعبي وموروثها الثقافي العربي الإسلامي؛ ولا ننسى توثيق بطولات ومواقف الأردن وقيادته في قضية العرب والمسلمين الأولى فلسطين؛ وما سطره جنود الجيش العربي المصطفوي من بطولات خالدة على ترابها الطهور.

فكيف لي ضمن مساحة محدودة أن أرصد هذا الحراك الزاخر وهذه الأحداث التي شهدتها بلادنا عبر زمن طويل، وعليه فإنني أحاول أن أختزل هذه الأحداث وأن انتقي منها محطات مهمة تعطي عنايتكم القدر الكافي عن مسيرة

* مدير عام دائرة المكتبة الوطنية/ وزارة الثقافة (الأردن).

وطنٍ عزيزٍ. وسأبدأ حديثي مسرعاً مختصراً لإعطاءِ لوحةٍ مصغرةٍ عن تاريخ عظيمٍ تقوم المكتبةُ الوطنيةُ برصدهِ خطوةً خطوةً، ويبقى هذا الصرحُ حاملاً لذاكرةِ الوطنِ راصداً لعظمةِ الانجازِ متذكراً قولَ الشاعرِ في هذا المجال:

وعلتَ مقاصدهُ تطاولُ أنجماً	صرحٌ إذا أصغى الزمانُ تكلماً
ويقيمُ للوطنِ المصدى سلماً	تسمو رسالتهُ بنهضةِ أمةٍ
غدهِ يضاعفُ بالثقافةِ أسهما	هو رؤيةُ الجيلِ الذي يرنو إلى

المكتبة الوطنية: النشأة والتأسيس

- تم تأسيس المركز الوطني للوثائق بموجب نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٥ والذي كان يرتبط بوزارة الثقافة والاعلام ويعتبر نواة المكتبة الوطنية، وكان من مهامه جمع وحفظ الوثائق من ملفات الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في المملكة بالإضافة إلى تسلُّم نسخة من كل مصنف يُنشر في المملكة عن طريق وزارة الثقافة والإعلام والمؤسسات الرسمية والخاصة، وفي عام ١٩٧٧ أصبح المركز إحدى إدارات وزارة الثقافة والشباب بموجب نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والشباب رقم (١) لسنة ١٩٧٧ والصادر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٧٤) تاريخ ١/١/١٩٧٧.

- أما في عام ١٩٧٧ فقد صدر نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٧ نظام مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، والذي تم من خلاله النصُّ على إنشاء وإدارة المكتبة الوطنية وتطويرها وإعداد وإدارة الأقسام المتعلقة بالمحفوظات والوثائق والتوثيق والمعلومات، وإلغاء نظام المركز الوطني للوثائق حيث تم دمجها في مديرية المكتبات.

- وفي عام ١٩٨٨ صدر نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والتراث القومي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٨ الذي نصَّ على أن من مسؤوليات الوزارة إنشاء وإدارة المكتبة الوطنية.

- في عام ١٩٩٠م صدر نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ والذي تم بموجبه تحديد الهيكل التنظيمي للوزارة ليتكون من مركز الوزارة وكل من: المكتبة الوطنية ومركز الوثائق والتوثيق والمركز الثقافي الملكي. حيث تم إلغاء نظام مديرية المكتبات والوثائق الوطنية.
- في عام ١٩٩٤م صدر أول نظام خاص لدائرة المكتبة الوطنية بمسماها الحالي: «نظام رقم (٥) لسنة ١٩٩٤» الذي أصبحت بموجبه الدائرة الخلف القانوني والواقعي لدائرة المكتبات والوثائق الوطنية، كما وأصبحت بموجب هذا النظام دائرة مستقلة ترتبط بوزير الثقافة وتتولى المهام التي تقع ضمن اختصاصها في نطاق السياسة العامة للثقافة في المملكة.
- وفي عام ١٩٩٦ صدر النظام المعدل لنظام دائرة المكتبة الوطنية الذي تم من خلاله تحديد الهيكل التنظيمي لها، حيث تكوّنت من تسع مديريات هي: مركز الإيداع، مديرية التوثيق والوثائق، مديرية التزويد، مديرية الخدمات المكتبية، مديرية البحوث والدراسات والتدريب، مديرية البليوغرافيا الوطنية والفهرس الموحد، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مديرية الرقابة الداخلية، مكتب حماية حق المؤلف.
- استمر العمل بهذا النظام حتى عام ٢٠١٨، حين تم تعديله بنظام رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٨، والذي تم من خلاله تعديل الهيكل التنظيمي ليتكون من المدير العام وأربع مديريات هي: مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مديرية الوثائق والتوثيق، مديرية الخدمات المكتبية والإيداع، مديرية تكنولوجيا المعلومات وثلاث وحدات هي: وحدة الرقابة الداخلية، وحدة العلاقات العامة والإعلام، وحدة التدريب والتطوير والجودة، ومكتبان هما: مكتب حماية حق المؤلف ومكتب المدير العام.

الرؤية: ذاكرة وطن ورسالة نهضة.

الرسالة: المحافظة على الذاكرة الوطنية وإدامتها وصيانتها وحمايتها ونقلها للأجيال القادمة.

تتكون الدائرة من المديرية التالية:

مديرية الخدمات المكتبية

هي المديرية المسؤولة عن حفظ النتاج الفكري الوطني بأنواعه المختلفة من المصنفات (كتب/كتيبات/مواد سمعية وبصرية /برامج حاسوب/أعمال الرسم والتصاميم/تقارير) وغير ذلك من مواد، تتكون مديرية الخدمات المكتبية من ثلاثة أقسام هي: الإيداع، الخدمات الفنية والخدمات العامة. وتحصل المديرية على مقتنياتها من الكتب من خلال الإيداع الفعلي ومن خلال الإهداء. وقد بلغ عدد مقتنيات المكتبة من الكتب والدوريات والمجموعات الخاصة وغيرها من مصادر المعلومات حوالي (٢٤٠,٠٠٠) مادة مكتبية.

مديرية الوثائق والتوثيق

هي المديرية المسؤولة عن جمع المخطوطات والوثائق والصور ذات البعد الوطني من المصادر كافة وصونها وتنظيمها وأرشفتها إلكترونياً وتسهيل الوصول إليها وإتاحتها للباحثين والدارسين والمهتمين وكذلك تنظيم المعارض الوثائقية. وتبلغ مقتنيات المديرية من الوثائق والصور ما يقارب (١,٨٠٠,٠٠٠) وثيقة قامت بأرشفة ما مجموعه (١,١٠٠,٠٠٠) وثيقة وصورة منها وإتاحتها على الموقع الإلكتروني، ولا يزال العمل مستمراً على أرشفة حوالي (٧٠٠,٠٠٠) وثيقة أخرى. كما قامت برقمنة حوالي (٢١,٠٠٠) عنوان من المجموع الكلي لمقتنياتها من الكتب الذي يبلغ حوالي (٧٠,٠٠٠) عنوان.

مديرية تكنولوجيا المعلومات

تسعى إلى توفير بيئة تكنولوجية تساهم في تقديم أفضل الخدمات بأقل وقت وجهد، وتعنى بمتابعة التطور التكنولوجي وتقديم الدعم الفني للأجهزة والمعدات بما تحتوية من أجهزة وخوادم رئيسية وشبكات وحواسيب شخصية وملحقاتها بالإضافة إلى تطبيق استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وذلك لضمان ديمومة عمل هذه المنظومة بأعلى كفاءة.

وحدة العلاقات العامة والإعلام

هي الوحدة المسؤولة عن الترويج والتعريف بالأنشطة والفعاليات والخدمات التي تقدمها الدائرة والإرتقاء بالعلاقة مع متلقي الخدمة والمهتمين بالشأن الثقافي، والحفاظ على خطة اتصال وتواصل فعّالة بين الدائرة والمجتمع المحلي. وقد قامت الدائرة بتنظيم أكثر من (٢١٩٢) نشاط وفعالية منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن.

مكتب حماية حق المؤلف

اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية بالملكية الفكرية وحقوق التأليف منذ تأسيسها عام ١٩٢١، حيث استمرت في تبنيتها وتطبيقها لقانون حماية حقوق التأليف العثماني الذي صدر في عام ١٩١٠ وكان معمولاً به في جميع الدول التي خضعت للحكم العثماني ومن بينها الأردن. وتقوم دائرة المكتبة الوطنية ومن خلال مكتب حماية حق المؤلف بإنفاذ قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي منح موظفي المكتب صفة الضابطة العدلية وقامت الدائرة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠ بتحويل (٦٤٠٤) قضية إلى المحاكم المختصة.

الفهرس الوطني الأردني الموحد

قامت الدائرة ومن خلال ما تضمّنه نظامها الداخلي من مهام ومسؤوليات بالمبادرة لإعداد فهرس وطني أردني لتوحيد الجهود في مجال العمل المكتبي في الأردن، حيث تقوم ومن خلال اللجان المعنية بإعداد آلية إعداد الفهرس من خلال توحيد التسجيلات في برنامج موحد وبطاقة واحدة، مما يوفر الوقت والجهد على الباحثين في عملية البحث عن مصادر المعلومات.

يسعى الفهرس الأردني الموحد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. إنشاء المركز الوطني الأردني للفهرس الموحد وتطويره وصيانته (ضمن دائرة المكتبة الوطنية). سيسعى المركز إلى ضم محتويات جهود المكتبات الأردنية في منصة الفهرس الأردني الموحد وتوحيدها ليعكس صورة مشرقة عن المشهد الثقافي الأردني وإثراء العمل المكتبي. ومن أولويات هذا المركز:

١. ترقية السياسات الوطنية للخدمات المكتبية.
٢. ضبط جودة التسجيلات الببليوغرافية وملفات الاستناد وسجلات المقتنيات في الفهرس الأردني الموحد قبل إدخالها وبعده.
٣. التطوير والتدريب المستمر للعاملين في المكتبات من خلال عقد دورات وورش تدريبية.
٤. توفير التقنيات المرنة المتطورة، وهو ما يسهم في الارتقاء بالخدمات المتقدمة وتوفير الجهد وتخفيف النفقات المالية وترشيدها.
 - ب. تعريف المستفيد بمكان وجود مصادر المعلومات وأي المكتبات تقتنيها. ويمكن أن يكون المستفيد أمين مكتبة أو باحثاً حيث يشكل الفهرس الأردني الموحد قائمة وطنية شاملة لما يتوافر في المكتبات الأردنية المشاركة من مصادر المعلومات.
 - ت. إرساء أسس تبادل الإعارة بين المكتبات الأردنية وتسهيل الأمر على المستفيدين للوصول إلى هذه المصادر.
 - ث. تمكين المكتبات المشاركة في الفهرس الأردني الموحد من تنسيق عملياتها الفنية وتوحيدها؛ بما في ذلك التزويد والفهرسة والتصنيف والحوسبة.
 - ج. استخدام الفهرس الأردني الموحد لتقليص المصادر المتكررة في المكتبات وتأمين الوصول إلى مجموعات فريدة في بعض المكتبات، وكذلك العمل على تحديد الفجوات في المجموعات المكتبية وسدها.
 - ح. إرساء قواعد التعاون بين المكتبات من أجل المكاسب المختلفة وترشيد الإنفاق الممكن تحقيقه من خلال عدم شراء المواد المكتبية مرتفعة الثمن وذات الاستخدام القليل، وتحميل تسجيلاتها الببليوغرافية بدلاً عن ذلك.
 - خ. الالتزام باستيفاء البيانات الببليوغرافية باستمرار باستخدام الإنترنت أو من خلال تزويد المكتبة الوطنية بملفات مقروءة آلياً من التسجيلات بانتظام، ومن ثم ضبط جودتها.

د. إدارة ملفات الاستناد وضبط جودتها (المؤلفون، ورؤوس الموضوعات، والسلاسل، والمواقع الجغرافية... إلخ).

ذ. توطين تقنية عالمية وسياسة متطورة في التعامل مع مصادر المعلومات وإتاحتها بالطرق الحديثة للمستفيدين في أسرع وقت ممكن.

ر. التشجيع على إعداد الدراسات الببليومترية حول موجودات المكتبات والمساهمة فيها، بما في ذلك التوزيع الموضوعي والجغرافي واللغوي ومكان النشر وتاريخه.

مأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومات:

تقوم دائرة المكتبة الوطنية بتنفيذ الالتزام المتعلق بحق الحصول على المعلومات من ضمن التزامات المملكة بالخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة ٢٠١٨-٢٠٢٠. حيث تم التوافق ما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على وضع تصور لإجراءات أو تعليمات موحدة تلتزم بها كافة المؤسسات الحكومية في تصنيف المعلومات.

بدأ العمل في دائرة المكتبة الوطنية فور صدور موافقة دولة رئيس الوزراء على الالتزامات الواردة في الخطة والتي تتضمن الالتزام رقم (٥) «مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات»، وتكليف دائرة المكتبة الوطنية لتكون الجهة المسؤولة عن التنفيذ بالإضافة الى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد. وقد أنهت اللجنة المرحلة الأولى من أعمالها بإصدار ثلاثة بروتوكولات هي: بروتوكول إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وبروتوكول تصنيف المعلومات وبروتوكول إدارة الوثائق والملفات وفهرستها وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية.

لجنة مراجعة كافة المطبوعات التي تناولت تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية تم تشكيل اللجنة من أجل وضع تعليمات تنظيمية لعملية كتابة تاريخ المملكة والتنسيق بتشكيل لجنة تنفيذية لكتابة تاريخ الأردن في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبرلمانية، وغيرها من النشاطات المهمة في تاريخ المملكة. وقد قامت بوضع خطة عمل للجنة للعاملين القادمين تضمنت جمع مصادر تاريخ الأردن الحديث والمعاصر من الوثائق والمخطوطات والأوراق الخاصة بكبار المسؤولين الأردنيين والوثائق المنشورة وغير المنشورة الموجودة في دور الوثائق الأوروبية، والوثائق الخاصة بالأردن ووثائق صندوق النقد الدولي وغيرها، وتوفير الأعمال الكاملة للملوك الهاشميين وما صدر من الوثائق الهاشمية وما صدر من مؤلفات كتبها أجنبي عن الهاشميين في الأردن، وتوفير مذكرات الساسة والعسكريين الأردنيين المنشورة وتوفير رسائل الماجستير والدكتوراة التي تناولت تاريخ الأردن الحديث والمعاصر.

قامت اللجنة بمراحلها المختلفة بتحقيق الإنجازات التالية:

١. إصدار كتيب القصة المتحفية «الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٢٩-٢٠١١».
 ٢. قامت دائرة المكتبة الوطنية بتزويد متحف الحياة البرلمانية بعدد كبير من الصور والوثائق ليتم عرضها في المتحف.
 ٣. إصدار أربعة كتب ترصد تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية من مرحلة الإمارة إلى سنة ١٩٥٢ وتحمل العناوين التالية:
- * الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤ (الدكتور محمد خريسات).
 - * تاريخ الأردن في الفترة من عام ١٩١٦-١٩٢٨ (الدكتور بكر خازر المجالي).
 - * تاريخ الأردن خلال الفترة من ١٩٢٠-١٩٢٨ (الدكتور جورج طريف).
 - * الجيش العربي الأردني ١٩٢١-١٩٥٢ (عطوفة مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية).

المكتبة الوطنية ومئوية الدولة

تحتفل المملكة الأردنية الهاشمية بالذكرى الأولى لمئوية تأسيس الدولة (١٩٢١-٢٠٢١) والتي تشكل محطة تاريخية بارزة في تاريخ العالم العربي والشرق الأوسط الحديث، وفي مسيرة بناء الدول الحديثة وتجاربها، وهي محطة كبرى في تاريخ الأردنيين ونظامهم السياسي، وفي نضالهم التاريخي لبناء دولتهم عبر مراحل النشأة والتطور والازدهار.

ومن خلال الخطة الوطنية لاحتفالية مئوية تأسيس الدولة الأردنية، فقد تم تكليف المكتبة الوطنية باعتبارها الجهة المسؤولة رسمياً عن التوثيق الرسمي بموجب قانون الوثائق الوطنية رقم (٩) لسنة (٢٠١٧) بتنفيذ خمس مشاريع متعلقة بالتوثيق والأرشفة وهي:

١- التوثيق الأرشيفي للمؤسسات العامة في مئة عام: ويسعى هذا المشروع إلى دعم الجهود الوطنية في مجال التوثيق الوثائقي والبصري والسمعي للمؤسسات العامة، وتحديد أولويات واضحة لتوثيق مجموعات من المؤسسات العامة الأردنية التي لم يسبق أن نالتها جهود التوثيق ولها أهمية في تاريخ الدولة إلى جانب المؤسسات والدوائر الأقدم في التأسيس؛ حيث تم اختيار مجموعة من المؤسسات الحكومية منها البلديات، والسفارات والمطبوعات والنشر، والشؤون الفلسطينية، والإذاعة والتلفزيون، والآثار العامة، وأقدم المستشفيات، والخط الحديدي الحجازي، وغيرها.

٢- أرشفة وتوثيق تطوّر المجتمع والمؤسسات الأهلية: ويتناول توثيق عدد من المؤسسات والفعاليات الأهلية والمدنية الأردنية خال المائة عام، ضمن مجموعات من الأولويات تراعي أهمية المؤسسات والفعاليات ومدى قدمها، وتتضمن قائمة الأولويات الأحزاب والنقابات وأجيال المعلمين والحركة النسائية وغيرها.

٣- أرشفة وتوثيق أحداث كبرى ومفصلية في تاريخ الدولة الأردنية من خلال جمع الأرشيف الخاص بهذه الأحداث من وثائق وصور ومواد مرئية، وتحويلها إلى أرشيف رقمي وإتاحته للباحثين وفق أحكام القانون. وتتضمن قائمة

الأولويات لهذا المشروع أرشفة وتوثيق وصول سمو الأمير -الملك المؤسس- عبد الله ابن الحسين إلى معان عام ١٩٢٠ وتوثيق الأشهر التي قضاها في معان وما انطوت عليه من أحداث سياسية وثقافية، ومنها دعوة السياسيين والمتقنين من الأحرار العرب وشيوخ العشائر الأردنية للقاء الأمير ومبايعته.

٤- السجل الوطني للصور الفوتوغرافية: ويسعى المشروع إلى توفير (١٠٠) ألف صورة تعرض قصة الدولة والمجتمع الأردني في مئة عام وتغطي (١٠٠) قطاع أو موضوع، وكل موضوع يُحصر بـ (١٠٠٠) صورة، على سبيل المثال (١٠٠٠) صورة حول تطور الزراعة، وأخرى حول تطور البلديات، الإعلام، الري، الإسكان، التجارة، الميناء، الطرق الخارجية، الآثار، السياحة، المسرح، السينما... وهكذا. ويتم إتاحة هذا السجل رقمياً وضمن مواصفات فنية خاصة.

٥- منصة التوثيق الوطنية (وثق): توجد آلاف الوثائق المنتشرة بن أيدي المواطنين تشمل كافة أنواع الوثائق وأشكالها (صور، وثائق تاريخية، مواد صوتية ومرئية)، وبعض هذه الوثائق تمثل جانباً مهماً من التاريخ الوطني، وبعضها يتسم بالطابع الشخصي، لكنها ذات قيمة تاريخية.

وهذه المنصة هي منصة رقمية تسعى إلى تشجيع المواطنين على رفع نسخ إلكترونية من الوثائق المتوفرة لديهم مع تعبئة نموذج معلومات حول الوثيقة، وستقوم لجنة من الموظفين المتخصصين بالتدقيق والتحقق من الوثائق التي تصل إلى المنصة وفق المعايير العلمية والمهنية، وتصنيفها حسب الأهمية والنوع.

وهكذا، فإن لكل وطن ذاكرة، ووطننا عزيزٌ متطورٌ مر بمراحل من النمو والعطاء، وأحداث كثيرة منها الصعب المؤلم ومنها المفرح المبهج. وفي كل الحالات فإن المكتبة الوطنية هي الذاكرة القوية الأمانة التي رصدت هذا الحراك الأردني الرائع منذ أن كنا بلداً صغيراً إلى أن أصبحنا دولة ذات إرث وحضارة، وعليه فإن المكتبة ذاكرة أمانة وهي عينٌ على الأحداث القادمة تتطور وتتمم لتواكب كل ما يستجد من تاريخ البلد المجيد. والمكتبة أيضاً قلب ينبض بحب الاردن ومع كل حركة من حراكه العزيز لدينا نبضة ودقة من قلب.

كتابة التاريخ في الأردن وثائق الحركة العربية ومصادرها (قراءة في أعمال للمؤرخ سليمان الموسى)

كايد هاشم*



تقع الوثيقة في عمل المؤرخ وفي إجراء البحث التاريخي موقع «شعلة الروح من الجسد» «وحيث لا توجد الوثائق ينعدم وجود التاريخ»؛ فهي الركن الأساس من هذه الكتابة إذا استوفت القدر الكافي من المعايير والشروط المنهجية لقراءتها ونقدها وتقدير قيمتها ومدلولاتها . ولا شك في أن قدرة المؤرخ أو الباحث وثقافته وذكائه وكفاءته العلمية البحثية في التعامل مع الوثيقة ؛ تتجاوز مجرد إمكانات الحصول عليها بشكلها المادي، إلى حُسن الاستفادة من مضمونها في إعادة بناء الأحداث واستخلاص النتائج بالتحليل الاستقرائي^(١)، وخاصة حين يكون البحث متعلقاً بالأحداث الكبرى أو بجانب منها، مما يعني تعدد المصادر والأبعاد وتشعب مسالك البحث والنظر، والحركة العربية خلال الربع الأول من القرن العشرين في سياق نهضة العرب والجانب المتعلق بالثورة العربية الكبرى مثال جلي على هذا الضرب من الأحداث.

تعدّ الحركة العربية وتمثلها الفكري والسياسي، والعسكري في مجريات الثورة العربية الكبرى (١٩١٦-١٩١٨م)، التي أطلق رصاصتها شريف مكة الحسين بن علي منادياً بحقوق العرب في الحرية والوحدة والاستقلال، أحد أهم الأحداث المفصلية في التاريخ العربي الحديث، وقد جاءت في دواعيها والنتائج التي تمخضت عنها وتأثيرها في السياق التاريخي، وسط ظروف عالمية وإقليمية

* نائب الأمين العام للشؤون الثقافية في منتدى الفكر العربي ومدير تحرير مجلة «المنتدى».
(١) يُنظر: د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، القاهرة، دار المعارف، د.ت. ط.٨، ص ٧٠-٨٠.
خالد فؤاد طحطح، «استعمال الوثيقة في درس التاريخ بين الهاجس البيداغوجي والهاجس الاستمولوجي» www.altareekh.com.

اتسمت بالدقة والحساسية على خلفية إرهابات انبعاث الحس القومي واليقظة العربية إزاء استعادة الهوية والكيان الحضاري في أواخر القرن التاسع عشر، وصراع القوى الكبرى لتقاسم تركة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، وتنامي المد الاستعماري، ونشوب الحرب العالمية الأولى. وانعكس ذلك كله على إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية في المشرق. فلم تكن الثورة العربية حدثاً طارئاً أو عادياً بما كان له من تداعيات وما نجم عنه من تطورات وتحولات، بل كان التعبير العملي الواضح عن مطامح العرب بعد قرون أربعة من الانضواء تحت الحكم العثماني. وقد عبّرت وثائق هذه الحركة عن الكثير من ملامح الصورة الحافلة بالتفاصيل والمواقف والأحداث في المشهد العربي والدولي حينذاك. ومن هنا تستمد هذه الوثائق أهميتها وقيمتها التاريخية.

وبحكم تلك المعطيات جميعها، فإننا نجد أن الوثائق المتعلقة بالثورة العربية خصوصاً والحركة العربية بشكل عام، وبالتالي تاريخ المشرق العربي في تلك الحقبة، هي وثائق متعددة المصادر تبعاً للأطراف التي لها صلة بالواقع التاريخي آنذاك، سواء الدول أو الأفراد. ولنا أن نتوقع حجماً هائلاً من الوثائق بلغات مختلفة حول سلسلة الأحداث خلال الحقبة موضوع البحث، وأن ما نُشر حتى يومنا هذا قد يكون مثله ما يزال غير منشور، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث والتنقيب.

وعلى سبيل المثال، نذكر هنا أهم مصادر وثائق الحركة والثورة العربية ضمن المحفوظات الأجنبية والعربية:^(٢)

- دار الوثائق البريطانية في لندن: تضمّ ملفات ووثائق وزارة الخارجية البريطانية، ومنها دار الاعتماد البريطاني في جدة، والمكتب العربي الذي أنشأته الحكومة البريطانية في القاهرة خلال الحرب العالمية

(٢) بحسب ما جاء في مقال لسليمان موسى بعنوان «وثائق الثورة العربية الكبرى»، منشور في مجلة «الوثائق العربية» (بغداد، العدد ٢، ١٩٧٧)، واعتمد عليه معدّ بليوغرافيا «مصادر ومراجع عن الثورة العربية الكبرى» د. محمد علي الصويركي الكردي (عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٦).

الأولى، وملفات وثائق وزارة المستعمرات، ووثائق رئاسة مجلس الوزراء البريطاني، ومجموعة وثائق وزارة الهند ولها علاقة بالجزء الشرقي من البلاد العربية الآسيوية بما في ذلك السواحل العربية من عدن جنوباً إلى الكويت شمالاً ونجد والعراق، وتقارير القناصل البريطانيين في كل من: دمشق، القدس، بيروت، الكويت، جدّة، بغداد، البصرة، وغيرها ... إضافة إلى تقارير السفارة البريطانية في استانبول.

- وثائق الأرشيف العثماني في استانبول.
- الوثائق الفرنسية في باريس: مثل وثائق وزارة الخارجية، ووثائق وزارة الحرب، وتقارير القناصل الفرنسيين في المدن العربية في جدّة، بيروت، بغداد، دمشق، القدس، وغيرها ..
- الوثائق الألمانية - في استانبول وبرلين.
- ملفات المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد.
- ملفات مركز الوثائق التاريخية في دمشق.
- ملفات المكتبة الوطنية في عمّان.
- مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية بعمّان (صور ميكروفيلم عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات البريطانية، ودار الاعتماد البريطاني في جدّة، والمكتب العربي في القاهرة، ومصورات عن وثائق وأوراق لشخصيات لها علاقة بمجريات الثورة عائدة أصلاً لمركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني في أكسفورد/ بريطانيا).
- يُضاف إلى ذلك أوراق ومذكرات العديد من الشخصيات العربية والأجنبية في تركاتهم ومؤلفات بعضهم (الأمير زيد بن الحسين، محب الدين الخطيب، عوني عبد الهادي، أمين سعيد، عارف العارف، عجاج نويهض، وغيرهم).
- الوثائق الهاشمية في الديوان الملكي الأردني، التي أصدرتها جامعة آل البيت في عدة مجلدات بإشراف المؤرخ الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت.

يمكننا القول إن وثائق الحركة العربية بالمجمل لا تشكو من قلة، بل العكس هو الصحيح، فإن كثرتها وتوزعها في أماكن متعددة على النحو المبين، هو تحدٍّ إشكالي للباحث والمؤرخ في استيفاء مادته، كما يمكن أن يكون الحال عليه في ندرتها أيضاً. وإن كان الكثير من الوثائق قد أصبح منشوراً إما في مجموعات وثائقية باللغة الإنكليزية، أو باللغة العربية، وباللغتين معاً عبر مصنّفات ومؤلفات ما تزال تظهر هنا وهناك حتى يومنا هذا. كما أن مجموعات الوثائق الخاصة لدى الأفراد لا تقل أهمية عما هو موجود في دور الوثائق ومراكز التوثيق والمكتبات، وهي مجموعات موزعة أيضاً في بلدان كثيرة، بل إن بعضها بات يصعب الوصول إليه ما لم تنهض لهذه المهمة مؤسسات تتولّى القيام باتصالات ومتابعات حديثة.

ومن أهم الجهود على المستوى الفردي في العالم العربي لجمع وثائق الحركة العربية وتصنيفها ودراستها كانت تلك التي قام بها المؤرخ الأردني سليمان الموسى (١٩١٩-٢٠٠٨)، الذي تخصص في التأريخ لها وللثورة العربية الكبرى وقادتها ورجالاتها، وانصبت اتجاهاته في كتابة هذا التاريخ على إبراز وجهة النظر العربية، ودور العرب أنفسهم في تشكيل الحدث العام وصناعته؛ وسط حقبة اتسمت بتداخل أدوار مهيمنة لقوى الغرب، وتطلعات الشعوب العربية في المشرق لتحقيق مطالبها، وصراعات اتخذت أشكالاً سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية للسيطرة على مقدرات البلاد العربية وتقاسم ثرواتها من المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، ويشمل ذلك بطبيعة الحال حيازة الموقع الجغرافي العربي، وإعادة تشكيل الكيان العربي وفق تقسيمات وترتيبات تخدم مصالح القوى الأجنبية ونظرتها إلى الخريطة الجديدة للمنطقة والعالم بعد نهاية الحرب وزوال الدولة العثمانية.

* * *

يرتبط النظر إلى جهود سليمان الموسى ومنهجيته المتعلقة بوثائق الحركة العربية، بثلاثة معالم أساسية متداخلة في سيرته العملية مؤرخاً وباحثاً، وأول هذه المعالم عنايته بتتبع مصادر الوثائق من خلال الارتحال إلى مظانها في

الأرشيفات والمحفوظات العربية والأجنبية، سواء دور الوثائق وأهمها دار الوثائق البريطانية في لندن، أو المجموعات التي يمتلكها أفراد وشخصيات لها أدوارٌ فاعلة في مجريات الحركة والثورة العربية، ولا سيما خلال الربع الأول من القرن العشرين، وأهم هذه المجموعات عند موسى أوراق الأمير زيد بن الحسين النجل الأصغر لزعيم النهضة العربية ومُفجّر ثورتها .



ثم، ثانياً، عمل موسى الدؤوب في جمع الوثائق وتحليلها ودراستها وتقييمها ومقارنتها واستنطاقها، وتجلية أو محاولة تجلية مختلف جوانبها بالكشف عن الخافي والمُلتبس من المواقف والأحداث والشخصيات والأدوار، ووجهات النظر حول كل ذلك. ويمكننا أن نضيف إلى هذا

الاتجاه في التتبع والجمع، المقابلات التي كان يحرص موسى على إجرائها وشهادات العديد من الشخصيات العربية والأجنبية ذوات الصلات المباشرة بالأحداث ومن ذلك المشاركة فيها ومعاصرتها عن كثب؛ أو صلات غير مباشرة، ومنهم سياسيون، وعسكريون، ومتقنون، ومؤرخون بحثوا وكتبوا وأرخوا ووثقوا لتلك المرحلة في تاريخ العرب.

أما المَعْلَم الثالث فهو أن حصيلة هذه الجهود مجتمعةً انعكست في مُجمل النتائج التأليفية للموسى ولا سيما عن تاريخ الحركة والثورة العربية ورجالاتها، وفي نماذج مُحدّدة من هذا النتاج بينها وشائج قوية، أهمها كتابه «الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤م»^(٣) في المنحى الدراسي التحليلي، وكتاب «المراسلات التاريخية» بأجزائه الثلاثة في المنحى التوثيقي، وأهمية هذا النتاج في التأريخ للحركة والثورة وتفاعلاتهما في إطار اليقظة العربية، بما في ذلك تاريخ نشأة الأردن الحديث، وإبراز قضايا

(٣) صدرت الطبعة الرابعة من هذا الكتاب برعاية منتدى الفكر العربي وضمن الأعمال الكاملة لسليمان الموسى التي نشرتها دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع سنة ٢٠١٣.

وإشكاليات منهجية في التعامل مع الوثيقة التاريخية وغيرها من المصادر الأولية والمساعدة في كتابة هذا التاريخ. ثم دور الموسيقى في تبييه الوعي الوطني الأردني إلى أهمية هذه الوثائق وقيمتها في الشؤون الوطنية والقومية عموماً، والعناية بها حفظاً ودرساً ونشراً.

وكانت تجربة الموسيقى المباشرة في الاطلاع على الوثائق والبدء في جمعها وتصنيفها قد بدأت عملياً في مرحلة متأخرة عن حوضه مجال التأليف والكتابة التاريخية؛ فقد كتب باكورة مؤلفاته «الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى» وهو ما يزال في العشرين من عمره، ما بين سنتي ١٩٢٧ و١٩٢٩ م، ولم يتسنَّ له نشر هذا الكتاب إلا عام ١٩٥٧ م. وهو يشير في مقدمة الكتاب إلى أنَّ مطالعته التاريخية كانت وراء تأليف هذا الكتاب، فضلاً عن دافع الإعجاب بتضحيات قائد الثورة الحسين بن علي في سبيل القضية العربية وفلسطين. وكان الموسيقى حين تأليف ذلك الكتاب يعيش في يافا، وقد أنجزه من المصادر المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية والمتوافرة حينذاك^(٤)، مثل كتابي أمين الريحاني «ملوك العرب» و«تاريخ نجد الحديث»، وأمين سعيد في كتابيه «الثورة العربية الكبرى» و«ملوك المسلمين ودولهم»، وكتاب حافظ وهبة «الجزيرة العربية في القرن العشرين»، ومذكرات الملك عبدالله بن الحسين، وكتاب جورج أنطونيوس *The Arab Awakening* الذي تُرجم فيما بعد وظهر بعنوان «اليقظة العربية»، وكتاب لورنس «أعمدة الحكمة السبعة»، وغيرها من هذه المصادر المعروفة التي تشتمل على وثائق تاريخية من عهد النهضة العربية.

وقبل أن يذهب الموسيقى في رحلته الأولى إلى بريطانيا عام ١٩٦٨ قاصداً دار الوثائق البريطانية بلندن للاطلاع على محفوظاتها من ملفات الوثائق، كان قد أنجز عمليتين توثيقيين في هذا الباب:

(٤) سليمان موسى، خطوات على الطريق: سيرة قلم، بيروت - عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢، ص ٥٩-٦٠.

الأول: ملحق خاص مصوّر بعنوان «الثورة العربية الكبرى: ذكرى مرور نصف قرن»، كلفته بإعداده وزارة الإعلام الأردنية، وطُبع في بيروت في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ في (٨٤) صفحة من الحجم الكبير، وتضمن دراسات تاريخية لكل من: نقولا زيادة، زين نور الدين زين، عبد الكريم غرابية، ناصر الدين الأسد، سليمان موسى، قدري قلعجي، نبيه أمين فارس، عباس الكرد. إضافة إلى أحاديث ومقابلات وشهادات لكل من: مسلم العطار، وتوفيق السويدي، وعلي جودت الأيوبي، ومحمد علي العجلوني، وفائز الغصين. ونصوص قصائد لمعروف الرصافي، وجميل صدقي الزهاوي، وخير الدين الزركلي، ومصطفى وهبي التل، وأحمد شوقي، وفؤاد الخطيب. كما اشتمل هذا الملحق على خمس نصوص مراسلات وصور وثائق مهمّة عن الثورة ومواقف الدول منها، بعضها يُنشر لأول مرة (رسالة من ستورس السكرتير الشرقي لدار الاعتماد البريطانية بالقاهرة إلى عبد الله، رسالتان من فيصل إلى الحسين، رسالة من الكولونيل باست نائب المعتمد البريطاني في جدة، رسالة من الحسين من منفاه في قبرص إلى الحاج أمين الحسيني)، فضلاً عن الكثير من الصور، ومختارات من كتابات أعلام الفكر والأدب عن الملك الحسين بن علي والثورة، مثل ما كتبه أمين الريحاني، والحاج أمين الحسيني، والملك عبد الله بن الحسين. وكذلك بعض المواد والمقالات الوثائقية التي يبدو أن الموسى كتبها بنفسه عن بعض شخصيات الثورة ووقائعها.

الثاني: كتاب «الثورة العربية الكبرى - وثائق وأسانيد»: أعد الموسى هذا الكتاب بالمناسبة نفسها التي صدر فيها الملحق المذكور (ذكرى مرور نصف قرن على الثورة العربية)، وأصدرته دائرة الثقافة والفنون بعمّان عام ١٩٦٦ في (٢٨٠) صفحة، وضم (٦٠) وثيقة ملحقة بشروح وتعليقات، ألقى فيها الضوء من باب الإيضاح على ما ورد في هذه الوثائق، التي رتبها بحسب تسلسلها التاريخي بادئاً ببرقية الأعضاء العرب في مجلس المبعوثان العثماني إلى الشريف الحسين بن علي (١٩١١) وإقرارهم له على إمارة مكة والاعتراف بالنيابة عن أهل بلادهم بالرئاسة الدينية له على جميع الأقطار العربية،

وكذلك ما يتعلق بشكاوى العرب من ممارسات حزب الاتحاد والترقي بحقهم كما تظهرها بعض الوثائق، وقرارات المؤتمر العربي الأول في باريس (١٩١٣)، مروراً بميثاق القوميين العرب في دمشق للمفاوضات مع بريطانيا، ومراسلات الحسين-مكماهون، ووثائق الثورة العربية بما في ذلك منشوراتها الأربعة، والاتصالات بين الأمير فيصل والحكومة البريطانية، وما يتعلق باستقلال سورية والعراق وتأسيس إمارة شرقي الأردن، وموقف الملك الحسين بن علي من مشروع المعاهدة البريطانية العربية، وتنفيذه طلبات الصهيونيين وادعاءاتهم، وخاصة في ضوء انكشاف حقيقة وعد بلفور وما يعكسه نكت الحلفاء بعهودهم من خيبة للعرب وآمالهم... إلخ.

أراد الموسى أن يقدم من خلال هذا الكتاب الأول من نوعه وموضوعه في الأردن، ما يمكن وصفه بقصة الثورة العربية بظروفها وتطوراتها وأحداثها عربياً ودولياً، من خلال مجموعة وافية من الوثائق المتعلقة بها، هادفاً إلى إتاحة الفرصة الكافية للباحثين والمؤرخين والمثقفين للإحاطة بالظروف والعوامل والاتجاهات التي رافقت الثورة من النشوء حتى ما آلت إليه من تداعيات، وتوفير مرجع للقارئ والباحث لاستقاء المادة الأولية حول أحداث تلك الفترة ليتمكن من دراستها واستيعابها.

اعتمد في جمع تلك الوثائق في الغالب الأعم على مصادر منشورة، منها «ثورة العرب» لأحد أعضاء الجمعيات العربية (وهو كما يرجح أسعد داغر)، و«مذكراتي» للملك عبد الله، و«مؤتمر الشهداء» بقلم عصابة من الكتّاب الأحرار، و«يقظة العرب» لجورج أنطونيوس، و«الثورة العربية الكبرى» لأمين سعيد، و«تاريخ مقدرات العراق السياسية» لمحمد طاهر العمري، و«جزيرة العرب في القرن العشرين» لحافظ وهبة، و«مجموعة الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦)» من منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، و«مؤتمر فلسطين العربي البريطاني»، وغيرها من مجموعات الوثائق المنشورة والمؤلفات التاريخية، إضافة إلى بعض ما كانت

تنشره جريدة «القبلة» الحجازية من التقارير والبيانات. وهناك عدد قليل جداً من الوثائق نسخة طبق الأصل عن النسخة الأصلية (مثل مذكرة مكماهون الرابعة إلى الشريف الحسين ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٦، ومذكرة نسيب البكري عضو في جمعية الفتاة إلى الشريف الحسين ٩ آذار/مارس ١٩١٦). كما اقتطف من المذكرات الشخصية لعدد من المشاركين في الأحداث ومعاصري الثورة وبعض مؤرخيها ما رآه يخدم السياق التاريخي للمحتوى، فاقطف من مذكرات الأمير - الملك - عبد الله بن الحسين، وأحمد جمال باشا، والدكتور أحمد قديري. واقتطف من كتاب «حول الحركة العربية الحديثة» للمؤرخ محمد عزّة دروزة الذي يجمع ما بين طابع المذكرات والدراسات.

يشتمل كتاب «الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد» على جزء يسير من وثائق الثورة، لكنه يكشف لنا من جانب آخر عن انشغال الموسى المبكر في تلك الفترة بالكشف عن المزيد من الوثائق، وعن ملامح توجهاته في دراستها والتمثلة في:

- ضرورة الاهتمام بدراسة المصادر العربية والأجنبية فيما يتعلق بالثورة وأحداث الحقبة التاريخية التي جاءت في أثنائها، والحركة القومية الضخمة التي ترعرت الثورة في تربتها. والموازنة بين هذه المصادر وتمحيصها بالروح العلمية المجردة.

- كذلك، ضرورة الاهتمام بالكشف عن وثائق الثورة ونشرها (التوعية بها وبمضامينها) «حتى تتكامل الصورة الحقيقية لأحداث تلك الحقبة المهمة من تاريخ العرب الحديث».^(٥)

لا بد أن أُشير إلى أن دربة الموسى في معالجة الوثائق بدأت عملياً مع تجربته في وضع كتاب «تاريخ الأردن في القرن العشرين» - الجزء الأول، الذي طُبِع سنة ١٩٥٩، وظهر باسم الموسى نفسه وزميله منيب الماضي الذي كان

(٥) سليمان الموسى، الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد، عمّان، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٦، مقدمة الكتاب: ص ٧-٨.

مدير المطبوعات والنشر حينذاك، والأخير لم يكتب شيئاً فيه، لكنه بحسب اعتراف الموسى «ساعد كثيراً في تأمين المراجع والمصادر، كما ذهب مع الموسى معاً إلى «إربد والكرك ومعان لمراجعة السجلات والمحفوظات القديمة، التي يعود بعضها إلى فترة الحكومات المحلية. وعن طريق معرفته (أي منيب الماضي) بالناس واتصالاته بهم، وبحكم وظيفته، أتاح للموسى مجال الاجتماع بكل من بدأ أنه يعرف شيئاً أو اشترك في واقعة ما». وهكذا، التقى الموسى بعشرات وعشرات من الأشخاص وتحدث إليهم وأفاد مما لديهم من أوراق. ولعل أهم ما فعله الماضي أنه استطاع توفير الإذن بالاطلاع على ملفات رئاسة الوزراء حينذاك ولم يكن من السهل لأي كاتب الاطلاع عليها وعلى ما تتضمنه من معلومات ووثائق^(٦). كما يذكر الموسى أنه سافر إلى دمشق والتقى بالدكتور محمد صبحي أبو غنيمة الذي كان زعيماً لحركة المعارضة في نطاق الحصول على معلومات لتأليف كتابه.

رحلته إلى دار الوثائق البريطانية: البداية والفرصة الحقيقية لسليمان الموسى المتعلقة بدراسة وثائق الحركة العربية كانت في رحلته الثانية (الرحلة الأولى في نيسان/ إبريل ١٩٥٨) إلى بريطانيا قاصداً بالتحديد دار الوثائق البريطانية (لمدة أربعة أشهر ١٩٦٨).

كان الدكتور نقولا زيادة وزين نور الدين زين في بيروت خلال إشرافه على طباعة الملحق الذي ذكرناه آنفاً قد حدثاه عن الوثائق العربية في لندن، فتحتمس وسعى للحصول على المنحة من وزارة الإعلام طوال عام ١٩٦٧ لكن حرب حزيران/يونيو عطلت مسعاها، إلى تسنى للمجلس الثقافي البريطاني في عمان أن يقدم له المساعدة ويتحقق مسعاها.

(٦) سليمان الموسى، خطوات على الطريق، مصدر سابق، ص ٦٩.

الإشكالية التي واجهها بعد تدبير أمور المنحة للدراسة من المجلس الثقافي البريطاني والسفر إلى دار الوثائق، أنه لم يجد مَنْ يرشده إلى الملفات التي يبتغيها وسط آلاف الملفات التي تمتلئ بها هذه الدار، ولم تنفعه قائمة أرقام الملفات التي جاء بها معه من عمان. وأخيراً وجد العون من أشخاص غرباء لا يعرفهم ولا يعرفونه كانوا يعملون على أبحاثهم في الوثائق، فيما قال إنه لم يجد العون من الدكتور عبد اللطيف الطيباوي، الذي كان مقيماً في لندن ويدرس في إحدى جامعاتها.

في أثناء ذلك، أمضى أياماً في أكسفورد يدرس ويبحث في الأوراق التاريخية المحفوظة في مركز الشرق الأوسط التابع لكلية سانت أنتوني (أوراق سايكس والنبلي وهوجارث). والتقى بالبرت حوراني واليزابيث مونرو.

كما التقى بعدد من الرجال التاريخيين: الأمير زيد بن الحسين، توينبي، جلوب باشا، كركبريد (ضابط إنجليزي شارك في حروب الثورة العربية في الأردن ١٩١٨، وأصبح معتمداً لبريطانيا ثم سفيراً بعد ذلك بسنوات).

لقاءه بالأمير زيد بن الحسين: كان لقاءه بالأمير زيد بن الحسين - أصغر أنجال الملك الحسين بن علي وكان نائباً عن أخيه فيصل في دمشق، ثم خدمته في الموصل ودراسته في أكسفورد، وأقام مع أبيه الحسين في منفاه بقبرص - من أهم لقاءاته، بعد أن سمح له ابنه الأمير رعد بالاطلاع على أوراق أبيه والإفادة منها عام ١٩٦٦. يقول الموسى: إن هذه الأوراق كانت كنزاً ثميناً بالنسبة إليه بوصفه مؤرخاً، ذلك أن الأمير زيد «كان [وهو في الثلاثين من عمره] يسهر الليل ينسخ أوراق أبيه بخطه الدقيق على ضوء السراج، من أجل أن يكتب مذكراته». أعطاه الأمير زيد في إحدى الزيارات دفتريين صغيرين كان سجّل فيهما يوميات ورسائل في أثناء الحرب.



كتاب «المراسلات التاريخية» (ثلاثة مجلدات):

تؤلف هذه المجموعة أكبر مجموعة وثائقية منشورة عن الثورة العربية والحركة العربية، وتشتمل على أكثر من (٥٦٨) وثيقة من رسائل وبرقيات ومذكرات، هدف الموسى من نشرها إعطاء تفسير أوضح وأوسع لتلك الحقبة الخطيرة من تاريخ العرب الحديث، فهي تجمع بين الوثائق العربية والبريطانية في آن، وهو ما امتاز به سليمان الموسى وطبقه في دراسته الموسوعية (الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى من النهضة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤م) التي استعان فيها بعدد من المراسلات لكنها كانت إشارات استدلال مقتضبة في هذا الكتاب.

منهجه

- ترتيب المراسلات بحسب التسلسل الزمني، مع الإشارة إلى مصدر كل منها.
- بين ما إذا كان النص منشوراً أم أصلياً أم مترجماً (تحفظ على ترجمة الإنكليز لبعض العبارات الواردة في رسائل الحسين، مرجحاً أن يكون ذلك بسبب غموض الأسلوب والتلميحات والتورية).
- تنقيح الرسائل وتحقيقها وترجمة ما يحتاج إلى ترجمة إلى العربية.
- يقول إنه في حالات قليلة اضطر إلى حذف بعض العبارات ووضع مكانها في النص ثلاث نقط (...)، لثلاثة أسباب: عدم وضوح النص أحياناً، أو لكون العبارات تتناول مسائل شخصية، أو لكونها تمس بعض

- القضايا مسألاً لا يصحّ معه نشرها في «الوقت الراهن».
- إبدال أسماء الأشهر الأجنبية بأسماء الأشهر التي تستعمل في الأقطار العربية الآسيوية.
 - وضع التواريخ في الحساب الميلادي مقابل التواريخ الهجرية.
 - وضع شروح وحواش بهدف زيادة الإيضاح ومساعدة الباحثين المختصين (اكتفى بوضع مقدمة قصيرة عن الكتاب، وليس كما فعل في تقديم دراسة موجزة في كلا المجلدين الثاني والثالث عن الفترة التي تغطيها الوثائق والمراسلات).

المجلد الأول: «المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨ الثورة العربية الكبرى» (عمّان، شباط/ فبراير ١٩٧٣، في ٢٦٩ صفحة) - يشتمل على (٢٢١) رسالة (منها ٣ مراسلات تعود إلى ١٩١١ و١٩١٢ من الشريف الحسين إلى أخيه الشريف ناصر، ومن فيصل إلى الشريف الحسين تُظهر نصرة الشريف الحسين للدولة العثمانية في البداية). يؤرخ هذا المجلد لمجريات الثورة وعملياتها العسكرية، والاتصالات بين العرب والإنكليز، بما فيها مراسلات الحسين-مكماهون، وموقف الحسين بعد انكشاف اتفاقية سايكس-بيكو، وموقفه من وعد بلفور، وقيام الحكومة العربية في دمشق بزعامة فيصل.

المصادر: أوراق الأمير زيد بن الحسين والوثائق البريطانية بشكل رئيسي، وأوراق محب الدين الخطيب، وحافظ وهبة، وعدد من الرسائل المتفرقة التي ظهرت في مصادر أخرى.

المجلد الثاني: «المراسلات التاريخية ١٩١٩ الثورة العربية الكبرى» (عمّان، حزيران/ يونيو ١٩٧٥، ٣٠١ صفحة) - يشتمل على (١٦٥) رسالة + ملحق بـ (٣) مراسلات تعود إلى ١٩١٦ من الشريف الحسين إلى أحمد جمال باشا، ومن القيادة البريطانية في مصر إلى سكرتير الخارجية للهند، ومن الملك الحسين إلى ونجت).

يضم هذا المجلد الوثائق المتعلقة بالحركة القومية في الجزء الآسيوي من العالم العربي خلال عام ١٩١٩، وأهم ما فيها مراسلات فيصل إلى أبيه الملك الحسين، وإلى أخيه ونائبه في رئاسة الدولة العربية السورية الأمير زيد،

التي تعبر عن مواقفهم وآرائهم وأفكارهم الحقيقية تجاه القضية العربية. وهنا يشير الموسى إلى ضرورة التفريق بين رسالة خاصة يكتبها السياسي إلى رئيسه أو زميله يطلعه فيها على قرارة نفسه وأعماق ضميره (لبّ المسألة)، وبين رسالة رسمية أو محادثة علنية يوجهها السياسي إلى أجنبي هو طرف في الصراع يقول فيها ما يلائم الوضع السياسي (على القارىء أن يتسلح بالحذر الشديد ازاء التقارير الأجنبية واعتبارها مسلّمات لا يأتيها الباطل، وخاصة عندما تنقل وجهة نظر زعيم عربي). ثم مراعاة اختلاف المفاهيم عند قراءة وثائق تعود إلى أكثر من نصف قرن.

قدّم الموسى لهذا المجلد بمقدمة دراسية تحدث فيها عن فيصل بن الحسين وشخصيته، ودفاعه بقوة الحجّة وإجادته فن الدبلوماسية والحوار في مواجهة دهاقنة السياسة البريطانيّين مثل لويد جورج واللورد كرزون، لكن فيصل كان يدرك أن الفصل لقانون القوة ليُسمع صوت العرب ويحترمهم الأقوياء. كما تحدث عن وضع العرب خلال الأعوام ١٩١٥-١٩١٨، ومؤتمر السلام في باريس، ومباحثات فيصل مع الإنكليز والفرنسيين. وناقش تقارير الأميركي وليم بيل الذي كان يكتب تلك التقارير بناءً على ما يسمعه من أفواه الناس الذين يجتمع بهم (أقرب إلى الصحفي منه إلى شخص في موقع المسؤولية، والمعلومات بعضها صحيح وبعضها غير صحيح)، وكذلك ناقش كتابات الشيخ محمد رشيد رضا صاحب صحيفة «المنار» حول علم الحسين بن علي باتفاقية سايكس-بيكو قبل فضح الشيوعيين لها من موسكو، وأثبت ضعف الاعتماد على هذه الكتابات في إثبات الواقعة.

المصادر: دائرة السجلات العامة Public Record Office بلندن، ووثائق منشورة مترجمة عن المجلدات التي نشرتها الحكومة البريطانية حول سياستها الخارجية. ووثائق باللغة الفرنسية (ترجمها ودققها السيد يوسف أبو ليل).

المجلد الثالث: «المراسلات التاريخية ١٩٢٠-١٩٢٣ الثورة العربية الكبرى» (عمّان، تشرين الثاني ١٩٧٨) - يبلغ عدد المراسلات المثبتة في هذا المجلد (١٥٨) رسالة + ملحق ب (١٧ رسالة وبرقيات للمجلد الأول، و٤ رسائل وبرقيات للمجلد الثاني).

تناولت مقدمة الموسى لهذا المجلد المباحثات بين الحسين وبريطانيا بشأن المعاهدة التي عرضتها بريطانيا عليه، والأحوال التي كانت سائدة في العراق، وظروف انتقال مقاليد الحكم من أيدي الموظفين البريطانيين إلى الأيدي الوطنية في هذا البلد، وإفادة فيصل من تجاربه المرّة في سورية. واجتهادات الحسين وأبنائه في موضوع القضية العربية (كان الحسين يقول بوجوب أن تفي بريطانيا بعهودها التي قطعتها للعرب، وكان أبنائه يعلمون أن العرب لا يستطيعون إرغام بريطانيا، والأفضل القبول بما يمكن الحصول عليه والسعي للحصول على الباقي في المستقبل). يقول الموسى إنه «اختلاف في الأسلوب وليس في الجوهر».

كما كتب الموسى فصلاً قصيراً بعنوان «نظرة في تاريخ العرب الحديث»، أراد فيه أن يؤكد مجموعة مسائل في النظر إلى هذا التاريخ، أهمّها:

١. أن مهمة المؤرخ تتعدى تسجيل الأحداث بحسب ترتيبها الزمني إلى تفسير الأحداث وخلفياتها، والدوافع التي أحاطت بها، والظروف التي صنعتها، أي تقديم رؤية شاملة للحدث التاريخي من خلال الفلسفة التي اعتنقها المؤرخ والهدف الذي يريده.

٢. وحدة النضال العربي في النظرة الشاملة لمجرى اليقظة العربية، والتي تأتي الثورة العربية الكبرى في سياقها، فالانتفاضات القومية التي شهدتها اليمن وعسير ونجد والحجاز وسورية للتخلص من الحكم العثماني تتبع من معين واحد هي والانتفاضات التي قامت في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وكانت تهدف إلى التخلص من السيطرة الأجنبية، وتحقيق الحرية والاستقلال، وإعادة الكرامة العربية في هذه الأقطار.

٣. مسألة الأخلاقيات في كل ثورة أو انتفاضة أو انقلاب، كانت تتبع عملية التجربة والخطأ التي تمرّ بها كل حركة. فتصوّر البعض بأنهم يستطيعون إصلاح الأمور وتحقيق الأهداف خلال فترة قصيرة كان يؤدي إلى الشطط وإلى عكس ما كان يُرجى. والمسؤولية مشتركة بين الجميع.

٤. بعض زعماء الثورات في العالم العربي ساروا على خطة شجب الحركات القومية التي سبقتهم، ولم تسلّم الثورة العربية من شرور بعض الكتاب الذين جعلوا من أنفسهم أبواقاً دعائية في خدمة البهتان. وأخطر ما حدث أن الاجتهادات

الخرقاء ألحقت ضرراً كبيراً بولاء الإنسان العربي لتاريخه القومي وحطمت كبرياءه الوطني، وانتشرت في العالم العربي فكرة التصنيفات ... متطرفين ومعتدلين، وتقدميين ورجعيين، ويساريين ويمينيين ... إلخ.

أراد الموسى من نشر وثائق الثورة العربية أن يقدم مادة أساسية ومصدراً أصيلاً لجميع المهتمين بتاريخ العرب الحديث، موضحاً أن الوثائق البكر التي تُنشر لأول مرة تعطي التوازن الذي يطمح كل مؤرخ نزيه للوصول إليه، مؤكداً أن الثورة العربية الكبرى ستعود مرة أخرى إلى احتلال المكانة اللائقة بها في صفحات التاريخ العربي، وتبقى مبادئها العظيمة ومطامحها الشريفة نبراساً يضيء دروب المستقبل لجميع الوطنيين الشرفاء من أجل حرية الوطن العربي ووحدته وكرامته.

المصادر: أوراق الأمير زيد بن الحسين، ملفات دار الوثائق البريطانية في لندن، سلسلة وثائق وزارة الخارجية البريطانية. في هذا المجلد مجموعة وثائق من أوراق المركز الوطني للوثائق في بغداد، وهي من جملة أوراق الملك فيصل بن الحسين اطلع عليها في أثناء زيارته لبغداد أوائل شهر شباط ١٩٧٨ (يذكر فضل المؤرخ الكبير عبد الرزاق الحسني).

الوثائق في مؤلفات سليمان الموسى

أذكر هنا بشكل خاص أهم المؤلفات التي اعتمد فيها الموسى على مادة الوثائق أساساً مباشرة للتأليف في تاريخ الثورة العربية وما يتصل بها، ثم في تاريخ الأردن الحديث أيضاً:

• «الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى من النهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤» (أربع طبعات ١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٦، عن دار النهار في بيروت، وطبعة الأعمال الكاملة برعاية منتدى الفكر العربي ٢٠١٣): شغلت فكرة هذا الكتاب ذهن سليمان الموسى مدة طويلة ربما أكثر من عامين وقضى في تأليفه حوالي أربعة أعوام، وكانت رحلته إلى لندن لدراسة الوثائق البريطانية بهدف تأليف هذا الكتاب، وأتاحت له أوراق الأمير زيد أن يجمع في دراسته بين المصادر العربية والبريطانية ليخرج بجديد في كشف غموض الكثير من المسائل، ومحاولة الوقوف على حقيقة الأمور في كثير من الاجتهادات التي توصل إليها.

وصف أكرم زعيتر الذي قرأ مخطوطة الكتاب بأن كل معلومة فيه تستند إلى وثيقة وبأن الكتاب أشبه بموسوعة. واعتبر الكتاب في مصاف المراجع الكبرى مثل كتاب «يقظة العرب» لجورج أنطونيوس، و«الثورة العربية الكبرى» لأمين سعيد، واعتبره الموسى أفضل مؤلفاته، وقد حاول أن يعمل على ترجمة الكتاب وإصداره بالإنكليزية، لكن لم يتسن له ذلك.

• «مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن ١٩١٧-١٩١٨» (ثلاث طبعات: ١٩٧٦، ١٩٩٠، طبعة الأعمال الكاملة ٢٠١١) : يتضمن جزءاً من المراسلات التي تبادلها الأمير فيصل والأمير زيد من جهة مع الملك الحسين والأمير عبد الله والقادة الأشراف وكبار ضباط الجيش النظامي من جهة ثانية، لكن أهميته تكمن في التفاصيل الدقيقة عن المعارك على أرض الأردن، وتضحيات الأردنيين في الثورة العربية الكبرى.

• «صفحات مطوية: المفاوضات بين الشريف حسين وبريطانيا ١٩٢٠-١٩٢٤» (١٩٧٧) : أراد المؤلف من هذا الكتاب أن يجلو الغموض حول هذه المفاوضات التي كانت غاية بريطانيا منها إسدال الستار على مراسلات مكماهون والعهود والوعود الأخرى التي قدمتها للعرب، وتصفية الاتهام بالخيانة الذي كان العرب يوجهونه لها، والحصول من الشريف حسين على تصريح بالموافقة على وعد بلفور، الذي كلفه رفضه له عرشه. ووجد الموسى أن من واجبه تأليف هذا الكتاب بعد أن توافرت له عناصره الوثائقية من المصادر العربية والأجنبية.

• «الثورة العربية الكبرى: الحرب في الحجاز ١٩١٦-١٩١٨» (١٩٨٩، طبعة الأعمال الكاملة) : عني الموسى في هذا الكتاب بأن يسدّ النقص الحاصل في التأريخ للعمليات العسكرية التي قام بها الجيش الشرقي بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين من قوات الثورة العربية في الحجاز (حصار الجيش العثماني في المدينة المنورة)، والتي لم تحظ كما حظي الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل بالاهتمام في معظم ما كتبت عن الثورة العربية. وكان اعتماده الأكبر في ذلك على الوثائق البريطانية والمظان العربية والأجنبية، ومع أن ضياع الوثائق العربية بعد نهاية الدولة الهاشمية في الحجاز جعله مضطراً للاعتماد على الوثائق البريطانية، إلا أن بذل جهده للرجوع إلى المصادر العربية حرصاً على إبراز وجهة النظر العربية.

• «تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥» (٣ طبعات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٩): ارتبط نشأة إمارة شرقي الأردن بعوامل عديدة كالحرب العالمية الأولى، والثورة العربية، وتعهدات بريطانيا للعرب، وتداعيات سايكس-بيكو، ومثل قبول الأمير عبد الله ورجال الحركة العربية بالعرض البريطاني من باب الواقعية السياسية بعد معركة ميسلون التي تمثلت فيها ذروة الجهد العسكري العربي. وقد اعتمد المؤلف في تأليفه على الوثائق البريطانية والمصادر العربية الجديدة التي توافرت له.

ويمكن أن نضيف في هذا المجال كتاب الموسى «صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢» (منشورات مركز الرأي للدراسات بعمّان، ١٩٩٢)، وكتاب «الوثائق الأردنية» سنوات ١٩٦٧-١٩٦٩، الذي أصدرته وزارة الإعلام/دائرة المطبوعات والنشر وقام هو بتحريره.

أختم هذه القراءة العامة بالدعوة إلى إعادة نشر المراجع والمؤلفات التي تشتمل على وثائق الحركة العربية والدراسات المتعلقة بنهضة العرب الكبرى وإتاحتها للجمهور ولطلاب المدارس والجامعات بحسب مستويات دراستهم، وإعداد برامج تلفزيونية للتعريف بها. ومن الأهمية بمكان القيام بجهد علمي توثيقي لفهرسة وثائق الحركة العربية والثورة الكبرى في مختلف المصادر، وإتاحتها للباحثين، وخاصة على الإنترنت. وكذلك تشجيع الدارسين وطلاب الدراسات العليا على إعداد دراسات عن المضامين النهضوية والأبعاد الفكرية لهذه الحركة. وتخصيص جائزة سنوية ضمن جوائز الثقافة للمؤلفات العلمية الرصينة عن فكر النهضة والثورة العربية. وزيادة الاهتمام بالمضامين المتعلقة بهما في المناهج التعليمية، وإصدار كتب مبسطة وغير مطولة للمطالعات الخارجية عن شخصيات النهضة وبطولاتهم، وتوفيرها للطلاب بمختلف المراحل الدراسية؛ ورقياً وإلكترونياً.

المجتمع والدولة في الأردن (١٩٢١-٢٠٢١ م)

«دراسة سوسيو-سياسية»

عارف عادل مرشد*

أولاً: مدخل تمهيدي

١- مفهوم المجتمع

مصطلح المجتمع (Society) من أكثر مصطلحات علم الاجتماع غموضاً وأكثرها عمومية، فقد يشير إلى أي شيء ابتداءً من الشعب الأمي البدائي إلى الدولة القومية الصناعية الحديثة، أو ابتداءً من النوع الإنساني كله إلى جماعة صغيرة من الناس منظمة نسبياً.^(١)

وكلمة المجتمع مشتقة من الكلمة اللاتينية (Societas) بمعنى الشراكة، والكلمة اللاتينية (Socius) بمعنى الشريك، أو الصديق، أو القرين.^(٢)

هناك استخدامات شائعة لمصطلح المجتمع تشير إلى جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية، بالرغم من عدم وجود تعريف محدد ومقبول له.

وهذه الاستخدامات هي:

أ. معنى عام يعني مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس.

ب. كل تجمُّع للكائنات الإنسانية، من الجنسين، ومن كل المستويات العمرية يرتبطون معاً داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة.^(٣)

* مدرّس في كلية الآداب - جامعة الزرقاء (الأردن).

ت. يعني المجتمع أحياناً أن هناك نطاقاً اجتماعياً أو حقائق اجتماعية تتفصل نوعاً ما، أو بطريقة مختلفة، عن حقائق الأفراد. فهناك مستوى اجتماعي، كان أفضل من صاغه مقولاته عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم (Emile Durkheim) (١٨٥٨-١٩١٧م) المتعلقة بكيفية وجود نطاق من الحقائق الاجتماعية يجب أن تُفسر من خلال حقائق اجتماعية أخرى. ويعتبر المجتمع هنا أمراً واقعاً بحد ذاته من الحقائق الاجتماعية وعلاقتها المتبادلة.^(٤)

ث. وبقدر ما يمكن إطلاق على شيء ما مصطلح (مجتمع)، فإن ذلك ينظر إليه على أنه هوية اجتماعية ذات سيادة مع دولة وطنية في مركزها تنظيم الحقوق والواجبات لكل مواطن. ومثل هذا المجتمع ليس مادياً فحسب، بل إنه ثقافي أيضاً، لذا يؤمن أعضاؤه وأنهم يتشاركون في هوية مشتركة نوعاً ما ترتبط بصورة ما مع الأرض التي يقيم فوقها هذا المجتمع. ومحور أي مجتمع على شاكلة المثال السابق هو الوطنية الشائعة التي هي جزء من كيفية تفكير الناس وعيش حياتهم بصفاتهم كائنات بشرية. ولذلك العديد من الملامح: رفع الأعلام احتفالاً، الأناشيد الوطنية، رفع الأعلام الوطنية على المباني العامة، جرى تناوله في وسائل الإعلام على أنه مواطن لمجتمع بعينه، أو الاحتفال بيوم الاستقلال، وما إلى ذلك.^(٥)

٢- تطور حجم السكان

يبلغ عدد سكان الأردن ما يقارب (١١) مليون نسمة،* حيث نُفذ التعداد الأول في الأردن في عام ١٩٥٢، وتمثل الهدف الرئيسي لذلك التعداد في حصر كافة المباني والمسكن والسكان. ودون جمع أية بيانات تتعلق بالخصائص سواء للمباني أو المسكن أو السكان، حيث كان ذلك التعداد عبارة عن عملية عدّ سريعة للمباني والمسكن والسكان فقط، وقد بلغ مجموع السكان آنذاك ٥٨٦,٢ ألف نسمة.

* للتوسع في الواقع السكاني في الأردن، انظر: الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة.

وقامت الإحصاءات بإجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن في شهر تشرين الثاني ١٩٦١، حيث غطى المملكة بضعفيتها، وتميز عن التعداد الأول بأنه استند إلى المنهجيات العلمية في تنفيذ التعدادات التي أوصت بها الأمم المتحدة في ذلك الوقت. وقد جمعت من خلال التعداد بيانات تفصيلية عن السكان كالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما جمعت أيضاً بيانات عن المباني والمساكن والخدمات المتصلة بها، وقد بلغ عدد سكان الضفة الشرقية ٨, ٩٠٠ ألف نسمة.

وأجري التعداد الثالث للمساكن والسكان في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٩. وقد غطى التعداد الضفة الشرقية من المملكة فقط، حيث حالت ظروف الاحتلال دون تنفيذه في الضفتين، وقد بلغ عدد سكان الضفة الشرقية ٢١٢٣ ألف نسمة.

في ١٠ كانون الأول من عام ١٩٩٤ نفذ التعداد الرابع، حيث تم في ذلك التعداد دمج تعدد المساكن والسكان ضمن عملية إحصائية واحدة. وجمعت من خلاله بيانات عن المباني والمساكن والسكان وقد بلغ عدد السكان ٥, ١٢٩ ألف نسمة.

وتم تنفيذ التعداد الخامس في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٤، حيث بلغ عدد السكان ١, ٥ مليون نسمة. وقد تطورت قدرات دائرة الإحصاءات العامة في تنفيذ التعدادات السكانية نتيجة للخبرات المكتسبة للعاملين في كافة مراحل تنفيذ التعداد، وسيتم العمل على استخدام كافة وسائل التكنولوجيا المتاحة ليتم تنفيذ التعداد القادم بالطريقة الإلكترونية ليكون الأردن من الدول السبّاقة في هذا المجال.

وقد نفذت الدائرة التعداد السادس في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، وبلغ عدد السكان ٥, ٩ مليون نسمة. حيث تم اعتماد الأسلوب الإلكتروني في هذا التعداد بجميع مراحلها، ابتداءً من مرحلة الحزم والتحضير الجغرافي وانتهاءً بمرحلة العدّ الفعلي. وهذا الأسلوب وفر الكثير من الوقت الذي كانت تحتاجه هذه البيانات لإدخالها ومعالجتها، كما تمت إتاحة النتائج خلال فترة زمنية قياسية لم تتجاوز الشهرين بعد تنفيذ التعداد.

ثانياً- الخصائص السكانية للمجتمع الأردني

١- على مستوى التكوين الاجتماعي

تشكل مفهوم المجتمع الأردني الحديث في الربع الأول من القرن العشرين، مع ظهور كيان النظام السياسي الذي حدد إطاراً جغرافياً سياسياً للمجتمع الأردني كواقع جديد تشكل بقيام إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١م، حيث كان الإطار السياسي الجغرافي للمجتمع الأردني قبل هذا التشكل السياسي ضمن مجتمع سوريا الكبرى (بلاد الشام)، مجتمع الدولة العثمانية، حيث أصبحت بلاد الشام منذ عام ١٥١٦م إلى عام ١٩١٨م جزءاً من كيان المجتمع التركي العثماني الواسع، وملتصقة اجتماعياً بمجتمع دولة الخلافة الإسلامية العثمانية^(٦). ونتيجة حتمية لظروف الحكم العثماني لا بد وأن يتأثر المجتمع الأردني بتركيبته الاجتماعية من البدو والفلاحين. فمنذ أن فرضت الدولة العثمانية هيمنتها على شرقي الأردن لم تسع لإيجاد أي تغيير يُذكر على مستوى معيشة أهالي الأردن، فلقد مارست سيادتها على الأردنيين عن طريق فرض بعض الزعامات المحلية، مثل المخاتير وبعض شيوخ العشائر والقبائل، وعملت على دعم سلطة هؤلاء الزعماء عن طريق الدعم العسكري المتمثل بالفرسان، وكانت تهدف من ذلك جمع الضرائب من الفلاحين والحرفيين والتجار.

وبهذا كانت الأردن تعيش تحت الحكم العثماني الأسمى المرتبط بالمادة، فوجود الدولة العثمانية لم يكن يظهر إلا في وقت جمع الضريبة وحاجة الدولة إلى جنود يقاتلون إلى جانبها، وقمع المواطنين إذا ما تعرض أحد لرجال الدولة العثمانية. وعدا عن ذلك كانت البلاد تعيش في فراغ حكمي بحيث كان المواطن لا يشعر بهيبة الدولة ولا بوجودها إلا في الحالات السابقة المذكورة.^(٧)

ومع تأسيس إمارة شرقي الأردن على يد الأمير عبد الله بن الحسين بن علي، حدثت مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسكانية،

أثرت في التكوين الاجتماعي في الأردن، أهمها تشكُّل نظام أردني سياسي جديد (الدولة الأردنية)، ونمو عدد من البلدات لتشكُّل مستقبلاً عدداً من المدن، واتخاذ مدينة عمّان عاصمة لهذه الإمارة.

ومع قيام دولة إسرائيل في قسم من فلسطين عام ١٩٤٨م وهجرة العديد من العرب الفلسطينيين إلى الأردن هرباً من إرهاب ومذابح الدولة الإسرائيلية الناشئة، لم تقيد الحكومة الأردنية هجرة الفلسطينيين إلى الأردن، بل قدمت لهم كل التسهيلات المرتبطة بالإقامة ومنحتهم الجنسية الأردنية، مما شكل تغييراً مهماً في بنية المجتمع الأردني وزيادة عدد سكانه ووجود نمط جديد من التجمعات السكانية (المخيمات الجديدة للاجئين الفلسطينيين) الملاصقة لعدد من المدن الأردنية، والتي أصبحت جزءاً من نسيج المجتمع الأردني لاحقاً.^(٨)

وقد استفاد اللاجئون من كافة الخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية لمواطنيها في مختلف المجالات، مثل خدمات التعليم والعمل والتوظيف والتأمين الصحي وخدمات البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية الحكومية. وكان ذلك بسبب ارتباط الأردن الوثيق بالقضية الفلسطينية نتيجة لعوامل تاريخية وجيو-سياسية وديموغرافية.^(٩)

فالمجتمع الأردني حتى الهجرات الفلسطينية عام ١٩٤٨م كان مجتمعاً متجانساً على الرغم من تعدد طوائفه وإثنياته. فمع أن العرب السُّنة كانوا، ولا زالوا، يشكلون الغالبية العظمى من مجموع السكان، إلا أنهم كانوا يعيشون في حالة تناغم مع شريحتين مهمتين في المجتمع الأردني، وهما:

(١) المسيحيون: الذين لا يجادل أحد في عراقلة انتمائهم العربي الأصيل، ويرجع معظمهم بأصول نسب إلى القبائل العربية منذ ما قبل الإسلام، ولا يزال بعضهم يحتفظ بالخصائص القبلية والعشائرية السائدة بين

نظرائهم من العرب المسلمين، وينتشرون على الأغلب في مادبا والكرك والسلط والحصن وعجلون، بالإضافة إلى الفحيص وبعض مناطق عمّان.^(١٠)

(٢) الشركسة والشيشان والداغستان: وهم من أتباع المذهب السني كما الغالبية العظمى من سكان الأردن^(١١). فقد تركوا موطنهم الأصلي في جبال القوقاز التي كانت تتبع الدولة العثمانية على أثر احتلال الروس لبلادهم في أعقاب الحرب الروسية-العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م)، ومنذ عام ١٨٧٨م سكنت جماعات قليلة من الشركس في عمّان والرصيفة وصويلح ووادي السير وناعور، وشكلت الدولة العثمانية منهم قوة لإخضاع بدو المنطقة لسيطرتها. وقد رافق وصول سكة حديد الحجاز إلى الزرقاء وعمّان، قدوم مجموعات جديدة من الشركس للعمل في السكة، حيث تم إسكان (٢٤) عائلة منهم في الرصيفة، بالإضافة إلى منحهم مساحات من الأراضي الزراعية. أما الشيشان فقد استقروا في شرقي الأردن وخصوصاً في منطقة الرصيفة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأقاموا في أماكن خاصة بهم مارسوا فيها عاداتهم وتقاليدهم، وعملوا في الزراعة وتربية الحيوانات. وسكن فيه بعض الداغستان في قرية صويلح، وأقام بعضهم في عمّان، ومنحتهم الدولة بعض الأراضي في قضاء السلط بموجب سندات تصرف.^(١٢)

وعلى الرغم من أن مجموع المسيحيين والشركسة والشيشان والداغستان لا يكاد يشكل أكثر من (٨٪) من مجموع السكان، إلا أن النظام السياسي والاجتماعي في الأردن كفل لهم، كما للآخرين، الحرية الدينية والاجتماعية، عقيدة وممارسة، مما مكنهم من المحافظة على بعض الخصوصية والتفرد، في بعض العادات والتقاليد والطقوس، ومما أضفى على المجتمع الأردني بالتالي صيغة التنوع الذي يجمع ولا يفرق ويثري ولا يُفقّر^(١٣). فمن المعروف أن أهل الأردن لم يعرفوا أي لون من ألوان

التعصب العرقي أو المذهبي، ولم تعانِ البلاد من مشاكل الأقليات، حتى عندما قدم الشركس وحدت رابطة الدين الإسلامي بينهم وبين السكان الأصليين، حيث سرعان ما اندمجوا وأصبحوا جزءاً طبيعياً من المجتمع، وهذه الحالة تنطبق على الشيشان، وبقية الشرائح السكانية التي هاجرت إلى الأردن، من أنحاء مختلفة ولأسباب متعددة، ولكنها في المحصلة، اندمجت في المجتمع، وصارت جزءاً منه، وهي بقدر ما تحافظ على ثقافتها الخاصة، فإنها تُثري وتفيد وتستفيد من ثقافة المجتمع الأردني المحيط بها^(١٤). فقد تميز الأردن بتركيب اجتماعي مستقر، بحيث لم يشهد تاريخه السياسي المعاصر، أية اضطرابات خطيرة ناشئة عن وجود أقليات إثنية أو دينية في داخله، حتى إن اليونسكو في استفتاءها الذي أجرته عام ١٩٥١م أوضحت فيه أنه ليس هناك أقليات تحتاج لقانون حماية أو قانون خاص. فالأردن، مقارنة بمجتمعات أخرى كثيرة، وخاصة في منطقتة، هو مجتمع شديد التجانس من الناحية الدينية والإثنية واللغوية، يتمتع أعضاؤه بمساواة تامة في الحقوق والواجبات بمقتضى الدساتير والقوانين الأردنية منذ عام ١٩٢٨م، والأعراف والممارسات الفعلية للنظام السياسي والأسرة الحاكمة. وتتمتع الجماعات الدينية والإثنية فيه بمقاعد خاصة في المجالس التشريعية وتعطيهم في الواقع أكثر قليلاً من نسبتهم العددية في المجتمع، مما جعل تلك الفئات في توائم شديد مع المجتمع والدولة، وتدمج في النسيج السياسي-الاقتصادي للمجتمع الأردني.^(١٥)

اتسع مفهوم الأردن السياسي والاجتماعي ليشمل الجزء المتبقي من فلسطين، وهو ما أطلق عليه لاحقاً الضفة الغربية، بعد إقرار وحدة الضفتين عام ١٩٥٠م. وباتحاد الضفتين ازداد عدد الفلسطينيين المقيمين في الأردن وخصوصاً في الضفة الشرقية، الأمر الذي أثر في تشكيل بنية المجتمع الأردني وتغيير طابعه الديموغرافي والاجتماعي والثقافي.^(١٦)

وبعد هزيمة الدول العربية أمام إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧م (حرب حزيران/يونيو)، واحتلال الأخيرة للضفة الغربية من الأردن، وقطاع غزة (حيث كان تابعاً للإدارة المصرية). وسيناء من مصر، وهضبة الجولان من سوريا، تأثر المجتمع الأردني بتتابع نزوح هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة إلى الأردن.

كما تأثرت البنية الاجتماعية في الأردن من تبعات حرب الخليج الثانية، والتي كانت نتيجة لاحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م، حيث عاد ما يقارب من أربعمئة ألف أردني من الكويت، ودول الخليج بعد الاحتلال مباشرة وفي السنتين اللاحقتين، كانت خسارة الأردن الاقتصادية كبيرة بعد عودة العاملين الأردنيين من دول الخليج وما تبع ذلك من أحداث أثرت سلباً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي.^(١٧)

٢- على مستوى التنظيم الاجتماعي

أصاب التنظيم الاجتماعي الأردني التغيير بسمة عامة، فقبل قدوم الأمير عبد الله بن الحسين شهدت منطقة شرقي الأردن صراعات بين البدو والفلاحين والحضر مقترنة بعمليات السلب والنهب والقتل، وكانت الفئة العددية الأكثر هي فئة البدو. وعلى مستوى التنظيم الاجتماعي كان تنظيماً قبلياً وكان الولاء للقبيلة ممثلة بشيخها الذي ينوب عنها في اتخاذ القرارات، وتشكلت على أثر هذه الرابطة عادات وتقاليد وأنماط حياتية وقيم اجتماعية مثل غارات القبائل وعادات الأخذ بالثأر. إلا أنه بعد تأسيس الدولة الأردنية وإنشاء قوة البادية وحرس الحدود ودخول البدو فيها انتهت حالة الفوضى، وانشغل الناس بأعمالهم في القرى والمدن، واتجه البدو للاستيطان في القرى والعمل في الزراعة، وتراجع حجمهم لصالح الريف والمدينة خاصة مع اهتمام الدولة بعملية توطينهم وتعليمهم، مع العمل على ترسيخ أقدام الفلاحين في أراضيهم، والاهتمام بالقطاع الزراعي، والعمل على توفير حياة من خلال إقامة السدود والقنوات، واستفادت المدينة من جهود الدولة في شق الطرق وتعبيدها وإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات

وانتشار التعليم، وتعاقت الهجرات القسرية للفلسطينيين، والتي أدت إلى بلورة البنية التحتية في المدينة الأردنية ومن ثم بلورة بنية اقتصادية جديدة، أدت إلى حدوث تحسُّن في المستوى المعيشي، إضافة إلى قيام الدولة بربط التجمعات بالخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والهاتف والانفتاح على الدول وحدوث هجرات دولية خارجية ذهبت معظمها إلى دول الخليج العربي، نتيجة للاتفاقيات التي تمت بين الأردن وتلك الدول من خمسينات القرن المنصرم، بهدف المشاركة في تنمية بعض القطاعات وخاصة التعليمية، الأمر الذي ساهم في رفد الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات المالية المرسلة إلى الأردن.^(١٨)

فقد أدت بلورة البنية التحتية في المدينة الأردنية إلى انتقال الآلاف من السكان إلى المدن بحثاً عن وظائف في الأجهزة البيروقراطية الآخذة في التوسع، والبحث عن عمل في المصانع. وقد أظهر إحصاء أجري عام ١٩٦١م أن (٤٣،٩٪) من السكان كانوا يعيشون في مناطق حضرية، وأن (٥،٦٪) من مجموع السكان كانوا لا يزالون يقيمون في خيام مبعثرة. وانتقلت أكثرية المهاجرين الجدد إلى عمّان، لأنها أصبحت بمثابة مركز العمل المصرفي والتمويل والتبادل وتجارة المفرق والاستثمارات. وكمؤشر على التوقعات الطموحة لهؤلاء المهاجرين درجت أسر بكاملها على الانتقال إلى المدن، فلم تقتصر الهجرة على رؤساء أو معيلي الأسر فقط. وعلى الرغم من خطوات التقدم التي خطاها التوسع الاقتصادي فقد واجه المهاجرون الجدد في حالات كثيرة البطالة.^(١٩)

ويمكن القول إنه حتى عام ١٩٥٠م تقريباً، كانت الأكثرية الساحقة من السكان قرويين مزارعين أو بدواً رحلاً. وفي الحاليتين، لم تكن هناك فوارق معيشية ترتفع بفتة من الناس وتهبط بفتة أخرى، إلى حد يؤلف الفاصل بينهما ما يمكن أن نطلق عليه اسم «طبقة». لا شك أن أبناء العائلات الكبيرة في القرى كانوا يملكون مساحات من الأرض أكبر مما يملك غيرهم، ولا شك أن شيوخ العشائر كانوا يملكون أعداداً أكبر من الجمال والخيول والمواشي، ولكن المردود المادي لم يكن يصل إلى حد تكوين طبقة متميزة ومنفصلة. ففي القرى كان

الناس الذين لا يملكون مساحات كافية من الأرض، أو لا يملكون أية أرض، يعتمدون إلى استئجار الأرض من المالكين الكبار، مقابل «ربع» الغلة. وفي نهاية الموسم، لم تكن حال مالكي الأرض أفضل كثيراً من حال الفلاحين الذين استأجروها منهم. فكثيراً ما كان المالكون يضطرون للاستدانة حتى موسم البيدر القادم. وفي البادية، مثل القرى، كانت الفروق الاجتماعية والامتيازات قليلة^(٢٠).

وبالتالي فإن حدوث التحولات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير جاء مع الازدهار النفطي في دول الخليج العربي في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، بفعل الحوالات المالية للمغتربين الأردنيين العاملين في تلك الدول، الأمر الذي دعم التشكيل الطبقي في المجتمع الأردني^(٢١)، بحيث أصبحت الطبقات الاجتماعية في المجتمع الأردني في نهاية تسعينيات القرن المنصرم أكثر رسوخاً، وبات التمايز الطبقي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، لأن الطبقات الاجتماعية ونموها مرهونة بحركة المجتمع نفسه، وأن ما شهدته المجتمع الأردني من تحولات اقتصادية واجتماعية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (كالتحول العمراني، والتحول إلى النمط الرأسمالي، ودخول التكنولوجيا الحديثة، والتوسع في التعليم بكل مراحل... الخ) قد أعطى أهمية أكبر للطبقات الاجتماعية في تحديد مستوى معيشة الأفراد ومصائرهم أكثر من أي عامل آخر. ولكن هذا لا يعني بالضرورة الغياب التام لعوامل اجتماعية أخرى كالترابط العشائري والمناطقية وغيرها. فتأثير هذه العوامل على المستوى الاقتصادي وعلى الحراك الاجتماعي بات محدوداً مقارنة مع العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتعليم وغيرها في تحديد نمط معيشة الأفراد. وإلى ذلك، فهناك وجود لطبقات اجتماعية تحتل مواقع مختلفة في البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني وخاصة في الجانب الاقتصادي منه^(٢٢).

وفي مجرى هذه التحولات، ابتدأت التقسيمات الاجتماعية والطبقية تحتل تدريجياً محل التقسيمات القبلية، حيث يمكن تشبيه البنيان الطبقي الأردني بالبنيان الهرمي حيث يتربع على قمة الهرم أقلية صغيرة من الأثرياء من كبار

مُلاك الأرض، وكبار الصناعيين، وأصحاب رأس المال. ويلي هذه الطبقة، إذا جاز التعبير، طبقة التكنوقراط (الخبراء) من أصحاب بعض المهن الحرّة، وكبار ضباط الجيش وأعضاء الصف الأول من موظفي الدولة الذين يتمتعون بامتيازات شتى وبمستوى معيشي مرتفع يضمن لهم حياة مستقرة ومريحة. أما فئة الموظفين الآخرين في القطاعين العام والخاص، ومعلمي المدارس، والمهاجرين العائدين، فتكافح بشراسة للمحافظة على نمط حياة يميزها اجتماعياً عن أصحاب الحرف اليدوية وصغار تجار التجزئة. ويلي هؤلاء، في قاعدة الهرم، طبقة كبيرة من محدودي الدخل والعاطلين عن العمل الذين تزداد أعدادهم يوماً بعد يوم، ويعانون من الفقر والحرمان وشظف العيش.^(٢٣)

ثالثاً- التغيّر الاجتماعي في الأردن

١- مفهوم التغيّر الاجتماعي

اهتم علم الاجتماع بدراسة التغيير الاجتماعي (Social change) في النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما قام عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كونت (Auguste conte) (١٧٩٨-١٨٥٧م) وعالم الاجتماع الانجليزي هربرت سبنسر (Herbert spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣م) وأتباعهما بتفسير أسباب ونتائج التغيير الاجتماعي في ضوء أحداث الثورات السياسية والصناعية التي وقعت في القارة الأوروبية، خصوصاً الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في إنجلترا وما نتج عنهما من تغييرات في نظام الحكم والمعتقدات الفكرية للشعوب وعلاقات الإنتاج ومستويات المعيشة وأنماط الحياة الاجتماعية.^(٢٤)

وقد أصبح مفهوم التغيير الاجتماعي واسع الانتشار في علم الاجتماع منذ نشر كتاب (التغيير الاجتماعي) عام ١٩٢٢م لعالم الاجتماع الأمريكي وليم أوجبرن. وهو يعني التحولات التي تحدث في البنية الاجتماعية؛ أي ما يطرأ على البنى والأشكال الثقافية والعلاقات الاجتماعية من تحول في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن. ويهتم علم الاجتماع بدراسة التغيير الاجتماعي

في المستويين التاليين:

أ. كل تبدل أو تحول يقع في التركيب السكاني أو التركيب الطبقي أو النظم والمؤسسات الاجتماعية.

ب. كل تحول في العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

وهناك جانبان كبيران في التغيير الاجتماعي، هما:

أ. التغيير في البنى المادية؛ أي في التكنولوجيا ووسائل الإنتاج والعيش.

ب. التغيير في الحياة الروحية؛ أي في التفكير والقيم والمفاهيم والقانون والتشريع.^(٢٥)

ويرجع التغيير الاجتماعي إلى عدة متغيرات وعوامل سببية أهمها العوامل الطبيعية كإكتشاف المعادن واستثمارها، وتغيير درجات الحرارة، والعوامل البيئية كتحويل المهنة من مهنة الزراعة إلى مهنة التجارة والصناعة، وتحويل النظام السياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام ديموقراطي. إضافة إلى عوامل الانتشار الحضاري التي تؤدي إلى انتقال الأفكار والتجارب والنظم الجديدة من مجتمع لآخر عن طريق الاحتكاك المباشر أو غير المباشر.^(٢٦)

٢- التغيير في البناء الاجتماعي الأردني

مرت الدول العربية بظروف سياسية على فترات تاريخية مختلفة انعكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبدأت هذه التغيرات من الخلية الأولى في نسيج المجتمع وهي الأسرة، وذلك فيما يتعلق بحجمها ووظائفها والمراكز الاجتماعية لأفرادها.^(٢٧)

وفيما يخص النظام الأسري الأردني، نجد أن الأسرة الأردنية شهدت تحولات كبيرة في العقدين الأخيرين؛ إذ فقدت وظائفها التقليدية كوحدة إنتاجية ومصدر للمكانة والحماية والتعليم، كما أخذت الأسرة بالتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية بفعل عوامل التحضر والتعليم والهجرة وتنوع النشاط الاقتصادي، كما أثرت هذه العوامل أيضاً على ارتباط الأسرة بالحماية الاجتماعية (الأقارب، العشيرة، الحمولة) وعلى التوزيع السكاني داخل المملكة.^(٢٨)

فقد شهد الأردن منذ تأسيس الدولة حتى الآن العديد من عمليات التغيير في الواقع السكاني من حيث تضاعف عدد السكان نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرات الوافدة، وشهد تغيرات في مجال التوزيع السكاني، فبعد تأسيس الدولة الأردنية أخذت تظهر مراكز حضارية تتوافر فيها فرص عمل ومشاريع خدمات بشكل جعل منها مراكز استقطاب لجماعات كبيرة من أبناء القرى والبادية، وأدى هذا إلى إحداث كثافة سكانية في بعض المناطق، وتغلغل سكاني في مناطق أخرى^(٢٩). ولا يخفى أن التحولات في النظام الأسري تؤثر في درجة تماسك الأفراد وتمسكهم بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والمقبولة.^(٣٠)

وأدت هذه التحولات الاجتماعية إلى مجموعة من التحولات تمثلت في التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، والتغيرات الاقتصادية بالانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، وانتشار التعليم، لا سيما لدى الفتيات، وتناقص نسبة الأمية تدريجياً، وارتفاع العمر وقت الزواج، وانخفاض نسبة الخصوبة (تعرف الخصوبة بنسبة عدد الأطفال المولودين إلى عدد النساء بالمجتمع المنخفض الخصوبة ذلك المجتمع الذي تنجب فيه معظم النساء عدداً قليلاً من الأطفال، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمع المرتفع الخصوبة) بالإضافة إلى عوامل أخرى، كالانفتاح على العالم الخارجي من خلال الفضاء المفتوح، وزيادة تكاليف المعيشة في ظل المجتمع الاستهلاكي، فإن المجتمع الأردني أصبح يشهد ظاهرة العزوبية أو العنوسة بين الذكور والإناث، ممن أعمارهم (٢١) سنة فأكثر، والعنوسة تعني ارتفاع سن الزواج، وهو ظاهرة حديثة، تنامت مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن العنوسة مشكلة اجتماعية بارزة في مجتمعاتنا العربية في الماضي القريب، إذ إنها كانت حالة محددة وهامشية واستثنائية، ولكن مع تغير الظروف المعيشية والتغيرات الجارية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والانتقال من المجتمعات البدوية والريفية إلى المجتمعات الحضرية بشكل سريع، فإن لهذه التغيرات انعكاساتها السلبية من خلال تشوهات بنيوية في المجتمع، ستبرز بالضرورة مظاهر عدة، منها العنوسة التي ما عادت تشمل الإناث فقط، بل الرجال أيضاً. ولكن الثقافة المجتمعية تركز على عنوسة الإناث باعتبارها مشكلة كبرى ومؤثرة أكثر مما

تركز على عزوبية الرجال، باعتبارها خياراً حراً للرجل، بينما لا تتمتع الأنثى بمثل هذا الخيار، ولا ترغب فيه.^(٢١)

كما طالت هذه التغيرات الاجتماعية بنية النظام التعليمي في الأردن والذي شهد توسعاً كبيراً منذ بداية الثمانينات في أعداد الطلبة، وفي التوسع في المجال المعلوماتي، ومواكبة التقنيات الحديثة في التعليم لتحقيق الأهداف التربوية المتوخاة.^(٢٢)

فقد أصبحت الخدمات التعليمية في متناول السكان حيثما وجدوا. وكما يلاحظ فإن انتشار الخدمات التعليمية وخاصة التعليم الأساسي والثانوي قد تم في مختلف المناطق، وكذلك انتظام الطلبة في سن الدراسة في المدارس يكاد يكون كاملاً في جميع المراحل التعليمية في جميع المحافظات. والمتتبع للمرحلة الأولى للتعليم يلاحظ التغير الكمي والنوعي للتعليم في الأردن، ففي فترة الاستقلال في نهاية أربعينات القرن العشرين، كان في الأردن مدرسة ثانوية في مدينة السلط ولكن الآن يوجد آلاف المدارس. أما بالنسبة لخدمات التعليم الجامعي فإن المحافظات الأردنية تختلف فيما بينها، إلى حد كبير في مدى انتشار هذه الخدمات، فكان لمحافظة عمّان الريادة في نشأة الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢م، ثم تلتها العديد من الجامعات الحكومية والخاصة^(٢٣)، حيث يبلغ عدد الجامعات الموجودة اليوم في الأردن (٢٩) جامعة (١٠ جامعات حكومية، و١٩ جامعة خاصة).^(٢٤)

وهذه التغيرات في النظام التعليمي أثرت تأثيراً مباشراً على الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل للأفراد وعلى مقدار واتجاه الحراك الاجتماعي. كما أثر انتشار التعليم والتوسع فيه إلى تغيير في الأفكار والتقاليد، ففي حين تميز المجتمع الأردني بسيادة نوع من العلاقات الاجتماعية القائمة على روابط الدم والقرابة، برز في الآونة الأخيرة اتجاه نحو إقامة علاقات اجتماعية على أسس علمية وموضوعية ذات علاقة بالمهنة والهواية والمصلحة.^(٢٥)

٣- التغيير في النظام القيمي

تعرف القيم بأنها المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، وتوجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوّغ مواقفهم، وتحدّد هويتهم، ومعنى وجودهم. بكلام بسيط ومختصر، تتصلّ القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته. وتشكل القيمة مقياساً يوجه سلوكنا فنعتمده في عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم.^(٣٦)

ومن مظاهر التغيير الاجتماعي في الأردن، التحولات في النظام القيمي السائد، فعلى الرغم من محافظة المجتمع الأردني على قيمه المتوارثة، إلا أنه نتيجة للتحولات والتغيرات العامة التي أصابت المجتمع، حدث تغيير واضح على النظام القيمي، ومثال ذلك: النظرة إلى تعليم المرأة وعملها، والإنجاب والأسس التي تحكم العلاقات الاجتماعية، وبشكل خاص في المناطق المدنية والمتحضرة، وموضوع الاختلاط، واختلاف المعايير التي تحكم السلوك.^(٣٧)

ولقد ارتبطت هذه التحولات الاجتماعية بعملية التحديث التي تبنتها الدولة منذ البدايات والتي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لها، سعياً وراء حلول مناسبة تسهل عملية التكيف الاجتماعي مع هذه التحولات.^(٣٨)

ويرجع خبراء في علم الاجتماع أسباب تغير القيم الاجتماعية وغياب العادات والتقاليد في المجتمع الأردني مؤخراً إلى عوامل عدة أبرزها العامل الاقتصادي والذي دفع البعض إلى التخلي عن العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية، والتي تعد الهيكل الاجتماعي لأي مجتمع. وأخذت معالم هذا التغيير الاجتماعي القيمي تطفو بشكل سريع على حياتنا الاجتماعية مؤخراً تاركة خلفها شوائب وتراكمات سلبية لم يألفها المواطن الأردني من قبل، منها ازدياد نسبة الجريمة وتنوعها بطرق أكثر وحشية وبعيداً عن الإنسانية، وانتشار ثقافة الاستهانة بالمجتمع مما أدى إلى معاناة المجتمع الأردني بجميع

شرائحه من السلوكيات الناجمة عن هذه الثقافة، وهي الاستهانة بكل شيء حتى بأرواح المواطنين^(٢٩)، وازدياد ظاهرة تعاطي المخدرات، وارتفاع نسبة عمليات الانتحار، ناهيك عن ازدياد حالات العنف المجتمعي.

بالإضافة إلى هذه التغيرات التي أصابت البناء الاجتماعي الأردني، والنظام القيمي فيه، فإن هناك مظاهر أخرى للتغير الاجتماعي أهمها:

أ. قيام المؤسسات الرسمية التي ترتبط بالسلوك والعلاقات العقلانية ممثلة بالنظام البيروقراطي، الذي يضعف العلاقات الشخصية ويستبدلها بعلاقات تقوم على التطور.

ب. نمو المواقع الحضرية وتضخم مدينة المركز، وازدياد التفاوت في فرص الخدمات والسلع على حساب المناطق الريفية والقروية.

ت. تغيرات في أدوار المرأة ومكانتها نتيجة اتساع التعليم، وقيام الروابط والجمعيات النسائية، مما أدى إلى تغيير إيجابي في مكانة المرأة.

ث. أدى وجود التجمعات المدنية الحديثة وبروز أهمية عوامل المكانة المكتسبة إلى قيام بناء اجتماعي تختلط فيه أهمية الجماعات التقليدية والحديثة، الأمر الذي أوجد تعايشاً بين نظامين قيمييين مختلفين، وما يرتبط فيهما من تناقض في السلوك والمعايير.

ج. أدت اللامساواة في الثروة والقوة إلى تشكل بذور لانقسامات طبقية، بسبب السياسات الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى تركيز الثروة بيد القلة، وضمور الطبقة الوسطى، وتضخم متزايد في الطبقة الفقيرة.^(٤٠)

إن القيم تتخذ أبعاداً جمالية وسياسية واجتماعية وثقافية ودينية وفلسفية، وعلى الإنسان الذي هو جزء من المجتمع التمسك بالقيم الفضلى والالتزام بالأخلاق السامية والبعد عن القيم المشينة والمنبوذة والمنافية لأخلاق المجتمع، لأن القيم والأخلاق تعد أهم مرتكزات عملية التفاعل الاجتماعي، وعنصراً رئيسياً في تشكيل ثقافة أي مجتمع في كل زمان ومكان، فلا حضارة، ولا تقدم ولا نمو ولا ازدهار دون أخلاق وقيم رفيعة وسامية.^(٤١)

الهوامش

- (١) الجوهري، عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط٣، ١٩٩٨م، ص٢٠٢-٢٠٣.
- (٢) بينيت، طوني، (محرر) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط١، ٢٠١٠م، ص٥٩٤.
- (٣) المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (د.ت)، ص٤٥١.
- (٤) سكوت، جون (محرر)، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، ٢٠٠٩م، ص٣٣٥.
- (٥) المصدر السابق، ص٢٣٦.
- (٦) أعمار، علي بدوي، المجتمع الأردني وحرب الخليج الثانية، عمّان، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠م، ص٢٢.
- (٧) الخطيبية، صايل زكي، وبني نصر، نادر إبراهيم، المجتمع الأردني، عمّان، (د.ن)، ط٢، ٢٠٠٦م، ص٥٥، ص٥٨-٥٩.
- (٨) أعمار، علي بدوي، المجتمع الأردني وحرب الخليج الثانية، (مصدر سابق)، ص٢٤.
- (٩) الخزاعلة، عبد العزيز، «اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني»، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١٨، ع ٨٢٤، الصادر في أيلول ٢٠٠٢م، ص١٠٠٥، ص١٠٢٠.
- (١٠) الربابعة، أحمد، وحمودة، أحمد، السكان والحياة الاجتماعية، عمّان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩١م، ص٧٥.
- (١١) محافظة، علي وآخرون، التربية الوطنية، عمّان، دار جرير، ط٢، ٢٠١٦م، ص١٣١.
- (١٢) بدور، ركان حمد سليمان، «مجتمع إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦، دراسة اجتماعية اقتصادية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م، ص٦٣-٦٥.
- (١٣) محافظة، علي وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص١٣١.
- (١٤) العدوان، مفلح، «فيسفساء التشكيل. جماليات التنوع»، مجلة أفكار (الأردن)، ع ٢٣٨٤، الصادر في آذار ٢٠١٧م، ص٢٤-٢٥.
- (١٥) عارف، محمد، المجتمع بنظرة وظيفية: الوظيفية ملامحها العامة، وأبعادها التاريخية، وصورها المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الكتاب الأول، ١٩٨١م، ص١٣٨-١٣٩.
- (١٦) أعمار، علي بدوي، المجتمع الأردني وحرب الخليج الثانية، (مصدر سابق)، ص٢٥.
- (١٧) المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.
- (١٨) فريجات، إيمان، التربية الوطنية، عمّان، المؤلف، ط١، ٢٠١٠م، ص١٩٦.

- (١٩) الكتوت، فهمي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن (١٩٥٠-١٩٦٧)، عمّان، الآن ناشرون وموزعون، ج ١، ط ١، ٢٠١٧م، ص ٥٣.
- (٢٠) الموسى، سليمان، «التحولات الاجتماعية في الأردن (١٩٤٥-١٩٧٠)»، في «دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي» (مؤلف جماعي)، عمّان، دار سندباد للنشر، ٢٠٠٢م، ص ٣٤٦-٣٤٧.
- (٢١) فريجات، إيمان، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٩٦.
- (٢٢) شتيوي، موسى، «البناء الطريقي للمجتمع الأردني»، مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية» مج ٢١، ع ٣ (أ)، الصادر في آب ٢٠٠٥م، ص ٥٠٠.
- (٢٣) محافظة، علي وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٣٣-١٣٤.
- (٢٤) الحسن، إحسان محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٧٨.
- (٢٥) حسن، سمير إبراهيم، تمهيد في علم الاجتماع، عمّان، دار المسيرة، ط ١، ٢٠١٢م، ص ١٩٣.
- (٢٦) الحسن، إحسان محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، (مصدر سابق)، ص ١٧٨.
- (٢٧) عثمان، عدنان لطفي، «التغيرات الاجتماعية في المجتمع العربي»، مجلة الكاتب الأردني، ١٩٤، الصادر في ٢٠٠٩م، ص ١٠٢.
- (٢٨) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، الزرقاء، الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٥م، ص ١٠٠.
- (٢٩) الفواز، عبد الرحمن عواد وآخرون، المجتمع الأردني، عمّان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٨.
- (٣٠) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٠٠.
- (٣١) منصور، عزمي أحمد وآخرون، التربية الوطنية، عمّان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٢م، ص ١١٧.
- (٣٢) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٠٠.
- (٣٣) الربيع، فايز وآخرون، التربية الوطنية، عمّان، دار كنوز المعرفة، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٩٠.
- (٣٤) انظر الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي الأردنية.
- (٣٥) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٠٠.
- (٣٦) بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٤، ١٩٩١م، ص ٣٢٤.
- (٣٧) الفواز وآخرون، المجتمع الأردني، (مصدر سابق)، ص ٣٩.
- (٣٨) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٠٠.
- (٣٩) الفواز وآخرون، المجتمع الأردني، (مصدر سابق)، ص ٤٠.
- (٤٠) محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون، التربية الوطنية، (مصدر سابق)، ص ١٠١.
- (٤١) الفواز وآخرون، المجتمع الأردني، (مصدر سابق)، ص ٤٠.

النشر كصناعة ثقافية في الأردن: الكتاب إلى أين؟

د. باسم الزعبي*

لمحة عن تاريخ النشر في الأردن

ارتبط النشر في الأردن بالطباعة ارتباطاً وثيقاً، ولعل الظاهرة الأبرز في تاريخ النشر في الأردن هي أن المطابع هي من تولت نشر الكتب في البداية، ولعله من المهم التمييز بين دور المطابع ودور النشر؛ إذ إن المطبعة يقتصر دورها على طباعة الكتاب، فهي من يمتلك آلات الطباعة، ولديها عمال وفنيون متخصصون بتشغيل الماكينات وإعداد الكتاب لأن يطبع في نسخ عديدة، أما الناشر فيمتلك سياسة خاصة بالنشر، فقد يتخصص الناشر بموضوعات معينة، وقد تكون لديه توجهات فكرية وسياسية أو ثقافية معينة يسعى إلى ترسيخها، على عكس المطبعة التي لا تعنى بمحتوى الكتاب، فالناشر هو المعني بإعداد الكتاب للطباعة من حيث انسجام المحتوى مع القانون، ومع سياسة النشر المتبعة، ومن الناحية الفنية تنسيقاً وإخراجاً، وضبطاً لغوياً وتحريراً. لذلك جاء القانون ليركز على مسؤولية الناشر وليس المطبعة عن محتوى الكتاب. كما أن الناشر يعني بإخراج الكتاب شكلاً ليكون قادراً على جذب اهتمام القارئ، ويعنى بسلامة اللغة والمحتوى، وتوزيع الكتاب، فعمله يقوم على أسس تجارية أصلاً، وهذه الأدوار لا تقوم بها المطبعة. وقد تمتلك بعض دور النشر مطابع خاصة بها (هذا غير موجود في الأردن ربما باستثناء بعض الدوائر الحكومية التي امتلكت المطابع الخاصة التي تطبع فيها منشوراتها الخاصة مثل وزارة الأوقاف، وبعض دور النشر التي لديها مطابع صغيرة، تستطيع أن تطبع أعداداً محدودة من النسخ).

* كاتب ومترجم وباحث، مدير عام دار الآن ناشرون وموزعون، عمّان (الأردن).

المطابع

عند تأسيس إمارة شرقي الأردن قبل مئة عام، لم يكن في هذه البلاد أي مطبعة، بل كانت الإمارة وسكان الأردن يعتمدون في تأمين حاجياتهم من الكتب والمطبوعات والصحف على استيرادها من الدول المجاورة مثل سوريا ولبنان وفلسطين ومصر.

وأول مطبعة غير حكومية أنشئت في عمّان هي مطبعة الأردن، وذلك في العام ١٩٢٢ عندما قام صاحبها خليل نصر بنقلها من مدينة حيفا في فلسطين إلى مدينة عمّان. وكان أول ما طُبِع فيها هنا هي جريدة «الأردن» الشهيرة، التي ظلّت تصدر أولاً بشكل أسبوعي ثم مرتين في الأسبوع، ثم بشكل متقطع حتى بعد أن توفى صاحبها وتابعتها أولاده حتى عام ١٩٨٢. وقد ساهمت هذه المطبعة في طباعة الكتب والمجلات والصحف ومطبوعات الحكومة والجيش والمطبوعات التجارية.

- وقد أصدرت المطبعة بعض الكتب في تلك الفترة القديمة ومنها مثلاً:
- بالرفاه والبنين طلال.. تقدمه ذكرى لقرانكم السعيد للمؤلفين: مصطفى وهبي التل و خليل نصر عام ١٩٣٤.
 - جواب السائل عن الخيل الأصائل، لمؤلفه الأمير عبد الله بن الحسين، وذلك في العام ١٩٣٦.
 - الأمالي السياسية للأمير عبد الله بن الحسين في العام ١٩٣٩.

وكانت المطبعة الأميرية قد ظهرت سنة ١٩٢٢، وهي مطبعة رسمية لحكومة إمارة شرقي الأردن، وذلك حتى تقوم بطباعة ما تحتاجه في شؤون إدارة الدولة والحكومة والجيش.. إلخ، لذلك فقد استغنت الإمارة عن طبع مطبوعاتها في مطابع أخرى، وصارت تطبعها في المطبعة الأميرية الرسمية التابعة لها والتي اشترتها من مدينة القدس.

أما المطبعة الوطنية فهي من أقدم المطابع، وما زالت قائمة حتى يومنا الحاضر في عمّان وذلك منذ عام ١٩٢٦، وتعتبر الآن من أكبر مطابع الأردن حجماً وتقدماً في مجال الطباعة الحديثة والمتطورة. وكانت قد اشترتها من الحكومة.

وكانت المطبعة الوطنية تطبع القرطاسية واللوازم الحكومية، وفي بعض الأحيان كانت تطبع الجريدة الرسمية للدولة الأردنية.

ويقال إن أول كتاب طُبع في مطبعة أردنية كان كتاب (حقوق المرأة المسلمة) لمؤلفه نديم الملاح وصدر عن المطبعة الوطنية في عمّان عام ١٩٢٧.. بينما كان الآخرون يطبعون كتبهم خارج الأردن قبل ذلك الزمن.

وقد ساهمت هذه المطبعة في طباعة بعض الصحف والكتب التي ظلت قليلة جداً حتى نهاية الثلاثينيات.

مطبعة الاستقلال العربي. وهذه المطبعة أسسها في عمّان جودت شعشاعة، وذلك في العام ١٩٢٢ فساهمت أيضاً في نشر ثقافة الطباعة والكتب المدرسية والقرطاسية والمطبوعات التجارية، لكنها توقفت بعد سنوات ولم تستمر.

كما ظهرت في تلك المرحلة المتقدمة مطبعة الشركة الصناعية التي أنشئت سنة ١٩٥٢، ومطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية سنة ١٩٥٩. والمطابع المركزية سنة ١٩٦٠، وهي دار طباعة أسسها يوسف كايد حمّاد، أحد أوائل تجار الورق في الأردن، بناءً على ازدياد الطلب على طباعة الكتب في ذلك الوقت.

وبلغ عدد المطابع في عمّان عدة مئات وذلك بسبب النهضة التعليمية والحضارية والازدهار الاقتصادي الذي انتشر وازداد في عمّان والأردن.

كانت الكتب التي طبعت في تلك المطابع قليلة جداً، إذا استثنينا الكتب المدرسية، وذلك بسبب ضعف حركة التأليف في تلك المرحلة المتصلة بمستوى التعليم أيضاً.

ومن العناوين الصادرة في تلك المرحلة، وعددها، وأسماء المؤلفين، وهي:
- القول الصحيح في الرد على مَنْ أنكر خروج المهدي وسيدنا عيسى المسيح،
تأليف محمد صالح مريش عام ١٩٢٨.

- الأعمال الحربية بعد حركة التطويق في الثورة السورية، محمد سعيد العاص، ١٩٢٨.

- الأسير، رواية تمثيلية واقعية، محمد المحيسن، ١٩٣٣.

- القضاء البدوي، عودة القسوس، ١٩٣٦.
- من أنا، تأليف الأمير عبد الله بن الحسين، ١٩٤٠.
- ذكريات، شكري شعشاعة، ١٩٤٥.
- قانون النقل على الطرق، محمد السحيمات، ١٩٤٧.
- فتاة من فلسطين، عبد الحلیم عباس، ١٩٤٨.
- مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني في عمّان، ١٩٤٨.

يمكن الخروج باستنتاجات أساسية في ما يتعلق بصناعة النشر في الأردن في النصف الأول من القرن العشرين:

أولاً، لم يبرز نشر الكتب بوصفه صناعة. ثانياً، تركّز النشر على طباعة الصحف والقرطاسية والكتب المدرسية. ثالثاً، ضعف حركة التأليف، وجل ما نشر من كتب على قلتها، كانت لشخصيات عامة من المثقفين.

لكن النهضة الحقيقية، ربما جاءت بعد مرحلة الستينات؛ إذ تطور التعليم في الأردن، وأنشئت الجامعة الأردنية، وظهر العديد من الصحف، وازداد عدد الطلبة الجامعيين الدارسين في العديد من بلدان العالم، وتوسع التواصل الثقافي مع البلدان العربية الأخرى، والعالمية، وتزايد النشاط الثقافي، وازداد عدد المؤلفين، وبدأت بالظهور أول دور نشر تعنى بنشر الكتاب الثقافي.

عدد المطابع في الأردن وتوزيعها جغرافياً: وفق سجلات هيئة الإعلام الأردنية/ دائرة المطبوعات والنشر سابقاً، وبالرغم من أن المعلومات غير دقيقة؛ تُظهر السجلات فقط المؤسسات التي تكون قد جددت تراخيصها في سنة إصدار البيانات، وربما يعود السبب إلى فقدان التوثيق الحقيقي لدى الهيئة، وضياح الكثير من الذاكرة الوطنية بسبب غياب سياسات توثيق صحيحة.

إربد: خمس مطابع، أقدمها مطبعة الشعب، ١٩٧٤

البلقاء: مطبعة واحدة.

الزرقاء: ١٠ مطابع، أقدمها مطبعة أبو صقر، ١٩٨٠

الكرك والمفرق: مطبعة في كل منهما.

عمّان: ٨١ مطبعة، أقدمها مطبعة شاهين ١٩٦٨، ومطبعة الشرق ١٩٧٠

دور النشر، واتحاد الناشرين:

تأسست أول دار للنشر في الأردن عام ١٩٥٤م، وكانت تسمى (شركة الطباعة الحديثة)، وقد استمرت في عملية النشر حتى عام ١٩٥٧م، وتم نشر حوالي ثلاثة عشر كتاباً لكتّاب وأدباء أردنيين معروفين، أمثال: مصطفى وهبي التل، محمود سيف الدين الإيراني، عبد الحليم عباس العواملة، سليمان الموسى، عيسى الناعوري، ماجد ذيب غنما، وغيرهم.

وتعد وزارة الثقافة من الناشرين الأوائل والرئيسيين في الأردن؛ إذ بدأت النشر في عام ١٩٦٦، بإصدار كتاب واحد، وصارت تزيد من إصدارتها، لكن ببطء، وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً لم تزد العناوين التي أصدرتها الوزارة في العام الواحد على عشرة عناوين، إلا أنها قفزت دفعة واحدة عام ١٩٩٠ لتصل إلى عشرين عنواناً، ومن الواضح أن هذه القفزة مرتبطة بالتحويلات الديمقراطية التي حصلت في الأردن بعد ما عرف بهبة نيسان لسنة ١٩٨٩، التي قادت إلى عودة الحياة السياسية، والأحزاب، وإلغاء الأحكام العرفية التي استمرت منذ ١٩٦٧، ومن المعروف أن الوزارة تعنى بدرجة أساسية بالكتب التي تتناول تاريخ الأردن، والثقافة الأردنية، وتنتشر كذلك للمبدعين الأردنيين في مجالات عديدة.

وقد كانت أول دار نشر جامعية أردنية هي شركة دار الجامعة الأردنية للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٧، وقد ترأستها الكاتبة والمؤرخة د. هند أبو الشعر. وهي تهدف لنشر إنجازات الجامعة العلمية. (الرأي ٢٠٠٩/٤/٨)

واستناداً إلى الإحصائيات والبيانات المتوفرة لدينا من هيئة الإعلام الأردنية عن دور النشر في الأردن، فإن زخم تأسيس دور النشر في الأردن بدأ يظهر في نهاية سبعينيات القرن الماضي؛ إذ نجد أقدم دور نشر تأسست في تلك المرحلة كانت على النحو التالي: دار الفكر (١٩٧٨)، دار الجليل (١٩٧٨)، دار الشروق (١٩٨٠)،

دار كتابي الصغير (١٩٨١)، دار مجدلاوي (١٩٨٢)، دار عمّار (١٩٨٤)، دار الثقافة (١٩٨٤)، وهي متخصصة بالكتاب القانوني، دار الأهلية ١٩٨٥، دار الفارس (١٩٨٧)، وهي امتداد للمؤسسة العربية للدراسات والنشر التي تأسست في بيروت سنة ١٩٦٩، دار زهران (١٩٨٨)، لكن الزخم الأكبر في تأسيس دور النشر حدث بعد عام ١٩٩٠، وقد ارتبط ذلك الزخم بالتحوّلات الديمقراطية التي شهدتها البلاد بعد هبة نيسان ١٩٨٩ التي أشرنا إليها سابقاً.

وبالنظر إلى مؤسسي دور النشر نجدهم ينتمون إلى الفئات التالية:

أولاً، فئة حرفيي الطباعة (الطباعين)، وأصحاب المطابع.

ثانياً، فئة موزعي الكتاب، من أصحاب المكتبات.

ثالثاً، فئة الكتاب والمثقفين.

رابعاً، فئة السياسيين، وأصحاب الإيديولوجيات الفكرية.

خامساً، فئة أصحاب رأس المال، الذين وجدوا في هذه الصناعة مجالاً جيداً للاستثمار.

ولأنه كان من الصعب إنشاء نقابة لأصحاب دور النشر، فقد لجأوا إلى البحث عن إطار أقل مستوى، فوجدوا ضالتهم في قانون الجمعيات رقم ٢٢ سنة ١٩٦٦، وقاموا بتسجيل الاتحاد بصفة جمعية ثقافية، أعضاؤها هم أصحاب دور النشر، أو ممثلين عنهم، ويهدف الاتحاد إلى الحفاظ على صناعة النشر في الأردن وتطويرها، ونشر الثقافة، وقد تأسس الاتحاد سنة ١٩٩٢، ووصل عدد أعضائه إلى نحو (١٢٨) يمثلون نفس العدد من دور النشر، ولأن عضوية الاتحاد غير إلزامية، فإنه يوجد عدد من دور النشر ليسوا أعضاء في الاتحاد. وقد ساهم الاتحاد إلى حد لا بأس به في تنظيم المهنة، ونظم معرضاً دولياً للكتاب منذ سنة ١٩٩٥ يقام في عمّان سنوياً، بدعم من وزارة الثقافة وأمانة عمّان وبمشاركتها. ووضع نصب عينيه الأهداف التالية: المتابعة الحثيثة نحو الارتقاء بصناعة النشر الأردنية، وتأمين التفاعل الإيجابي بين أطراف صناعة النشر والمؤلفين والقراء الأردنيين من جهة، ونظراتهم من العرب والأجانب، وتقديم فرصة للأردنيين، مؤسسات وأفراد ومكتبات عامة، ورواد معرفة، للاطلاع على الإنتاج المعرفي في كافة

المجالات والتخصصات. وقد تمكن الاتحاد من تنظيم ١٩ دورة حتى عام ٢٠١٩، وتوقف بسبب جائحة كورونا الطارئة.

وينظم الاتحاد إلى جانب معرض عمّان الدولي معارض محلية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية (وزارة الثقافة، أمانة عمّان الكبرى، وزارة التربية والتعليم... إلخ)، وهو عضو في اتحاد الناشرين العرب، وينظم عملية مشاركة الأعضاء في معارض الكتاب العربية.

وبالرغم من الإنجازات التي حققتها الاتحاد على صعيد تنظيم المهنة، إلا أنه ما زال يواجه تحديات كبيرة في هذا المجال؛ إذ إن الصفة التطوعية، ولا إلزامية العضوية، ومحدودية الموارد، تحول دون أن يقوم الاتحاد بدور كامل في تنظيم المهنة، وتطويرها، وصيانة مصالح أعضائها والعاملين فيها.

كما يواجه الاتحاد تحديات أخرى كبيرة من قبيل التعدي على المهنة من قراصنة الطباعة والنشر، وبالرغم من وجود قانون يحمي حق المؤلف، وقانون ينظم الملكية الفكرية، إلا أن عمليات القرصنة وتزوير الكتب ما زالت منتشرة بشكل واسع، وتضر بحقوق المؤلفين والناشرين على حد سواء، وتشكل تحدياً كبيراً لصناعة النشر في الأردن.

وتمكن الاتحاد من الاستمرار في تنظيم معرض عمّان للكتاب بصفته معرضاً عربياً ودولياً، قادراً على استقطاب مئات من دور النشر العربية والعالمية، ووضع الأردن على خارطة صناعة الكتاب في العالم العربي، ونشر الكتاب الأردني، والتعريف بالكتاب والمؤلفين الأردنيين، وإتاحة المجال للقارئ الأردني للاطلاع على أحدث ما تصدره دور النشر العربية الأخرى.

أما حجم الإصدارات الجديدة في الأردن، فوفق الإحصاءات التي حصلنا عليها من دائرة المكتبة الوطنية فقد بلغت هذه الإصدارات نحو ٣٥٠٠ عنوان العام الماضي ٢٠٢٠، في حين بلغ عدد الإصدارات ٣٢٩٠ عنواناً كما ورد في عدد البيلوغرافيا الوطنية لسنة ٢٠١٩، وهي تمثل الإصدارات الصادرة سنة ٢٠١٧، وقد يكون العدد أكبر من ذلك بكثير؛ إذ اعتادت بعض دور النشر والمؤلفين على

التأخر في إيداع الكتب لدى المكتبة الوطنية بعد صدورها، بالرغم من التعميمات الدائمة والتشديد الذي تبديه المكتبة الوطنية بهذا الخصوص. وهذا هو المعدل السنوي تقريباً للإصدارات في السنوات الأخيرة، وهو، بالمناسبة، معدل جيد، ويشير إلى تطور صناعة النشر في الأردن، وهو من حيث النسبة قد يتفوق على معدل إصدار الكتب في مصر، التي ناهز عدد الإصدارات فيها العشرة آلاف كتاب سنوياً، وتعتبر الأولى عربياً من حيث عدد الإصدارات. وقد سجلت المؤسسة العربية للدراسات والنشر أعلى معدل نشر ضمن دور النشر الأردنية؛ إذ تجاوز عدد إصداراتها السنوية الـ ١٥٠ عنواناً، ومن الجدير بالذكر أن اتحاد الناشرين الأردنيين يشترط على عضو الاتحاد العامل أن لا تقل إصدارته عن الخمسين إصداراً سنوياً، ويعكس هذا الشرط تطور صناعة النشر في الأردن؛ إذ لم يعد من المقبول أن توجد دار نشر لا تصدر هذا العدد من العناوين سنوياً. علماً بأن هناك العديد من دور النشر التي تعيد طباعة الكتب، وخاصة التراثية منها دون رقيب أو حسيب^(١).

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الكتب الصادرة في الأردن بين ١٩٨٠-٢٠٠٠ هو ١١٧٠٠ كتاب، وهذا مؤشر على التطور الهائل الذي حدث على صناعة النشر في الأردن في العقدين الأخيرين.

(١) تردد بعض المواقع الوازنة مثل موقع الجزيرة نت، وموقع القدس العربي، وصحيفة الرأي الأردنية وغيرها من المواقع، تقارير غير منطقية ومغلوبة عن النشر في العالم العربي؛ إذ تستند إلى نتائج خلصت إليها لجنة تتابع شؤون النشر تابعة للمجلس الأعلى للثقافة في مصر (حكومي)، أن العالم العربي يقف في ذيل قائمة الأمم القارئة، ذلك أن متوسط معدل القراءة فيه لا يتعدى ربع صفحة للفرد سنوياً، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى. ووفقاً لدراسة لجنة «الكتاب والنشر» فإن العالم العربي ينشر ألفاً و٦٥٠ كتاباً سنوياً بينما تنشر الولايات المتحدة وحدها ٨٥ ألف كتاب سنوياً. ومن الواضح أن الأرقام غير صحيحة؛ إذ إن الأردن وحده يصدر أكثر من ثلاثة آلاف عنوان جديد سنوياً. وهذه الأنباء مصدرها وكالة الأناضول التركية التي نقلته عن مؤسسة بريطانية متخصصة في قياس درجة الثقافة العالمية (لم تسمها). تقرير في ١٥/٥/٢٠١٥. وللأسف فإن وكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية تداولت الأرقام الواردة في التقرير وكأنها حقائق لا يأتيتها الباطل، بما في ذلك المواقع العربية.

في حين تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو»، إلى تأخر الدول العربية بشكل عام في مجال صناعة النشر على مستوى العالم، وغني عن القول أن الدول العربية ليست مدرجة بين الدول المتقدمة في تقارير المنظمة. وتعد مصر الأولى بين الدول العربية، لكن ترتيبها يقع في المرتبة ٢٧ بحجم إصدارات بلغ سنة ٢٠٠٠ حوالي ٩٠٢٢ كتاباً. ويقدر عدد الكتب الجديدة التي تصدر في العالم كل سنة نحو ٢,٢٠٠,٠٠٠ كتاب، وهذا يؤكد على أن صناعة الكتاب الأردني تعد متقدمة على المستوى العربي، وتضاهي الدول المتقدمة منها مثل مصر، ليس في العدد الإجمالي للإصدارات، إنما في النسبة.

أما من حيث الموضوعات فقد توزعت نسب الإصدارات وفق الببليوغرافيا الأردنية على النحو التالي:

المعارف العامة ٠١, ٢٪، الفلسفة وعلم النفس ٢, ٤٪، الديانات: ٤, ١١٪، العلوم الاجتماعية ٢٦, ٢٦٪، اللغات ١٦, ٤٪، العلوم الطبيعية ٦٧, ١٪، العلوم التطبيقية ٦٣, ٨٪، الفنون ٣, ٢٢٪، الآداب ٨٨, ٣١٪، والتاريخ والجغرافيا ٧٤, ٦٪.

وكما يلاحظ فإن الآداب والكتب الدينية ما زالت تستأثر بأغلب الإصدارات، وتتدنى نسبة ما ينشر في العلوم والعلوم التطبيقية، ومن جانب آخر فإن عدد الكتب المترجمة أو المؤلفة بلغة أجنبية وصلت إلى ١١٢ كتاباً بنسبة لا تتجاوز ٣٪ من حجم الإصدارات. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فإن العاصمة عمان تستأثر بالأغلبية العظمى من الإصدارات لتمرکز دور النشر والمطابع فيها، وبسبب الكثافة السكانية، بنسبة ٩٤٪ تقريباً، تليها إربد بنسبة ٥٪ تقريباً. والباقي يتوزع على بقية المحافظات.

دائرة المطبوعات والنشر

تعد المؤسسة الرسمية المعنية بتنظيم المطبوعات والنشر (دائرة المطبوعات والنشر، حالياً هي هيئة الإعلام)، من أقدم المؤسسات في الأردن. إن التاريخ الحقيقي لتأسيس دائرة المطبوعات والنشر يعود الى عام ١٩٢١، وبارتباط وثيق ومقصود مع اللحظات الأولى لتأسيس إمارة شرق الأردن، وهذا يشير إلى أهمية المطبوعات والنشر في الدولة، واهتمامها بضرورة تنظيمها منذ البداية.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة الأنباء الأردنية التي أنشئت سنة ١٩٦٩ كانت قبل ذلك قسماً في دائرة المطبوعات والنشر، كما أن مديرية المصنفات المرئية والمسموعة كانت جزءاً من دائرة المطبوعات والنشر، وعملت ضمن قانون خاص بها حتى تم ضمها إلى هيئة المرئي والمسموع التي باشرت عملها منذ منتصف عام ٢٠٠٣.

وقد بقيت الإمارة تستخدم قانون المطبوعات العثماني لسنة ١٩٠٩ حتى عام ١٩٢٨؛ إذ صدر أول قانون لتنظيم المطبوعات والنشر باسم قانون المطبوعات لسنة ١٩٢٨، ثم جرت عليه عدة تعديلات، وظلت أحكام هذا القانون مستمدة من روح القانون العثماني، وجرت التعديلات الثانية على (القانون العثماني) سنة ١٩٣٣، باسم قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٣٣ وجرى تعديل ثالث عام ١٩٤٥ بصدور القانون المؤقت المعدل لقانوني المطبوعات والمطابع العثمانيين رقم ٢٠ لعام ١٩٤٥.

وقد حدثت أبرز التعديلات في قانون سنة ١٩٥٣، الذي ظهر بعد إعلان دستور سنة ١٩٥٢، وقد أنهى هذا القانون حقبة استمرت منذ تأسيس الإمارة. وظلت التعديلات تحدث على القانون حتى وصلنا إلى القانون المعمول به حالياً رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، وفي ما يخص النشر، فقد كان من أبرز التعديلات على القانون إلغاء الرقابة المسبقة على المطبوعات، التي كان لها الأثر الأكبر على انتعاش صناعة النشر في الأردن.

المكتبات

في عام ١٩٤٩ أسس محمد موسى أول نواة مكتبة لبيع الكتب والصحف والقرطاسية والألعاب في باب العمود داخل أسوار القدس القديمة، وكان اسمها المكتبة العمومية، وبدأ في عام ١٩٥٥ بالاستيراد، حيث انتقل إلى خارج أسوار القدس إلى منطقة باب الساهرة، ثم حوّلها إلى مكتبة أكبر وأوسع من الأولى باسم المكتب العربي للاستيراد والتوزيع والنشر، وقام باستيراد الكتب من مصر ولبنان. وقد كانت طموحاته أن يؤسس أكبر دار للنشر في الوطن العربي، فبدأ بفتح فرع في مدينة عمّان باسم المكتب التجاري سنة ١٩٦٦م.

وفي سنة ١٩٦٨ وبعد الحرب، تم تحويل المكتب من فرع مكتبة في القدس، إلى مكتبة رئيسية تحتوي على منشورات معظم دور النشر في الوطن العربي باسم مكتبة المحتسب للنشر والتوزيع في عمان.

أما في مرحلة السبعينات وما بعدها، فقد انتشرت المكتبات وأكشاك بيع الكتب في عمان وفي غيرها من المدن؛ إذ انتشرت دور النشر والتوزيع، التي أقام بعضها مكتبات لعرض الكتب سواء من الإصدارات المحلية أو من الكتب المستوردة من الدول العربية، وبشكل خاص من لبنان ومصر، ومن هذه المكتبات: الشروق، والأهلية، وأسامة، واليازوري، ووائل، ومركز الكتب الأردني، ومكتبة الأرشيف، ومن الأكشاك، كشك أبو علي، والجاحظ، ويوجد مكتبات في بعض الأسواق، مثل ريدرز الموجودة في تاج مول وفي كوزمو، ومكتبة المنهل لكتب الأطفال، وغيرها، وفي إربد توجد مكتبة دار الكتاب الثقافي، ومكتبة دار الكندي، وعالم الكتب الحديث، وكشك الزرعيني، ويمكن القول إنه لم تعد هناك مشكلة في توفير الكتاب الثقافي وحتى الأكاديمي، لكن ربما تبقى لدينا مشكلة تتعلق بسعر الكتاب، وتوفير بعض المراجع الأجنبية لطلبة الدراسات العليا.

الكتاب الورقي

يعد الكتاب بأشكاله المتعددة من أبرز معالم كل العصور. ومع ظهور الكتاب الرقمي في عصرنا الحالي، برزت توقعات كثيرة حول نهاية صيغته الورقية التي رافقت الحضارة الحديثة قرابة خمسة قرون مذ ظهرت آلة الطباعة. كما برزت أيضاً توقعات بضعف الإقبال على القراءة مما يؤثر سلباً على صناعة الكتاب. وبالرغم من ازدياد الطلب على الكتاب الإلكتروني منذ ظهوره في أواخر القرن الماضي، إلا أنه بقي ضمن نسب مئوية أقل بكثير من الإقبال على الكتاب الورقي. كما أن الإحصاءات الأخيرة في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥م أشارت بوضوح إلى اتجاه معاكس لهذين التوقعين معاً. وهذه الإحصاءات صحيحة بشكل عام على مستوى العالم، لكن على مستويات معينة خاصة في منطقتنا، فهي مع الأسف مخيبة.

وتعد القراءة من أهم الأنشطة التي تثري حياتنا، وفضلاً عن توفيرها الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات والمعرفة، فإننا أيضاً نقرأ للترفيه، فثمة قصص جيدة تتيح لخيالك أن يذهب بك بعيداً. عندما نقرأ، لا نحسن عمل ذاكرتنا فحسب، بل إن الأبحاث قد أظهرت أنها تجعل شعورنا أفضل، وتجعلنا أكثر إيجابية، فالعلم أظهر أن للقراءة منافع صحية رائعة، فهي تساعد على مواجهة الإحباط، وخفض التوتر، وتقليص فرص تطور الزهايمر لاحقاً.

وبالرغم من ظهور وانتشار الكتاب الإلكتروني عالمياً، إلا أن البيع الإلكتروني زال يحبو في العالم العربي لعدة أسباب، أبرزها عدم وجود قوانين تنظم عملية البيع الإلكتروني، كما هو الحال في الكثير من دول العالم، وعدم ثقة الكثير في الشراء باستخدام بطاقات الائتمان، فضلاً عن أن غالبية الأنظمة الخاصة بالدفع عند الشراء الإلكتروني غير معرّبة.

إن اتساع ثقافة الكتاب الإلكتروني من شأنه حل مشكلتين رئيسيتين؛ الأولى توسيع انتشار الكتاب خاصة في الأماكن التي تشكو من ضعف انتشار الكتاب الورقي، أما الثانية فتتعلق بارتفاع أسعار الكتب؛ إذ تكون أسعار الكتب الإلكترونية أقل بنسبة تتراوح بين ٣٠%-٤٠%.

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاهات القراءة على مستوى العالم تشير إلى عدم تراجع مكانة الكتاب الورقي ضمن اهتمامات القراء.

وتتفاوت الدول في الإقبال على الكتاب الرقمي، ومن المفارقات أن أوروبا لم تلحق هذه المرة بأمريكا في هذا الاتجاه. وحافظت على نسب إقبال متواضعة على الكتاب الرقمي مقارنة معها. على العكس من ذلك، فالولايات المتحدة هي من تأثرت وبدأت بإعادة إحياء مجد الورق والطباعة.

وقد بقي حجم التجارة بالكتاب الورقي أعلى بكثير من حجم التجارة بالكتاب الإلكتروني، وتشير إحصائية من مؤسسة «بيست ريدر ريفيو» إلى أن حجم مبيعات الكتب الورقية العالمي سنة ٢٠١٣ هو ٩,٥٣ مليار دولار، بينما بلغت مبيعات الكتب الرقمية في نفس الفترة ٤,٨ مليار دولار. (مجلة القافلة). وتعد الولايات المتحدة أكبر أسواق تصدير الكتاب الورقي عالمياً بنسبة ٣٤٪، تليها نيوزيلاندا بنسبة ١٦٪، فالمملكة المتحدة بنسبة ١٤٪. (القافلة)

وتشير بعض الدراسات إلى أن ٣١٪ من البالغين الكنديين لم يقرأوا كتاباً واحداً سنة ٢٠٠٧م (مقابل ٢٧٪ في الولايات المتحدة)، لكن نسبة كبيرة ممن يقرأون، إنما يقرأون أكثر من ٢٠ كتاباً في السنة. (القاظلة)

وتشير بعض الدراسات إلى أن المستهلكين الألمان يُعدون أن أسعار الكتب الرقمية لا تزال مرتفعة، فسعر الكتاب الإلكتروني الألماني لا يقل إلا ٤٠٪ عن سعر الكتاب الورقي.

وفي العام ٢٠١٢م بلغت قيمة سوق مبيع الكتب الرقمية وتحميلها ١٢ مليون يورو، وفي النصف الأول من العام ٢٠١٣م، تضاعف هذا الرقم، إلا أنه لا يزال عند نسبة ٣٪، من مجمل مبيعات الكتب في نفس الوقت.

ولفرنسا مكانة خاصة مع الكتاب وصناعته. لكن الفرنسيين مترددون في الإقبال على الكتاب الرقمي مقارنة بالدول الأخرى. فقد بلغت قيمة سوق الكتاب فيها العام ٢٠١٣م، ١٢,٤ مليار يورو، فالكتاب الفرنسي لا يزال يتقدم كل الصناعات التي لها علاقة بالثقافة كالسينما أو الموسيقى. لكن رقم أعمال الكتاب الإلكتروني في هذه المرحلة لا يزيد على نسبة ٢,١٪ من رقم أعمال الناشرين الفرنسيين.

ويتردد كثيراً الحديث عن نسب صادمة في حصة الفرد العربي من قراءة الكتب سنوياً، فقد جاء في «تقرير التنمية البشرية» الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو» عام ٢٠٠٣م، أن المواطن العربي يقرأ في السنة أقل من كتاب بكثير، فكل ٨٠ شخصاً عربياً يقرأون كتاباً واحداً في السنة. مقارنة بالمواطن الأوروبي الذي يقرأ نحو ٣٥ كتاباً في السنة. وجاء في «تقرير التنمية الثقافية» للعام ٢٠١١م الصادر عن «مؤسسة الفكر العربي» أن العربي يقرأ كمعدل عام ٦ دقائق سنوياً، بينما يقرأ الأوروبي ٢٠٠ ساعة سنوياً.

إلا أن هذه الأرقام لا تشمل قراءة النصوص الدينية على أنواعها، التي إذا ما شملها الإحصاء تتغير تغييراً كبيراً.

وحصيلة ما تُرجم إلى العربية منذ عصر الخليفة العبّاسي المأمون إلى العصر الحاضر تقارب ١٠,٠٠٠ كتاب، وهذا العدد يساوي ما تترجمه إسبانيا في سنة واحدة.

تشير أحدث الأرقام لمبيعات الكتب الأمريكية لسنة ٢٠١٤م إلى قصة مثيرة للدهشة. فبيانات مؤسسة «نيلسن بوك سكان» التي تتابع مسلك القراء، وجدت أن مبيعات الكتب الورقية ارتفعت ٤,٢٪ في شركة «أمازون» وكافة أنواع المكتبات خلافاً لكل التوقعات.

وقد أشارت دراسات أخرى إلى أن الطلاب قد أعادوا اكتشاف الورق. منها دراسة أجرتها إحدى مؤسسات «هيوليت باكارد» التي وجدت تفضيلاً قوياً للكتب المدرسية المطبوعة لا سيما طلاب الجامعات الذين جرّبوا النوعين. وتبيّن هذه الإحصائية أن ٥٧٪ منهم يفضّلون الورق بينما ٢١٪ فضّلوا الرقمية منها.

إلا أن مؤسسة وازنة على غرار مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم قامت بإعداد تقرير عن مؤشر القراءة في العالم العربي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكد أن هناك «إقبالاً ملحوظاً من المواطن العربي على القراءة». وأكد التقرير أن هناك خمس دول عربية احتلت مرتبة متقدمة في القراءة، حيث جاء لبنان في المركز الأول، ثم مصر، ثم المغرب، ثم الإمارات، وأخيراً الأردن. ولفت التقرير إلى أن نتائج التقرير جاءت على عكس البيانات والإحصاءات التي نشرت سابقاً عن المنطقة العربية. ومن الواضح أن الأرقام التي تصدر عن بعض الهيئات والمؤسسات، بما فيها منظمة اليونسكو، بخصوص معدلات القراءة في العالم العربي «ليست دقيقة»؛ إذ لا توجد آليات تسمح بإصدار بيانات صحيحة ودقيقة، وبالرغم من أن مستوى القراءة في العالم العربي يعد منخفضاً، ولا يرتقي للطموح، ولكنه ليس بالنسب التي تظهرها مؤسسة، كهيئة اليونسكو مثلاً.

وقد استند تقرير مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الصادر في ٢٠١٨ على استبيان إلكتروني ضخم، شارك فيه ما يزيد على ١٤٨ ألف مواطن من كافة الدول العربية، ومن مختلف الفئات، منهم ٦٨٠,٦٠ طالباً وطالبة من مختلف

المراحل التعليمية، و٨٧,٦١٤ من غير الطلبة المنتمين إلى شرائح اجتماعية ومهنية مختلفة.

وبحسب هذا التقرير فإن المعدل العربي لساعات القراءة سنوياً ٣٥,٢٤ ساعة سنوياً، فيما بلغ المتوسط العربي لعدد الكتب المقروءة سنوياً أكثر من ١٦ كتاباً في السنة.

وأكد التقرير أن الدول ذات معدلات القراءة الأعلى لا يعني أنها الدول الأكثر ثقافة من حيث قدرتها على الوصول إلى عدد كبير من المكتبات، والصحف، وأجهزة الكمبيوتر.

وبحسب تقرير آخر صدر عام ٢٠١٢ عن «اتحاد الناشرين الدوليين»، قدر حجم ما ينفقه القراء على الكتب بـ ١١٤ بليون يورو، وتهيمن ٦ أسواق على هذه الصناعة، باحتكارها ٧١ في المئة منها، وتتصدرها الولايات المتحدة بحصة ٢٦ في المئة، تليها الصين (١٢ في المئة)، وألمانيا (٨ في المئة)، واليابان (٧ في المئة)، وفرنسا (٤ في المئة)، وبريطانيا (٣ في المئة)، وفقاً لموقع حضريات الإلكتروني.

كل هذه الأرقام والإحصائيات تشير إلى أن صناعة الكتاب الورقي على مستوى العالم ليست إلى زوال، وربما تعود للازدهار، فهي كما رأينا صناعة مهمة تدر مليارات الدولارات على أصحابها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن القراءة من الكتاب الورقي تعد ثقافة وتقليداً له طوقسه المحببة، ما زالت شرائح واسعة من الناس تهتم به، ومن وجهة نظرنا، صحيح أن الكتاب الإلكتروني، والانترنت، والمواد المرئية والمسموعة، استطاعت أن تنافس الكتاب الورقي عند القارئ والإنسان الذي يسعى للحصول على المعرفة، والمتعة؛ إذ أصبح بإمكانه أن يتحصل عليها من خلال الانترنت، والكتاب الإلكتروني، والأفلام... الخ، إلا أن الكتاب الورقي سيبقى ولسنوات طويلة، فكما أن السينما لم تلغ المسرح، والتلفزيون لم يلغ السينما، وبقيت كل هذا الأشكال متعايشة، كذلك الأمر بالنسبة للكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني.

المراجع

- كايد هاشم، حركة النشر وروّادها في الأردن.. موجز تاريخي، أمانة عمّان الكبرى، ٢٠١١.
- محمد ربيع الخزاعلة، الأوائل في تاريخ الأردن الحديث، ٢٠٠٣.
- محمد العناسوة، علم المرجعيات، دار الياقوت، عمّان، ٢٠٠٠.
- علي سليمان، الكتابة والمكتبات عبر العصور، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٨٦.
- وحيد قدّورة، بداية الطباعة العربية في استنبول وبلاد الشام، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٣.
- موقع حضريات. تطور الطباعة والنشر في الأردن وفلسطين، خالد بشير، تقرير. ٢٠١٧/١١/٢٢.
- قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٢، وانعكاساته على حرية الإعلام (رسالة ماجستير)، جمال مفلح البواريد، ٢٠١٤.
- المجلة الثقافية: العدد (٤٦)، الجامعة الأردنية، آذار ١٩٩٩.
- صحيفة الرأي <http://alrai.com/article/332277.html>
- مجلة القافلة، مجلة ثقافية متنوعة تصدر كل شهرين، تقرير يستند إلى مصادر عالمية متعددة، شهر يناير، ٢٠١٦.
- موقع صحفي، كيف ظهرت المطابع في عمّان بداية القرن الماضي؟ (٢٠١٠/٦/١٠).

دور الصحف والمجلات الثقافية في الحركة الفكرية الأردنية خلال مئة عام

د. زياد أبولبن*

أدّت الصحف والمجلات الثقافية عبر مئة عام من عمر الدولة الأردنية دوراً بارزاً، يتطلب الوقوف على أهم محطاته وأبرزها، ومعرفة إلى أي مدى تطورت، خاصة أن الفترة الزمنية تتسع ولا تتحصر، فهناك الكثير من الصحف قد اختفت، وهناك صحف قد برزت أو ظهرت للوجود، وما حال الصحف بأقل مكانة من حال المجلات، ففي سنوات سابقة كان الأردن بصفته الشرقية والغربية، أي قبل عام ١٩٦٧، ثم جاء الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، فانفصلت الضفتان عن بعضهما، وأصبح ما يُعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية على الضفة الشرقية، فلذلك يأخذنا الحديث بشقيه ما قبل عام ١٩٦٧، وما بعد هذا العام.

ولعل نشأة الصحافة ارتبط بمجيء الملك عبد الله الأول - رحمه الله - إلى شرق الأردن عام ١٩٢٠، فأصدر جلالته صحيفة «الحق يعلو»، ثم صحيفة الشرق العربي عام ١٩٢٢ برئاسة محمد الشريقي، ثم تحوّلت إلى صحيفة حكومية، ولا تكاد تخلو هذه الصحيفة من مقالات أدبية، ولعلها البداية الأولى للاهتمام بالشأن الثقافي.

صدرت ثماني صحف بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٨، وكانت على التوالي: جزيرة العرب، الشريعة، صدى العرب، الأنباء، الأردن، الميثاق، الوفاء، وكان أبرزها على المستوى الثقافي صحيفة الأنباء لارتباطها بالشاعر مصطفى وهبي التل، وإن كان قد صدر منها عدد واحد فقط في عام ١٩٢٨، وصدرت خمس مجلات بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٤٧، وهي: الحكمة، القضائية، الجيش العربي، الرائد. وكان من أبرزها صحيفة الجزيرة لصاحبها تيسير ظبيان.

* ناقد أدبي وأكاديمي، رئيس تحرير مجلة «أفكار» سابقاً/ وزارة الثقافة (الأردن).

كان صدور أعداد هذه الصحف والمجلات متعثراً، ربما بسبب الضائقة المالية، أو لربما أنها توقفت عن الصدور بسبب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨.

وشهدت المملكة الأردنية الهاشمية بداية الخمسينيات تحولاً مهماً على مستوى صدور الصحف، وسبب ذلك صدور قانون نقابة الصحفيين الأردنيين عام ١٩٥٣، وكذلك نظام دائرة المطبوعات، وقد صدرت الصحف التالية: الأردن الجديد عام ١٩٥٠، آخر خبر عام ١٩٥٠، الهدف عام ١٩٥٠، الأخبار عام ١٩٥٠، الشباب عام ١٩٥١، الحوادث عام ١٩٥١، الشعب عام ١٩٥١، البلاد عام ١٩٥١، الطريف عام ١٩٥٣، العودة عام ١٩٥٣، الجهاد عام ١٩٥٣، الرأي عام ١٩٥٣، الكفاح الإسلامي عام ١٩٥٤، الراية عام ١٩٥٤، الجبهة عام ١٩٥٤، النضال عام ١٩٥٤، العهد الجديد عام ١٩٥٤، الجماهير عام ١٩٥٧، الوطن عام ١٩٥٩، أخبار الأسبوع عام ١٩٥٩. والمنتبع لهذه الصحف يتبين له أنها صحف خاصة وصحف حزبية، فبعضها يستمر في الصدور شهوراً أو سنوات ثم يتوقف.

وفي بداية عام ١٩٦٠ صدر عدد من الصحف، منها: الشعب عام ١٩٦٠، المنار ١٩٦٠، عمان المساء عام ١٩٦٢، أخبار اليوم عام ١٩٦٢، الحوادث عام ١٩٦٣، الصحفي عام ١٩٦٤، الرأي الأسبوعية عام ١٩٦٥، جيروسالم ستار عام ١٩٦٦، أخبار فلسطين عام ١٩٦٧. كما صدرت مجلات في تلك الفترة، منها: الأفق الجديد عام ١٩٦٠، الرقيب عام ١٩٦٣، السياسة عام ١٩٦٤.

ليس ذكرنا لهذه الصحف مجرد توثيق تاريخي، وإنما يعطينا مؤشراً على أن الجانب الثقافي لم يغفل في زواياها من مقالات، كما أن مجلة الأفق الجديد قد أسهمت في المشهد الثقافي إسهاماً حقيقياً بمقالات ودراسات في حقول أدبية وفكرية وفنية مختلفة، وقد انعكس بروز القضية الفلسطينية على الكتابات الأدبية من شعر وقصة ومسرحية وغيرها.

وبعد عام ١٩٦٧ انعطفت مسيرة الصحافة انعطافة مهمة، فقد تم دمج صحيفتي فلسطين التي صدرت عام ١٩٣٠، والمنار التي صدرت عام ١٩٦١، لتصدرتا باسم صحيفة الدستور، وصدرت صحيفة الرأي عام ١٩٧١، وصوت الشعب عام ١٩٨٣، والغد عام ٢٠٠٤، وغيرها من الصحف اليومية والأسبوعية،

ومن أبرز هذه الصحف: الرأي والدستور والغد، وقد خصصت في صفحاتها ملاحق ثقافية تضمنت مقالات وحوارات وقصصاً وخواطر ونقداً أدبياً وغيرها، مما أحدث نشاطاً فعلياً في المشهد الثقافي في الأردن، ولم يقتصر النشر على أسماء كتّاب أردنيين، بل وأسماء كتّاب عرب.

ومن أبرز المجلات الثقافية في الأردن مجلة «أفكار»، التي صدرت في حزيران من عام ١٩٦٦ وما زالت تصدر حتى الآن، في حين صدرت مجلات ثقافية أخرى وتوقفت عن الصدور، سواء كانت مجلات خاصة أو مجلات صدرت عن الجامعات الأردنية. ويعود سبب استمرار صدور مجلة أفكار إلى أنها تصدر عن وزارة الثقافة، وهناك مجلة وسام للأطفال التي تصدر أيضاً عن وزارة الثقافة، عدا عن مجلات أخرى صدرت عن الوزارة وتوقفت أو تعثر صدورها، مثل: صوت الجيل والفنون الشعبية، ومجلات صدرت عن مديريات الثقافة في المحافظات.

لا أحد ينكر دور الصحف والمجلات الثقافية في استقطاب عدد من الأقلام الشابة والواعدة للكشف عن تجاربهم الإبداعية، إلى جانب عدد من الكتّاب المتمرسين بفعل الكتابة، ولم تقتصر الكتابات على الدراسات والمقالات والإبداعات من شعر وقصة ومقالة، وإنما شملت الفنون الأخرى كالموسيقى والفن التشكيلي والمسرح والدراما والسينما، وكذلك المقالات الفكرية والفلسفية، كما برزت الملفات الفكرية والثقافية التي تسلط الضوء على شخصية أدبية أو فنية أو فكرية، أو ظاهرة أو قضية أو محور من المحاور.

لعل مشكلة توزيع المجلات داخل الأردن وخارجه تؤرّق القائمين عليها، مما أضعف دورها عربياً، وإن كانت بعض الأسماء العربية تشارك فيها، وتحدث هذه المشاركة بناء على تعاون بين المسؤول والكاتب. وأدى انتشار الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إلى تيسير وسائل النشر وانتشار المجلات والصحف محلياً وعربياً، لكن هذا التطور التكنولوجي قد حدّ من الانتشار الورقي، وبات يهدد الصحف والمجلات بالإغلاق.

مجلة «أفكار» الأردنية ... ٥٥ عاماً من النقد والإبداع

تمثل مجلة أفكار نموذجاً لعلاقة الأدب بالإعلام، فقد مثّلت هذه المجلة حاضنة للكُتاب الأردنيين والعرب أيضاً، فسارت «أفكار» منذ نشأتها عرجاء ما بين الصدور والتوقف أو التعثّر والتأخير، ولا أحد ينكر أن الصحافة تتأسس على صدور الصحف والمجلات من جهة ومن جهة أخرى على وسائل الاتصال الجماهيري المرئي والمسموعة، وقد انفرط عقل التكنولوجيا فأصبحت وسائل الاتصال الجماهيري متشعبة تضمّ إلكترونيات حديثة من فضائيات وإذاعات وإنترنت وفيس بوك وتويتر وتيوب والأجهزة الخلوية المحمولة.

إذا عدنا إلى الوراء، أكثر من نصف قرن من الزمان، رأينا أن عام ١٩٦٦ شهد أول انطلاقة لصدور مجلة أفكار عن وزارة الإعلام التي أنشئت عام ١٩٦٤، وشغل منصب الوزارة حينها المرحوم عبد الحميد شرف، فتقدّم آنذاك الشاعر عبدالرحيم عمر باقتراح إصدار مجلة ثقافية، بعد أن توقفت مجلتنا «القلم الجديد» لصاحبها عيسى الناعوري، و«الأفق الجديد» عن الصدور، حيث كانت تصدر «الأفق الجديد» عن «جريدة المنار» المقدسية عام ١٩٦٥، وأول رئيس تحرير لها هو الأستاذ جمعة حماد، ثم تولى رئاسة تحريرها الأديب أمين شنار. واجهت مجلة أفكار عقبات مالية منذ صدورها، لكنها تغلّبت عليها سريعاً وصدر العدد الأول في حزيران عام ١٩٦٦، برئاسة عبد الرحيم عمر، وانضم لهيئتها الأساتذة: زهدي السقا وسعيد كمال وتيسير سبول وفايز الصياغ ونازك البيطار، ومهنا الدرة مشرفاً فنياً.

وتولّى رئاسة تحرير أفكار بعد عبد الرحيم عمر، الأدباء: سليمان الموسى ومحمود سيف الدين الإيراني وحسين جمعة وإبراهيم العجلوني وحسني فريز وأمينة العدوان ومحمد سمحان وسلامة محاسنة وبدر عبد الحق وغيرهم.

طرح عبد الرحيم عمر سؤالين، أولهما: لمن تصدر هذه المجلة؟ وثانيهما: اسم المجلة؟، فكان الجواب عن السؤال الأول: أنها مجلة موجهة لكل المثقفين بعيداً عن التخصص. أما إجابة السؤال الثاني فهي: مجلة أفكار، حتى لا يلتصق باسم المجلة الجهة الرسمية التي تصدر عنها فتثير حساسية خاصة لدى بعض الكتاب والمثقفين.

وبدأت «أفكار» بالصدور في شهر حزيران من عام ١٩٦٦، وقد لاقت صدىً واسعاً بين الكتاب والمثقفين، واستقبلت استقبالاً حافلاً في مختلف الأوساط الثقافية والإعلامية، خاصة وأنها تمثل صوتاً إعلامياً جديداً في وقت كان الصوت الإعلامي محدوداً جداً مقارنة بالوقت الحاضر. وما إن صدر منها ثلاثة عشر عدداً حتى توقفت عن الصدور عشية حرب حزيران عام ١٩٦٧، واستمر توقفها حتى أيلول عام ١٩٧١.

كتب محمود سيف الدين الإيراني رئيس تحرير «أفكار» في افتتاحية العدد الذي صدر بعد توقف قارئاً: «تعود أفكار إلى الصدور بعد احتجاج طويل، لم يكن لنا فيه يد، وإنما كانت الظروف في أعقاب معركة حزيران هي السبب... وفي اعتقادنا أن إصدار «أفكار» أربع مرات في السنة، وعلى هذه الصورة المائلة بين يدي القارئ من حيث المستوى الثقافي الجيد، خير من بقائها محتجبة، غير أننا نعد قراءنا في الأردن والعالم العربي، أن نصدرها شهرياً، موصولة الأسباب بأفضل المستويات الثقافية في الوقت الملائم، والفرصة المواتية، ونأمل أن لا تكون بعيدة ولا عزيزة المنال».

استمرت «أفكار» في الصدور بصورة فصلية حتى آب من عام ١٩٨١؛ وصدرت بعد ذلك شهرياً. لكن الحقيقة أن المجلة عانت من كثرة التعثر وعدم الانتظام في الصدور، وفي أحيان كثيرة تتأخر في الصدور بعض الوقت. ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع المادية، المرتبطة بالموازنة العامة، فضعف الموازنة

المخصصة للثقافة، ينعكس على ضعف الميزانية المرصودة للمجلة، وكذلك الإجراءات الروتينية المتبعة في عمل المجلة.

إنّ تغيير رؤساء تحرير «أفكار» وهيئتها أسهم إلى حدّ كبير في تغيير مسار المجلة، فلم تعد قادرة على التواصل مع شريحة المثقفين والكتّاب بالصورة الصحيحة، مما أفقد الثقة بين الطرفين، إلى جانب تعثر توزيع المجلة داخل الأردن، أما خارجه فهي شبه معدومة تماماً.

في العقد الأخير أسهم «الانترنت» بانتشار المجلة إلكترونياً، لكن بقي من الصعب الحصول على النسخة الإلكترونية في المكتبات، فمحدودية التوزيع أضعف من الإسهام الحقيقي والمأمول في تطوير المنتج الإعلامي، مع أن مجلة «أفكار» الآن تُعدُّ المجلة الثقافية الأولى في الأردن، ويعود سبب ذلك إلى انتظام صدورها في العقدين الأخيرين، ويعود الفضل - كما سبق ذكره - للاتصال الإلكتروني من خلال موقع الوزارة، وسبب ثالث يعود لتاريخها الطويل الذي يمتدّ من منتصف عام ١٩٦٦ حتى الآن، وسبب رابع يعود لغياب مجلات ثقافية منتظمة، وما يصدر عن الجامعات الأردنية يعاني تقريباً المشكلات التي مرّت وتمرّ بها مجلة «أفكار».

وكون مجلة «أفكار» وباقي المجلات الثقافية في الأردن تصدر عن مؤسسات حكومية أو جامعات حكومية وخاصة، فلا بدّ أن تصطدم بالمخصصات المالية، وبمدى الاهتمام العام والخاص بالشأن الثقافي، مقارنة بما يصدر في الدول العربية الأخرى، وتلك المجلات التي أخذت صدى واسعاً في أوساط القراء.

أدت مجلة «أفكار» دوراً بارزاً في الحياة الأدبية في الأردن، من خلال نشر الكتابات الإبداعية والفكرية للكتّاب الأردنيين، مما ساعد في النشر والانتشار، وفتحت أمام الكتّاب آفاقاً كبيرة. كما تُعتبر مجلة «أفكار» سجلاً توثيقياً للحركة

الأدبية والفكرية في الأردن، فقد تابعت المجلة الأخبار والنشاطات الثقافية والفنية محلياً وعربياً وعالمياً، وأسهمت الترجمة والحوارات في تشييط الحركة الثقافية والفنية في الأردن، كما حقق الكثير من الكتاب الشهرة والانتشار في مختلف حقول الإبداع والمعرفة، أي هناك الكثيرون ممن تخرجوا في مدرسة «أفكار»، التي تُعتبر نافذة الأردن على الآداب العالمية.

استمرت هيئات تحرير مجلة أفكار على النهوض بها ودفع عجلة الثقافة إلى الأمام، وأولت هذه المجلة اهتماماً كبيراً بالشأن الأدبي، فنشرت قصائد لأعلام الشعر الأردني، وكذلك لشعراء عرب، أمثال: حيدر محمود وإبراهيم نصر الله ويوسف عبد العزيز ويوسف أبو لوز وعبد الرحيم عمر ونبيلة الخطيب وزليخة أبو ريشة وحبیب الزیودي وعبد الله رضوان ومحمد لافي وحسام اللحام وحميد سعيد وعصام شرخ وغيرهم الكثير؛ إذ لا يتسع المجال لذكر أسماء الشعراء الذين برزوا وتميزوا في أفكار. كما نشرت قصص قصاصين أردنيين وعرب، أمثال: بسمة النسور وجميلة عمايرة وهند أبو الشعر وحنان بيروتي ومفلح العدوان ومحمود الريماوي وإلياس فركوح وغيرهم، ونشرت دراسات لكتاب أردنيين وعرب، أمثال: د. ناصر الدين الأسد ود. إبراهيم خليل ود. يوسف بكار ود. نبيل حداد ود. سامح الرواشدة ود. صلاح جرار ود. عبد القادر الرباعي ود. علي الشرع ود. محمد المجالي ود. علاء زكي ود. عماد الزبن ود. يحيى عباينة ود. رفاة دودين ود. عباس عبد الحلیم عباس ود. نضال الشمالي ود. محمد عبيد الله ود. صالح أبو أصبع ود. فهمي جدعان ود. حسن حنفي وسعيد بو عيطة ود. نجم عبد الله كاظم د. عبد الجبار العلمي وغيرهم، وفي مجال الترجمة، نشرت ترجمات من اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والفارسية والتركية والصينية، وفتحت ملفات أعلام الفكر والأدب الأردني: د. إحسان عباس ود. ناصر الدين الأسد ود. محمود السمرة ود. يوسف بكار ود. نصرت عبد الرحمن وإبراهيم نصر الله ود. جميل علوش وغيرهم، كما نشرت ملفات فكرية: الثقافة

والإصلاح، التحلل الأيديولوجي، المثقف والمعارضة وغيرها. كما نشرت المجلة متابعات للكتب الحديثة وتغطيات إخبارية ثقافية أردنياً وعربياً وعالمياً ومقالات متنوعة وحوارات مع الكتاب وأعلام الفكر العربي.

اعتقد أن العقد الأول من عام ٢٠٠٠ أعاد للمجلة وهجها وتواصلها محلياً وعربياً على الرغم مما تواجهه من عقبات، وأعاد الثقة القائمة بين المجلة والكتاب والمثقفين. وانتشار المجلة وتداولها ورقياً وإلكترونياً أحدث نقلة نوعية في السنتين الأخيرتين. ويعود الفضل لهيئات تحرير أفكار تلك الأسماء البارزة في الأدب والفكر، ولرؤساء التحرير، أمثال: مؤنس الرزاز وحيدر محمود ود. محمد المجالي ود. أحمد ماضي ود. هند أبو الشعر وصولاً إلى د. يوسف ربابعة.

دراسات ومقالات

العرب وتحديات التنمية المستدامة

أ.د. محمد عبد العزيز ربيع *

تُعاني الدول النامية عامة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية معقدة، وتواجه تحديات كبيرة تبطئ حركتها نحو التنمية والتصنيع واللاحق بالعصر، كما أن المعونات والقروض التي قدّمتها بعض المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية لم تفلح في تحقيق أهدافها المنشودة؛ إذ لم تستطع تلك الأموال، التي تقدّر بمئات المليارات من الدولارات، تحسين أداء الاقتصادات الوطنية بشكل يجعلها قادرة على النمو الذاتي. وفي الواقع، بعد نحو ٧٥ سنة من العمل في مجال التنمية، ليس هناك قصة نجاح يمكن تقليدها والاستفادة منها. من ناحية ثانية، جاءت سياسات الهيكلية الاقتصادية التي فرضتها بعض تلك المؤسسات لتنتقل العديد من الدول النامية من حالة سيئة إلى حالة أسوأ، تتصف بزيادة حدة الفقر، وتوسعة فجوتي الدّخل والثروة بين الفقراء والأثرياء، ورفع معدلات البطالة، وشيوع الفساد، وبيع الكثير من ثروات البلاد لشركات أجنبية. الأمر الذي أدى إلى تقليص دخل الدول، وإضعاف قدرتها على التحكم في اقتصاداتها الوطنية. ومع إخفاق المعونات والقروض في تحقيق أهدافها، فإن نظريات التنمية أثبتت فشلها في تحديد أسباب التخلف وكيفية الخروج منه؛ ما يعني أن الفرضيات التي قامت عليها تلك النظريات كانت خاطئة أو ناقصة، ما جعلها تفشل في أداء الدور المنوط بها.

التنمية مفهوم اقتصادي يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية والإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية الحياة بوجه عام. في منتصف القرن العشرين، استخدم تعبير

* بروفييسور في الاقتصاد السياسي بالجامعات الأميركية، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

«النمو الاقتصادي» ليشير إلى التنمية، ما جعل هدف التنمية يقتصر على تحقيق تغييرٍ كميٍّ في الناتج القومي الإجمالي. ولهذا جاءت نظريات التنمية لرسم الخطوات القادرة على تمكين الدول النامية من رفع معدلات النمو، والتحول من الاعتماد الكبير على الزراعة إلى الاعتماد الأكبر على الصناعة والتجارة. لكن ارتفاع معدلات النمو في الدول الصناعية، تسبَّب في ظهور تيار فكري قال ليس بإمكان العالم أن يحافظ على تلك المعدلات، لأنها تستنزف الموارد الطبيعية المتوفرة بسرعة وتهدد حياة البشر بالخطر.

ولقد جاء تقرير برونتلاند Brundtland في عام ١٩٨٧ ليُحدِّث من مغبَّة السماح للدول والشركات باستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة وتهديد مستقبل الأجيال القادمة. وبدلاً من مبدأ «النمو الاقتصادي»، دعا التقرير إلى تبني استراتيجيات تنموية مغايرة تقوم على «التنمية المستدامة»؛ أي تحديد معدلات نموٍّ يكون بالإمكان الحفاظ عليها من دون إلحاق ضررٍ بالبيئة أو حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية. وتبعاً لذلك، أصبح مفهوم التنمية المستدامة معياراً أساسياً للبنك الدولي والمنظمات التي تعمل في مجال التنمية في الدول الفقيرة، ما جعل التنمية تستهدف حدوثَ تغييرٍ كميٍّ في الاقتصاد، وتحول نوعيٍّ في حياة المواطنين، مع الحفاظ على البيئة.

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التنمية بأنها «عملية مجتمعية تقوم على توظيف الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقالي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي، إلى حالة تتصف بالتنمية المستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية، ورفع مستوى حياة كافة أفراد المجتمع». الأمر الذي يجعل الإنسان أداة العملية التنموية والمستفيد الأول من إنجازاتها. يقول جوزيف ستيجلتر إن «التنمية عملية تشمل أوجه الحياة في المجتمع كافة، يشارك فيها الجميع، الأسواق والدولة والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات والمؤسسات غير الربحية».^(١)

ولما كان هدف العملية التنموية هو تمكين المجتمعات الزراعية من اقتحام عصر الصناعة، فإن خطط التنمية لا بدَّ من أن تستهدف تطوير نظم الحياة والمؤسسات التي ينشط الناس من خلالها لخلق بيئةٍ مجتمعيةٍ مواتيةٍ لحدوث

تقدم اقتصادي وتحول ثقافي وتطور علمي وتكنولوجي. إن الانتقال من عصر لآخر يعني حدوث نهضة حضارية تشمل مكونات الثقافة وطريقة الحياة ونمط الإنتاج والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتجاوز الماضي وترتكبه الثقافية، وتعيد تشكيل الواقع على أسس جديدة. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان تحقيق «نهضة اقتصادية» من دون تحولات ثقافية واجتماعية، وليس بالإمكان تحقيق «نهضة ثقافية واجتماعية» من دون تحولات اقتصادية نوعية.

يمكن تعريف الاقتصاد باختصار شديد بأنه «علم إدارة مصادر الثروة المتاحة في المجتمع». إذ يقوم كل مجتمع في العادة بتوظيف ما لديه من موارد طبيعية ومياه وطاقة، وموارد بشرية ومالية، ومعارف علمية، وفنون تكنولوجية وإدارية لبناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ورفع إنتاجيته؛ فيما تقوم الدولة بتوفير خدمات مثل التعليم والعناية الصحية بهدف تحسين نوعية الحياة في المجتمع. ولما كانت عمليات تعزيز القدرة الإنتاجية تستوجب توسعة أسواق الاستهلاك، فإن العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك تقوم على التأثير المتبادل؛ إذ فيما يقوم الاستهلاك بزيادة الطلب على مختلف البضائع وتشجيع المستثمرين على الاستثمار وزيادة الإنتاج، يقوم التوسع في الإنتاج بخلق وظائف جديدة ومصادر دخل تمكن المستهلكين من شراء مزيد من البضائع. وهذا يعني أن الاقتصاد هو العلم الذي يساعدنا على توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة بطريقة تحقق أفضل العوائد الممكنة، وتوزيع المنتجات على أوجه الاستهلاك بطريقة تحقق تحسين نوعية الحياة لأكبر عدد من الناس.

ولقد جاءت عولمة أسواق الاستهلاك والمال والاستثمار والتجارة، لتجعل العلاقة بين القدرة الإنتاجية والقدرة الاستهلاكية تصبح عالمية الأبعاد. لذلك لم يعد بإمكان خطط التنمية الوطنية تحقيق أهدافها من دون أن تأخذ في الحسبان الأسواق العالمية وما يسودها من منافسة واحتكار، والتخطيط بناء على توجهات المستهلكين في كل مكان. وفي الواقع، أصبحت العوامل الخارجية تؤثر في قوى التغيير الوطنية، فيما تؤثر التنمية الوطنية في توجهات الاستثمارات الخارجية، ما جعل بالإمكان توظيف الأسواق الوطنية لجلب استثمارات أجنبية، وتوظيف الأموال الأجنبية لتنمية الأسواق الوطنية.

الثقافة والتنمية

لما كانت مواقف مختلف الشعوب والدول تميل نحو التنافس، وأنها تعمل ضمن بيئة عالمية مُتحوّلة باستمرار، فقد أصبح على الدولة أن تقوم بصياغة أهدافها بشكل مرّن يتيح لها التعامل مع المتغيّرات المفاجئة ومواجهة التحديات المستجدة. إن قيام إنسان برسم أهداف يعتقد أن بالإمكان تحقيقها ينطلق عادة من إحساس بضرورة التغيير، وإيماناً بالقدرة على إحداث التغيير المطلوب. وهذا يُعتبر تحدياً للإنسان العربي الذي تعود على الاتكالية والتواكل، وعاش قروناً يبحث عن الأمان خلف أسوار القناعة والتهرب من المسؤولية. ومع كثرة التحديات التي تواجه الإنسان وتعرض نفسها عليه، فإن التحديات النابعة من إحساس ذاتي بوجود خطر قادم تُعتبر أهم التحديات وأكثرها تحفيزاً للإنسان على العمل. من ناحية ثانية، حين يتبلور إحساس مجتمعي طاغ بأن المجتمع يعيش أزمة داخلية، فإن ذلك يعني أن المجتمع يملك ما يكفي من الوعي لإدراك أنه أمام تحديات صعبة. وهذا من شأنه تعزيز روح التحدي والتصدي في النفس وفي المؤسسات المجتمعية، وتقوية الإيمان بالقدرة الجماعية على تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المنشودة. وحين ينجح المجتمع في تحقيق أهدافه، فإن عملية التنبؤ بالتغيرات القادمة تصبح عملية مؤسسية تعمل من دون توقف، وتقوم بتطوير النظم الحياتية استعداداً لمواجهة ما قد يستجد من تحديات مستقبلية.

إن الإحساس بالتحدي يستدعي التحرك لمواجهة قضايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم المجتمع وثقافته وتجربته التاريخية وتركته الحضارية؛ إذ تجسّد الثقافة والتاريخ والتراث خارطة طريق تقدّم لكل مجتمع تقليدي ونموذجاً لرؤية واقعه، ونظرية لتقييم ظروف حياته، وطريقة لحل مشكلاته والتعامل مع غيره من شعوب. ويتم التعامل مع المشكلات عادة إما بالاستسلام لها وقبول تبعاتها، أو مواجهتها ورفض الرضوخ لها. فالتواكل طريقة لتجاوز العقبات بالتقليل من شأنها والتهرب من استحقاقاتها، فيما يشكل التحدي طريقة أخرى تدفع في اتجاه التضحية من أجل الإصلاح والتغيير. ويُشير التاريخ إلى أن الشعوب التي رأت في التحديات مشكلات دفعتها نحو التوقف كانت أكثر الشعوب تخلفاً وقابلية للاستعمار، فيما كانت الشعوب التي واجهت التحديات بشجاعة من أكثر الشعوب تقدماً. إن ميل الشعوب العربية نحو التواكل والقبول بالأمر الواقع وإطاعة أوامر

قادة تقليديين من دون سؤال، جعلها من أقل شعوب العالم قدرةً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن أكثرها تخلفاً وقابلية للاستعمار. وفي الواقع تشكل التحديات مخاطر وفرصاً في آن واحد، ما يجعل الشعوب التي تنظر إلى التحديات بوصفها مخاطر تتجه نحو الانطواء على النفس، فيما تدفع الشعوب التي تنظر إلى التحديات بوصفها فرصاً إلى اغتنام الفرص وتحقيق التقدم.

حين بدأت بصياغة نظريتي الخاصة بالتنمية المستدامة رجعت كعادتي إلى تجربة الإنسان التاريخية، وهنا اكتشفت أن المجتمع الزراعي عاش نحو عشرة آلاف سنة في حالة استقرار؛ إذ لم يتعرض لأزمات اقتصادية ولا مجاعات على الرغم من خضوع معظم المجتمعات حينئذ لنظام إقطاع ظالم. ولقد جاءت عملية الاستقرار نتيجة لحدوث توازن بين أربعة عناصر محددة: الموارد الطبيعية، بما في ذلك البيئة، والسكان، والثقافة، وتكنولوجيا الإنتاج. وفيما كان النمو السكاني بطيئاً جداً، كانت الموارد الطبيعية متوفرة بكثرة، وبقيت حاجات الإنسان محدودة بسبب سيادة ثقافة القناعة، ونجاح الإنسان في تحسين مستوى تكنولوجيا الإنتاج بوتيرة سايرت الزيادة في السكان. لكن التوسع في التجارة وتحسن مستوى التكنولوجيا مع بدايات القرن السادس عشر، أدى إلى الإخلال بالتوازن الذي حكم علاقة الموارد الطبيعية والسكان والتكنولوجيا والثقافة مع بعضها بعضاً لآلاف السنين. وفي الوقت الذي أدى تحسن الخدمات الصحية إلى رفع معدلات النمو في السكان في معظم الدول، تسبب ارتفاع درجة الوعي مع انتشار التعليم في زيادة حاجات الإنسان وتطلعاته، وبالتالي زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية المتاحة. من ناحية ثانية، فيما كانت الحاجة هي أم الاختراع في عصر الزراعة، جاءت الثورة الصناعية والثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية لتجعل الاختراع أب الحاجة وأساسها؛ إذ مع تقدم العلوم والتكنولوجيا الصناعية اتجه الاختراع إلى تصنيع بضائع جديدة خلقت حاجات لدى الإنسان لم تكن موجودة من قبل، ما جعل الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئة تزداد حدة. ومع اتضاح هذه الحقيقة جاء مفهوم التنمية المستدامة بوصفه أداة وهدفاً في آن واحد.

سارع قطاع الصناعة الأمريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إنتاج بضائع كثيرة لم يكن لها وجود أو حاجة من قبل، ما أدى إلى تطوير ثقافة جديدة

تقوم على الاستهلاك والتبذير، وقد تم تطوير تلك الثقافة من خلال الدعاية للبضائع الجديدة وإغراء المستهلكين على شرائها قبل نزولها إلى الأسواق أحياناً، وإنتاج سيارات جذابة ولكن ضعيفة القدرة على العيش طويلاً. وقد جاءت هذه السياسة بهدف إغراء المستهلك على استبدال ما لديه من بضائع متقادمة كل بضعة سنوات، وبالتالي تمكين الشركات من التوسع وتحقيق مزيد من الأرباح. ونتيجة لذلك اتجه المجتمع الأمريكي إلى استهلاك نسب عالية من الطاقة والغذاء والمعادن، وإنتاج نسبة كبيرة من الغازات السامة التي تتسبب في انتشار أمراض خطيرة مثل السرطان، وتلحق الضرر بالصحة العامة والبيئة والحد من قدرتها على تجديد نفسها وإمداد الأجيال القادمة بحاجاتهم من طاقة وغذاء وهواء وماء نقي، وغير ذلك من ضرورات الحياة.

ولما كانت أوروبا التي دمرت الحرب العالمية الثانية اقتصاداتها بحاجة لكل شيء تقريباً، فإن الصناعات الأمريكية قامت بغزو الأسواق الأوروبية ونقل ثقافة الاستهلاك إليها. لكن شعوب أوروبا لم تتجاوب مع الدعاية الأمريكية بالقدر المطلوب للوصول الاستهلاك إلى مرحلة تبذير الأموال وتبديد الموارد، وبعد أن استعادت الصناعات الأوروبية عافيتها، اتجهت إلى إنتاج بضائع عالية الجودة، ما جعل العديد منها، كالسيارات الألمانية، تغزو الأسواق الأمريكية وتستولي على جزء متزايد من سوق السيارات والآلات الدقيقة، وقد تبع ذلك وصول المنتجات اليابانية التي استولت على معظم أسواق الأجهزة الكهربائية والإلكترونية خلال عقود. وبدلاً من رفع مستوى بضائعها، قامت الشركات الأمريكية بتطوير فنون الدعاية لتشجيع الأمريكيين على شراء منتجاتها الأقل جودةً وديمومةً، لكن الدعاية وعمليات غسل الأدمغة، وإن نجحت في المدى القصير، لا تستطيع أن تصمد في المدى الطويل. لذلك شهدت أمريكا منذ ثمانينيات القرن العشرين حدوث تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وأعداد العمال الصناعيين، وتكرار الأزمات الاقتصادية والمالية، ولكن من دون أن تشهد حدوث تراجع مواز في الاستهلاك.

مع حلول عقد السبعينيات، كانت معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك في الدول الرأسمالية قد وصلت حدوداً جعلتها تستنزف مصادر الطاقة والموارد الطبيعية بسرعة تُهدد مستقبل الأجيال القادمة. ولقد جاء كتاب «حدود النمو»

The Limits to Growth في عام ١٩٧٢ يقوم بتحليل العلاقة بين السلوك الإنساني وحال الطبيعة، وذلك بتكليف من نادي روما؛ إذ قام المؤلفون بدراسة العلاقة بين خمسة أمور مُتغيرة تنمو بسرعة، فيما تتنامى قدرات التكنولوجيا على اكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية ببطء. وتشمل تلك العوامل: معدلات النمو في السكان، والنمو في الإنتاج الصناعي، والتلوث البيئي، وإنتاج الغذاء، واستنزاف الموارد الطبيعية. وبناء على نتائج تلك الدراسة، قال الباحثون إن استمرار معدلات النمو في الإنتاج والاستهلاك على حالها من المتوقع أن يؤدي إلى إخفاق الطبيعة في إمداد الإنسان بحاجاته الأساسية في أواخر القرن الحادي والعشرين.

بعد ذلك بنحو ١٥ سنة، جاء تقرير برونتلاند Brundtland Report الذي صدر عن هيئة الأمم في عام ١٩٨٧ ليعزز استنتاجات كتاب حدود النمو، ويؤكد وجوب الحد من معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك، ويخترع مصطلح «التنمية المستدامة»^(٢) وتعني التنمية المستدامة تطوير أنماط إنتاج في مقدورها استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تلبى احتياجات الإنسان في الحاضر، وتحافظ على البيئة، وتترك الموارد الطبيعية في وضع يسمح لها بتلبية احتياجات الأجيال القادمة. لكن مايكل نيدهام يذهب أبعد من ذلك ليقول: إن التنمية المستدامة هي القدرة على تلبية احتياجات الحاضر مع المساهمة في تلبية احتياجات المستقبل. وهذا يعني أن مسؤولية الجيل الحالي لا تقتصر على عدم استنزاف الموارد الطبيعية وحماية البيئة فقط، بل وإصلاح الخلل في التوازن البيئي الذي حدث في الماضي.^(٣)

ركز تقرير برونتلاند على ضرورة إعطاء أولوية خاصة لتلبية احتياجات فقراء العالم الأساسية، وإعادة النظر في طرق استخدام التكنولوجيا والنظم الاجتماعية التي تحد من قدرة البيئة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل؛ كما ركز على ترابط القضايا البيئية وقضايا التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن «البيئة لا توجد في فراغ يعزلها عن أفعال الإنسان وطموحاته وحاجاته... إن البيئة توجد حيث نعيش، وإن التنمية هي ما نفعله جميعاً محاولين تحسين مستوى حياتنا. لذا لا يمكن فصل الاثنين عن بعضهما.» في عام ٢٠٠٥ جاء بيان هيئة

الأمم المتحدة الذي صدر عن قمة العالم ليقول: إن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة عناصر: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وإن هذه العناصر تعتمد على بعضها، وتؤثر في بعضها. مع أهمية هذه العوامل وضرورة تحقيق توازن فيما بينها، إلا أن التنمية المستدامة تشمل أموراً أخرى قد يصعب تحقيق تنمية مستدامة من دون أخذها في الحسبان.

ومن تلك الأمور: قضية التنوع الثقافي التي أثارها الشعوب التي قام الغرب باستعمار بلادها، ودور الثقافة في مواقف المستهلكين والمنتجين. وقد جاء الإعلان العالمي لتنوع الثقافات الذي صدر عن اليونسكو في عام ٢٠٠١ ليقول: إن «التنوع الثقافي ضرورة للإنسانية كالتنوع النباتي للطبيعة... إنه أحد أسس التنمية، ليس في مفهومها الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً كأداة لتحقيق الازدهار الثقافي والوجود الأخلاقي والنفسي.» ولقد تبع ذلك إضافة التنوع الثقافي إلى عناصر التنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة^(٤). وفي الواقع، يصف تعبير الاستدامة حالة متغيرة تتخيل وضعا معيشياً مرغوباً وطريقة حياة يتمناها الإنسان في حالة توازن، لكن ما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكناً غداً، ما يعني أن التنمية المستدامة هي حالة معيشية متغيرة، ما يفرض النظر إليها بوصفها عملية تطور تتغير بتغير الظروف وتقدم العلم وتقادم الزمن.

لما كانت كل قضية عامة تجسد إشكالية مثيرة للجدل، فإن الخلاف حول التنمية المستدامة تسبب في تبلور ثلاث وجهات نظر يغلب عليها طابع التناقض، ويدور الخلاف حول ما يجب أن يكون عليه الموقف من التنمية المستدامة مفهوماً وهدفاً. وفيما يقول التيار الذي يدافع عن مصالح الشركات الكبرى وينادي بحرية الأسواق إن التنمية المستدامة مفهوم غامض قد يدفع الدولة إلى سن تشريعات تحد من الحريات الشخصية وحرية الأسواق وتلحق الضرر بالاقتصادات الوطنية، يقول التيار الذي يدافع عن البيئة ويطالب بحمايتها إن على الدولة أن تتدخل للحد من معدلات النمو الاقتصادي ومنع الشركات من تلويث البيئة واستغلال الفقراء. أما التيار الثالث فيقول إن التنمية المستدامة توجب قيام الدول المتقدمة بتقليص حجم اقتصاداتها كي تُفسح المجال للدول الفقيرة لتنمية أوطانها ورفع مستوى معيشة سكانها.

يقول روبرت كيتس إن ما يوصف بالتنمية المستدامة ليس سوى مفاوضات تستهدف التوصل إلى حلول لقضايا البيئة والاقتصاد والتنمية الإنسانية بين مجموعات عديدة ذات أهداف متناقضة، لقد استطاعت تلك المفاوضات جمع الدول الفقيرة والغنية معاً، وتمكينها من التوصل لتفاهات مشتركة؛ إذ قبل قيام مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة الذي انعقد تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة بالتصديق على بيان مشترك في عام ١٩٩٢ كانت الدول الفقيرة تنظر إلى دعوات حماية البيئة على أنها محاولات لحرمانها من التنمية، فيما كانت الدول الغنية تنظر إلى خطط التنمية في الدول الفقيرة على أنها عمليات تهدد البيئة وثرواتها التي لا تعوّض. وهذا يعني أن مفهوم التنمية المستدامة استطاع التوفيق بين طموحات الدول الفقيرة في التنمية، ورغبة الدول الغنية في حماية البيئة.^(٥)

من ناحية ثانية، اتجه المروجون لفكرة حماية البيئة بعد صدور كتاب حدود النمو إلى ربط البيئة بالسكان، ما جعل إدارة الموارد الطبيعية وإدارة الموارد السكانية تغدو قضية واحدة ذات شقين، وضرورة من ضرورات التنمية المستدامة. لذلك تكاثرت الكتب التي نادى بضرورة الحد من الزيادة السكانية باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لحدوث تحسّن في مستوى حياة الفقراء واستمرار التقدم في العالم. ومع أن القضية السكانية تشكل معضلة تنموية، إلا أنه ليس لدى أي جهة معلومات كافية لتحديد معدل الزيادة السكانية أو معدل النمو الاقتصادي المطلوب لتحقيق تنمية مستدامة. وفي الواقع، هناك أسباب كثيرة تجعل من الصعب التوصل إلى معادلة تضمن حدوث تنمية مستدامة في أي دولة، من بينها تصاعد إنتاجية عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأسمال، وإمكانية إحلال المعرفة محل كل عنصر من عناصر الإنتاج بشكل جزئي، وتزايد بعض الموارد الطبيعية واستنزاف بعضها الآخر. لكن من الواضح أن الفقراء بحاجة لكميات أكبر من الغذاء، والأثرياء بحاجة لكميات أقل من الطعام، والشركات بحاجة للتوقف عن إنتاج بضائع مضرّة بالصحة والبيئة مثل السجائر والكثير من الكيماويات. ما يجعل شعار «التنمية البشرية المستدامة» الذي رفعه برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه الجهات المعنية بقضايا الحاضر والمستقبل.

ليس هناك شك في أن التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة حقق نجاحات جيدة في مجال حماية البيئة وتوعية الشعوب بأخطار التلوث، لكن تقلبات المناخ تشير إلى أن العمل في مجال التنمية الإنسانية لم يُحقق غير القليل؛ إذ بعد مرور نحو ٤٨ سنة على صدور كتاب حدود النمو، وأكثر من ٣٣ سنة على تقرير برونتلاند، تشير مختلف المؤشرات إلى أن سوء توزيع الثروة في العالم في تزايد، وأن الكثير من سكان العالم يعانون نقص الغذاء والخدمات الأساسية. وعلى سبيل المثال، هناك نحو ٢٠ مليون أمريكي اليوم لا يستطيعون توفير الغذاء ليومهم.

نظرية التنمية المستدامة

كما أشرت سابقاً، هذه نظرية قمت بتطويرها في ضوء خبرتي بحياة المجتمع الزراعي التقليدي ونظريتي في صنع التاريخ؛ إذ على الرغم من تعرض المجتمع الزراعي قديماً لأفات وكوارث طبيعية كثيرة، إلا أنه عاش حياة خالية تقريباً من المجاعات وحالات الفقر المدقع. لقد استطاع المجتمع الزراعي أن يحقق تنمية مستدامة من خلال فلاحه المزيّد من الأرض، وإقامة السدود، ورفع مستوى التكنولوجيا، وتبني ثقافة تقوم على القناعة. ففيما كانت أعداد السكان تنمو ببطء شديد كانت احتياجاته تتزايد ببطء أيضاً، ما جعل الحياة تسير بشكل طبيعي. لهذا يمكن القول إن التنمية المستدامة تتحقق من خلال إقامة توازن بين الموارد الطبيعية، بمن فيها البيئة، والتكنولوجيا، والسكان، والثقافة. في المقابل، جاءت ثقافة الاستهلاك والتبذير الأمريكية، وانتقالها إلى دول العالم بينما كان مستوى الخدمات الصحية يتحسن بشكل مضطرب، لتحدث خللاً في التوازن الذي عرفته المجتمعات الإنسانية قديماً. فقد تسبب في رفع معدلات النمو في سكان العالم الثالث بالذات، وتنامي احتياجاتهم، وبالتالي زيادة الضغط على الأراضي الزراعية ومصادر المياه، ما أدى إلى شيوع الفقر وتكرار المجاعات. ومع أن كل المجتمعات الصناعية نجحت في رفع كفاءة الإنتاج، وإحلال المعرفة جزئياً مكان الأرض والعمل ورأس المال، إلا أن السطو على ثروات الشعوب الفقيرة وتبديد مصادر الطاقة، وإهمال البيئة جعل العالم يفشل في تحقيق تنمية مستدامة منذ ميلاد المشروع الاستعماري الغربي.^(٦)

مع وصول عصر العولمة وحرية التجارة والاستثمار في تسعينيات القرن العشرين، غزّت ثقافة الاستهلاك الدول النامية عامة، ما تسبب في رفع مستوى التوقعات الشعبية وزيادة الطلب على مختلف المنتوجات الغذائية والآلات والمعدات والخدمات من دون أن يرافق ذلك جهد مواز لتنمية اقتصادات تلك الدول. وهذا تسبب في استنزاف المزيد من الموارد الطبيعية، وإلحاق ضرر بالغ بالبيئة، وتقويض الثقافات التقليدية التي توخّت القناعة. وقد نتج عن هذا التطور تكرار الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية والحروب، وتقويض قدرات اقتصادات الدول النامية على تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية للسكان. وهذا يعني أن الوصول إلى تنمية مستدامة يحتاج إلى استراتيجية تنمية تعيد التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والبيئة والتكنولوجيا والثقافة في كافة الدول؛ إذ إن ترابط مختلف أجزاء العالم وشعوبه بعضها ببعض، وانتقال تلوث البيئة من دولة لأخرى، وارتفاع معدلات هجرة البشر عبر الحدود الدولية يجعل التنمية المستدامة قضية عالمية وليست وطنية. لكن علينا أن ندرك أن ما حدث من تطور بالنسبة لكل عنصر من عناصر معادلة التوازن يوجب النظر إليه في ضوء الواقع وتوقعات المستقبل، وليس الماضي.

تعتمد التنمية المستدامة بالدرجة الأولى على التحكم في عاملي الزيادة في السكان والتطور الثقافي. أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا فقد أصبح من غير الضروري العناية بها، لأنها تتحسن باستمرار وتسهم بفاعلية في رفع إنتاجية العامل والأرض ورأس المال على السواء. مع ذلك، نحتاج لتطوير تكنولوجيا جديدة تعزز قدرة الإنسان على حماية البيئة، وتقوم بتوجيه النشاطات الاقتصادية لخدمة البشرية وتحسين فرص السلام. وإذا كان رفع مستوى التعليم وتحرير المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في سوق العمل هو المدخل لخفض معدلات الزيادة في السكان، فإن تطوير عادات وقيم ومواقف جديدة هو المدخل لخفض معدلات الاستهلاك والعناية بالبيئة والاهتمام بالصحة الوقائية والادخار؛ إذ إن بإمكان التعليم والتثقيف إقناع قطاعات كبيرة من الناس بأن الهوايات والهنو والريضة والقراءة أكثر متعة وفائدة من الاستهلاك العبثي وتقليد الشعوب الأخرى. كما أن رفع مستوى التعليم وتطوير الثقافة يخلق وعياً مجتمعياً يقود إلى الاهتمام بالبيئة، ورفع إنتاجية العامل وزيادة معارفه العلمية والفنية، ودفعه نحو

الإنتاج بعيداً عن الاستهلاك المفرط الذي يضر بالصحة. لذلك لا بد أن يُنظر إلى التنمية بوصفها مشروعاً إنسانياً يُشاد على مراحل ضمن ثلاثة فضاءات مختلفة، ولكن متكاملة:

١. الفضاء الأول هو الفضاء الأممي، ويتم الاتفاق فيه على مبادئ عامة وأهداف تموية محددة، ومعايير بيئية تتبناها الدول المختلفة وتلتزم بها الشركات، وهذه عملية تسير بشكل طبيعي إلى حد ما، مع أن هناك الكثير من التساؤلات حول قدرة المعايير المعتمدة الآن على الحكم على مدى ما نحققه من تقدم على الطريق نحو الأهداف المنشودة.^(٧)

٢. الفضاء الثاني هو الفضاء الوطني، ويتم فيه العمل على إعادة التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والثقافة والتكنولوجيا في الدول النامية. ولما كانت نسبة كبيرة من شعوب هذه الدول ما تزال تعيش في عصور ما قبل العولة والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فإن إقناعها بسياسات تعليمية وثقافية واجتماعية تستهدف خلق توازن مجتمعي يؤدي إلى تنمية مستدامة تبدو ممكنة إذا توفرت الإرادة الدولية والوطنية.

٣. الفضاء الثالث هو الفضاء الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني، ويتم فيه العمل على تطوير الثقافات بهدف خفض معدلات النمو في السكان والإنفاق على الجيوش، والتوجه نحو الادخار، والعناية بالبيئة ونوعية التعليم وتحرير المرأة. وفي ضوء ما يجري في الدول الصناعية من تطورات يبدو أن العمل على تحقيق معظم هذه الأهداف يسير بشكل طبيعي، وذلك باستثناء أمريكا؛ إذ إن السياسة الاقتصادية التي تشجعها الدولة وتبناها الشركات تبدو عاجزة عن تحقيق معدلات نمو معقولة في غياب ثقافة الإسراف والتبذير والإنفاق الكبير على شؤون الأمن.

تتجه معدلات الاستهلاك في الدول الصناعية الغربية عامة إلى التراجع بسبب انخفاض الزيادة في السكان أو توقفها وتساعد نسب كبار السن وزيادة الوعي البيئي، فيما تستمر ثقافة الاستهلاك في أمريكا على حالها. وهذا يعني أن التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والثقافة والتكنولوجيا يسير بثبات في دول الغرب الصناعية، فيما يتعثر في أمريكا. إضافة إلى ذلك يتعرض الشعب

الأمريكي إلى ثقافة تقوم على الخوف والتخويف، تشيعها النخب المهيمنة على السياسة والاقتصاد والإعلام بهدف احتكار السلطة وتبرير الإنفاق الكبير على الجيوش وأجهزة الاستخبارات، والهيمنة على معظم شعوب العالم ونهب ثرواتها. وهذا يعني أنه ليس بإمكان أمريكا في ظل السياسة الراهنة الإسهام في تقدم المسيرة الإنسانية نحو تنمية مستدامة، لكن المجاعات والحروب الأهلية وعمليات التطهير العرقي التي تعرضت لها شعوب فقيرة عديدة من ناحية، والأزمات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الدول الغنية من ناحية ثانية، تجعل التنمية المستدامة هي المعركة التي لا يمكن تحقيق سلام أو رخاء أو أمن في العالم من دون أن نكسبها.

كان الاستهلاك في بلاد العرب حتى منتصف القرن الماضي يعكس الوجه الآخر للإنتاج، ما يعني أن الإنتاج كان يسبق الاستهلاك، لأن العمل والإنتاج يوفر المال اللازم لشراء ما يرغب الإنسان في شرائه من بضائع وخدمات. لكن المعادلة هذه انقلبت رأساً على عقب بسبب الطفرة النفطية أولاً، واتساع نطاق الهجرة العمالية داخل الوطن العربي وخارجه ثانياً؛ الأمر الذي جعل ثقافة الإنتاج تتراجع لحساب ثقافة الاستهلاك التي طغت على حياة المجتمع العربي. فكل عامل وموظف مهاجر له عائلة وأقرباء في بلده يقوم بدعمهم مالياً، الأمر الذي مكّن بعض الناس من العيش حياة رفاة من دون أن يعملوا يوماً واحداً في حياتهم، وهكذا تم فصل ثقافة الإنتاج عن ثقافة الاستهلاك إلى حد كبير. وفي الواقع تشكل التحويلات المالية من الخارج أول أو ثاني أهم مصدر لدخل العديد من الدول العربية مثل المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين. وبسبب التقليد والتقاليد، فإن إقبال العامل العربي على مزاوله بعض المهن تراجع، وشعوره بقيمة العمل تدهورت، ما جعل إنتاجيته تنخفض. وفي ضوء تنامي التطلعات الاستهلاكية وتراجع القدرة الإنتاجية فإن سلوكيات معظم الناس وأخلاقياتهم تدهورت، ما أدى إلى خلق بيئة ثقافية اجتماعية مواتية لشيوع الفساد والاحتيال والانتهازية. وحين تفقد الثقافة قدرتها على معرفة الفرق بين سلوك يعكس ذكاء وفطنة، وسلوك آخر يعكس خبثاً وانتهازية؛ بين موقف يعكس أمانة مع النفس وإخلاصاً للوطن، وموقف يعكس انتماء عشائرياً

ومذهبياً، فإن من الطبيعي أن تتعمق الفجوات الثقافية والاجتماعية بين الناس، ويتخلف الاقتصاد، وتضعف وحدة الشعب وانتماء المواطن لوطنه.

ما دامت التنمية المستدامة قضية عالمية، وأنه ليس بالإمكان تحديد معدلات النمو الاقتصادي أو السكاني التي يوجبها التوازن بين عناصر التنمية، فإن على دول العالم أن تسترشد بالتجارب التي حققت توازناً في الماضي. لذلك نقترح أن تُصنّف دول العالم إلى ٤ مجموعات حسب مرحلة التطور الحضاري والتقدم العلمي، ومعدل الدخل الفردي، ونسب التعليم والأمية والبطالة والفقر، ومعدلات التزايد السكاني. الدول الأكثر تقدماً تلتزم بمعدل نمو يساوي ٢٪ سنوياً، والدول الأكثر تخلفاً تلتزم بمعدل نمو لا يتجاوز ٦٪ سنوياً، ومجموعتي الوسط تلتزم بمعدلات نمو تساوي ٣٪ و ٤٪. وهذا يجعل معدل نمو الاقتصاد العالمي في حدود ٣٪ سنوياً. وفي ضوء تجربة العالم خلال ربع القرن الماضي، يمكن للتطور التكنولوجي وحده أن يضمن تحقيق هذه الأهداف من دون حاجة للمزيد من الموارد الطبيعية أو القوى البشرية، أو إلحاق المزيد من الضرر بالبيئة. أما قضية التزايد السكاني فلم تعد مشكلة عويصة كما كان عليه الحال قبل عقود، فمعدل الزيادة في سكان العالم انخفض إلى ١، ١٪، وأنه من المتوقع أن يقل عن نصف الواحد في المائة في عام ٢٠٥٠، كما أن هناك نحو ٦٠ دولة يتناقص عدد سكانها، أو تقل نسبة النمو السكاني فيها عن نصف الواحد في المائة. أما العالم العربي فإن معدل النمو السكاني فيه وصل إلى ٩، ١٪ فقط.

مع ذلك، هناك حاجة لتمكين الدول الفقيرة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعارف العلمية المتعلقة برفع إنتاجية الأرض والعامل بتكلفة معقولة؛ وحاجة لضمان استخدام التكنولوجيا لتعزيز السلم العالمي وتحسين نوعية الحياة، وليس لشن الحروب، وتدمير حياة الإنسان والحيوان، والإضرار بالبيئة. كما أن هناك حاجة لتحقيق بعض العدالة في توزيع الدخل، ما يفرض على المجموعة الدولية أن تتفق على مدى التفاوت المقبول بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الدول، وتحديد فترة زمنية للوصول إلى النقاط التي يتم الاتفاق عليها، مع ضمان وجود ما يكفي من الفوارق لتحفيز الناس على العمل والحفاظ على ديناميكية الاقتصاد. لكن إعادة التوازن اليوم تحتاج لنشر الوعي البيئي بين

عامة الناس، وحثهم على تغيير بعض عاداتهم، خاصة الموقف من المرأة وحقوقها، والعمل والوقت والاستهلاك. كما أن هناك حاجة ماسة لإحداث تحولات ثقافية واجتماعية عميقة في المجتمع تخلق بيئة مواتية لنهضة مجتمعية شاملة تشمل الاقتصاد والثقافة والسياسة والعلوم والتعليم.

إن على شعوب العالم عامة أن تبتعد عن الإسراف والتبذير، وأن تتوجه بدلاً من ذلك نحو مساعدة الفقراء والعناية بالبيئة، وممارسة الجزء الأكبر من نشاطاتهم الترفيهية في حَضْن الطبيعة بعيداً عن التدخين وغيره من نشاطات مُضِرَّة بالصحة. إن الاستهلاك يخضع لقانون «العوائد المتناقصة»؛ إذ بعد الوصول إلى نقطة محددة، تصبح كل زيادة في الاستهلاك تعود على المستهلك بفوائد أقل من السابق، ما يجعل إحساسه بالسعادة يتقلص، وشعوره بالتخمة يتزايد، وتبدأ صحته في التدهور التدريجي. ومع أنه من السهل التوصل لتنمية مستدامة في ظل التطور المتسارع في المعارف العلمية والتكنولوجية والوعي، إلا أن على المجموعة الدولية أن تقوم بمعالجة ثلاث قضايا مهمة قبل أن يتسبب التزايد السكاني في العالم الثالث في وقوع حروب تقتل الملايين وتشرد الملايين وتعيد البيئة إلى الوراء عشرات السنين:

١. تصحيح الخلل في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع الواحد وبين الدول.
٢. رفع مستويات التعليم والوعي في المدارس والجامعات، مع التركيز على العلوم الإنسانية.
٣. خفض معدلات الإنفاق على الجيوش إلى النصف خلال فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات.

يحتاج تحقيق الهدف الأول إلى قيام كل دولة بتضييق فجوتَي الدخل والثروة خلال بضع سنوات، وقيام المجموعة الدولية بتطوير نظام اقتصادي دولي جديد يعكس اتجاه زيادة ثراء الأثرياء وتكريس بُؤس الفقراء. أما الهدف الثاني، فلا بد أن يأتي من خلال حملة دولية توفر فرص التعليم للمرأة في الدول النامية وتمكينها، وإحداث تحولات اجتماعية ثقافية واسعة في كافة الدول. ففيما تحتاج الدول النامية إلى تغيير مواقف شعوبها من العمل والوقت، تحتاج الدول الثرية لتغيير عادات مواطنيها الاستهلاكية. من ناحية أخرى، تحتاج كل الدول إلى

خفض الإنفاق على السلاح والجيوش واستبدال ثقافة الخوف والتخويف بثقافة السلم والتكافل؛ إذ لا يمكن لدولة مثل أمريكا تُنفق نحو ٥٪ من ناتجها القومي على شؤون الأمن أن تعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في تحقيق تنمية عالمية مستدامة.

استراتيجية لتنمية مستدامة

التنمية عملية مجتمعية شمولية واعية تحتاج إلى حُطة واضحة ذات أهداف محددة، تُشخص العقبات التي تعترض طريق التنمية، وتحدد التضحيات التي يكون على المجتمع تقديمها لتحقيق أهدافه، وتشمل الاستراتيجية تصورا للمستقبل الذي تسعى لصنعه، وبرامج عملية لنقل المجتمع من الواقع الذي يعيش فيه إلى المستقبل الذي يحلم به. وهذا يعني أن الاستراتيجية التنموية هي مجموعة إجراءات متكاملة، تشمل برامج استثمارية وتحولات سياسية وثقافية وترتيبات قانونية وإدارية تستهدف تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية وعلمية واجتماعية مرغوبة من قبل المجتمع بطرق سلمية. أما الاستراتيجية الناجحة فهي الحُطة التي تملك قدرة على إقناع الشعوب المعنية بالمشاركة الفاعلة في العملية التنموية بوصفها أفضل الطرق وأقصرها لتحقيق أهدافهم الذاتية والوطنية. وهذا يعني أن على الاستراتيجية أن تختار أهدافاً واقعية، وتحدد أولويات في مقدورها إعادة الأمل لمن يعاني اليأس، وتمارس عملها بشكل يعطي دوراً لكل فرد وجماعة، ووعداً بحصة عادلة من الإنجازات المتوقعة.

وفي الواقع لا يمكن حدوث تنمية مجتمعية من دون عدالة اجتماعية، ولا يمكن ضمان العدالة من دون القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي، وتأمين حقوق المشاركين في العملية التنموية. من ناحية ثانية، ليس بالإمكان إحداث تغييرات سياسية تضمن الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات من دون حدوث تحولات اجتماعية وثقافية تعيد تفسير التقاليد والقيم والمواقف المتوارثة بشكل يُمكن المجتمع من إدراك معنى الحرية وأهميتها في حياته. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان تحقيق تنمية مُستدامة إلا ضمن عملية تقوم بتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية، وتغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بشكل يحقق العدالة والمساواة والحرية. وهذا يتطلب

من الناس أن يدركوا أن تعديل مواقفهم وتغيير تقاليدهم تمثل شروطاً أساسية للحصول على ما يشتهون من مُتَع الحياة، وخطوة لا بد منها للنمو الذاتي وتحقيق ما يصبون إليه من أهداف.

يشير تاريخ التطور الحضاري بدءاً بالمجتمع القبلي ومروراً بعصري الزراعة والصناعة إلى أهمية العامل الاقتصادي والتحويلات الاجتماعية والثقافية في تحقيق القفزات الحضارية؛ إذ فيما لعب العامل الاقتصادي الدور الأهم في تمكين المجتمع الأوروبي من اجتياز عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، لعب العامل الاجتماعي الثقافي الدور الأهم في تمكين اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والصين من التحول من عصر الزراعة إلى الصناعة، لكن التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية التي مرت بها أوروبا جاءت ضمن عملية تحوُّل مجتمعية واسعة شملت أوجه الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما أن التحويلات الثقافية والاجتماعية التي مرت بها دول آسيا الصناعية جاءت أيضاً ضمن عملية تحوُّل مجتمعية شملت أوجه الحياة الاقتصادية والتكنولوجية. وهذا يعني أن التحويلات الثقافية والاجتماعية تملك القدرة التي تملكها التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية على قيادة عملية التنمية وتحفيز المجتمع على التغير والانتقال من عصر حضاري لعصر آخر أكثر رقيّاً ورفاهية. وفي الواقع، ليس هناك مجتمع تقليدي استطاع أن يدخل عصر الصناعة من دون المرور أولاً بفترة تحوُّل ثقافية اجتماعية، وليس هناك مجتمع مرّ بتجربة تحوُّل ثقافية اجتماعية وفشل في اقتحام عصر الصناعة وتحقيق قفزة حضارية. وهذا يعني أن التنمية المجتمعية من الممكن أن تبدأ بالتطور الاقتصادي التكنولوجي أو بالتحوّل الثقافي الاجتماعي، لكن الانتقال الحضاري لا يكتمل من دون حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية تخلق مجتمعاً جديداً ذا اقتصاد مختلف، وثقافة مختلفة، ومؤسسات وهياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف عما سبقها من هياكل ومؤسسات.

إن هيمنة الدولة على حياة المجتمعات التقليدية التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة يجعلها أهم القوى المؤثرة في عمليات التغيير والتنمية. فالدولة تسيطر على الشؤون الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلام، ما

يجعلها تسيطر على كافة الأطر المجتمعية التي تنشط القوى الفاعلة في المجتمع من خلالها. وهذا يعني أن تدخل الدولة ضروري لرسم برامج العمل المطلوبة لإحداث تحولات اجتماعية وثقافية تخلق بيئة مواتية لحدوث نهضة مجتمعية، ففي اليابان والنشيلي وكوريا الجنوبية والصين جاء قرار التوجه نحو التصنيع والحداثة وتطوير القيم والتقاليد بناء على قرار من الدولة، ما أدى إلى حدوث ما تعيشه تلك المجتمعات اليوم من تنمية وتقدم.

من ناحية أخرى، تسببت نظم المواصلات الحديثة التي تتميز بتواضع التكلفة وارتفاع الجودة، ونظم الاتصالات عبر الأقمار الصناعية التي تتميز بالسرعة الفائقة والكفاءة العالية في حدوث تطورات اجتماعية وثقافية واقتصادية غير مسبوقه. ولقد نتج عن تلك التطورات ربط اقتصادات دول العالم بعضها إلى بعض بروابطٍ مصلحية جعلتها تُشكل اقتصاداً واحداً ذا وحدات مختلفة، تشكل الشركات العملاقة الأجزاء الأهم فيها. ومما ساعد على توحيد اقتصادات مختلف الدول قيام الحكومات الغربية، أحياناً تحت ضغوط الشركات عابرة القارات وأصحاب المصالح الخاصة، بتدويل أسواق المال والاستثمار والتجارة، ما جعل العولمة تغدو عملية مجتمعية تنشط على كل الصعيد بطريقة تلقائية لا تعرف حدوداً سياسية، ولا تعترف بسيادة وطنية. ومع تواصل تلك التحولات، وجدت الثقافات الوطنية نفسها تسير نحو المزيد من التفاعل والتلاقح والمحاكاة، ما تسبب في انتقال الأفكار والمعلومات على اختلاف أنواعها من بلد لآخر، ومن مجموعة ثقافية لأخرى. وهذا يجعل من غير الممكن نجاح تجربة تنمية في بلد يحاول عزل نفسه عن العالم، أو نجاح قطاع اقتصادي أو حزب سياسي في قيادة عملية تنمية بمفرده. وفي الواقع، حين يقتصر التحول الاقتصادي على منطقة دون غيرها، أو على صناعة أو فئة اجتماعية معينة فقط، فإن الفوارق الطبقيّة والثقافية تزداد اتساعاً، ويدخل الاقتصاد المعني مرحلة الازدواجية، وتختفي العدالة في توزيع الموارد المتاحة وعوائد العملية الإنتاجية، وتتعرض استراتيجية التنمية، وتفشل في تحقيق أهدافها المجتمعية.

ومع أن التنمية المستدامة يصعب تحقيقها على المستوى الوطني، وأنها بحاجة لتنسيق إقليمي ودولي، إلا أن التغيير المطلوب في المرحلة الأولى هو إحداث تحولات ثقافية واجتماعية وسياسية في كل دولة نامية، وفي مقدمتها الدول العربية. وهذا

أمر مطلوب من أجل خلق بيئة مواتية لحدوث تنمية اقتصادية، ما يعني أن العمل على المستوى الوطني يجب أن لا ينتظر التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي، بل عليه أن يأخذ زمام المبادرة ويبدأ عمليات التحول الثقافية والاجتماعية، وإعادة هيكلة نظم التعليم والبرامج الدراسية على كافة المستويات. إن نقطة البدء في إحداث نهضة عربية تكمن في تطوير الثقافة العربية، بما في ذلك نظم التعليم وطرق التفكير، والمواقف من العمل والوقت والحياة، وذلك بالتركيز على المسؤولية الفردية والجماعية، وثقافة الإنتاج والإدخار والاستثمار، والابتعاد عن ثقافة السيجارة والأرجيلة والتبذير والاستهلاك وأطر العمل العشوائية والمذهبية.

لما كان من الصعب أن تتغلب دولة بمفردها على عاهات الفقر والظلم والتفرقة العنصرية وتلوث البيئة، وتجسير فجوتي الدخل والثروة بين الفقراء والأثرياء، فإننا نقترح إسناد دور أكبر لهيئة الأمم المتحدة في العناية بالبيئة، والعمل على إنهاء الحروب، وحل النزاعات العالقة بين الدول بطرق سلمية، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة والحرية لجميع البشر. ويأتي هذا الدور من خلال سنّ تشريعات دولية تلتزم كافة الدول بتطبيقها واحترامها، فمصلحة كل شعب ونخبة حاكمة لم تعد قضية خاصة أو وطنية، وإنما قضية إنسانية عالمية لأن مصالح الشعوب والشركات والنخب الحاكمة مترابطة مع بعضها بعضاً. ولنا في جائحة كورونا وأزمة الكساد الكبير، والإرهاب، والدول الفاشلة، وهجرة الفقراء وضحايا الإرهاب والعاطلين عن العمل إلى أوروبا وأمريكا وعدة دول شرق أوسطية وآسيوية وإفريقية أمثلة صارخة تشهد على حاجتنا الماسّة لنظام اقتصادي جديد عادل، وقوانين تحمي الضعفاء، وتحارب الفساد وتجار المخدرات والبشر، وتعمل على إنهاء النزاعات وتحقيق سلم عالمي يتيح لكل إنسان أن يعيش حياة كريمة ويحقق ذاته.

وتشمل القوانين والترتيبات الدولية المقترحة ما يلي:

1. تشكيل لجنة دولية دائمة لحل النزاعات القائمة اليوم وما قد يستجد من نزاعات بين الدول تتعلق بالحدود والوجود والمصالح. وعلى هذه اللجنة أن تشكل فرق عمل من مهنيين متخصصين في القانون الدولي، والشؤون السياسية، والمصالح الاقتصادية، والمعاملات المالية. وتكون قرارات هذه اللجنة ملزمة لكافة الأطراف المعنية بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، مع تعطيل العمل بحق الفيتو بالنسبة لهذه القضايا.

٢. تشكيل مؤسسة دولية لمكافحة الجريمة ومطاردة العصابات المتورطة في تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتقديمهم للعدالة. مع ذلك، يمنح أفراد جميع العصابات العفو للعيش في بلد آخر والاحتفاظ بأموالهم مقابل إعطاء المؤسسة سجلاً كاملاً لجرائمهم وأسماء شركائهم وكيفية قيامهم بنقل أموالهم من مكان لآخر وأسماء المؤسسات التي تعاونت معهم. وفي حال الموافقة، يتعين على كل منهم أن يخضع لبرنامج تأهيل مدته سنتان لإعداده للعيش في وطنه الجديد بصورة طبيعية.
٣. العمل على اجتثاث الفساد السياسي والاقتصادي، وذلك باتخاذ قرار أممي ينص على أن الفساد السياسي والاقتصادي جريمة بموجب القانون الدولي، وإنشاء محكمة عليا، بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الجريمة، لتقديم المتهمين للمحاكمة.
٤. وضع جميع الدول على طريق العدل والديمقراطية بسنّ قوانين تنص على قيام جميع الدول بتعديل دساتيرها لتنص على تحديد ولاية رئيس الدولة ورئيس الوزراء بمدة أقصاها ١٠ سنوات، وتحويل الممالك إلى ملكيات دستورية في غضون فترة محددة؛ إذ يجب أن تكون لحرية الناس الأولوية على حرية الطغاة.
٥. تجميد عضوية كل دولة ترفض هذه القوانين في هيئة الأمم والمنظمات التابعة لها، وحرمانها من الحصول على معونات وقروض من المنظمات الدولية والبنوك الأجنبية.

الهوامش

- 1- Making Globalization Work, Joseph Stiglitz, 2006, 26).
- 2- www.un-documents.net/ocf-02.3- Michael Thomas Needham; A Psychological Approach to a Thriving Resilient Community, International Journal of Business, Humanities and Technology, vol. 1 no. 3. NY, USA)
- 4- Wikipedia-sustainable development.
- 5- (Robert Kates, 3-12).

٦- راجع كتابينا:

A Theory of Sustainable Sociocultural and Economic Development; (Palgrave Macmillan, 2018) and Global Economic and Cultural Transformation: The Making of History; (Palgrave Macmillan, 2013).

- 7- See Joy E. Hecht; Can Indicators and Accounts Really Measure Sustainability? Considerations for the U.S. Environmental Protection Agency, www.scribd.com.

حضرية في الهوية

د. وفاء الخضراء*

التحولات المتسارعة وتأثيرها على الهوية

ما يجري في مجتمعنا من تسارع في الأحداث قد يتطلب الإلمام بالتحولات التي طرأت على عالمنا مؤخراً، ومن أهمها ما يتصل بالعقل وتفاعلاته، والهوية واستراتيجياتها في استحضار تاريخها وفي تأطير طقوسها وأعرافها.

لم يعد ما يتعرض له عقل الإنسان وبنيتة الجيولوجية والهوية مقيداً، فالعقل والهوية يتقاطعان مع عوالم تمتد إلى ما بعد الحدود التقليدية التي يخمن البعض أن تلك العوالم سمحت لهما بكسر قيودهما كلها ليتقاطعا مع الفضاء (الغوريثم) الخوارزمية، الذي صار امتداداً للعقل، وبالتالي لعالم لامتناه من المعلومات، ولأدبيات متنوعة من الأخلاقيات والخيالات، وسقف عالٍ لحرية الاختيار والتعبير بمرونة متناهية لإعادة إنتاج الذات. وهنا ظهر بُعد جديد لرقمنة الهويات وتكنولوجيا إنتاج الذات.

أما المساحات المحددة «بسوسيوجغرافية» المكان والزمان، ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالدولة، والتي تشكلت عبر تاريخ طويل من خيالات الإنسان «لتنظيم» فضاءه وأشكال تبادل المنافع «والمقايضة» المجتمعية، فقد أصبحت متداخلة مع الفضاء الافتراضي. وهذه المساحات المتداخلة خلقت تحديات وفرصاً جديدة أيضاً في إعادة تنظيم «عضوية» أفراد هذه المؤسسات وهوياتها، ساعية إلى إيجاد هندسات جديدة للعقد الاجتماعي-ذهنياً أو مادياً-من

* عميدة سابقة وأستاذة في كلية اللغات والاتصال/الجامعة الأميركية بمادبا (الأردن).

الشراكات والتحالفات والتقاطعات. ولا ننسى تأثير الثقافات السائدة أو الصاعدة التي نتفاعل معها بشكل يومي: ثقافة العشيرة، والثقافة الأبوية، وثقافة سيادة الدولة، وسوق العمل، وثقافة التحول المتسارع المنبثقة من الثورات الصناعية الراهنة والمستقبل الذي يعتريه كثير من المجهول والريبة، حتى أصبحت حدود الهوية قادرة على أن تكون عابرة لكل أشكال الحدود محدثة تناقضاً علاقاتياً مع الزمن الذي فرض ظروف تترس الهويات في خندق التاريخ أو الدين أو الطقوس والأعراف الوطنية، لتتمكن من حماية نفسها من المحو أو الإبادة الرمزية.

التقاطعات من داخل الهويات

لم تعد الهويات أحادية الأقطاب وإنما أصبحت تفرض نفسها بقوة على الساحة الحقوقية والأمنية الراهنة، خاصة التقاطعات الحادثة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة في زمن أوامر الدفاع، لغرض التوازن في حماية حريات المواطنين وحقوقهم من جهة، وللمحافظة على حاكمية الدولة والقانون ومكانتهما من جهة أخرى. إنّه تقاطع استراتيجي صعب وبحاجة الى منظومة رشيدة ليتم بيسر وأمان.

والسؤال المهم هنا هو: كيف يتقاطع هوياتياً الأمن الإنساني مع أمن الدولة؟

يفترض التصوّر السليم أن تكون العلاقة بين الأمنيين علاقة سببية وتوافقية، بيد أنّ تعقيداتهما في الوقت الراهن تتبع من الآتي:

١- الفجوة في العلاقة بين الدولة والمواطن: لا شكّ في أنّ الدولة هي صاحبة الولاية في إدارة العلاقات وتنظيمها، وهي أيضاً منتجة لمجموع أشكال علاقات القوى في المجتمع، في حين يستهلك المواطن هذه العلاقات، وقد يعيد إنتاجها داخل فضاءاته ليحدد شكل علاقته مع الآخرين. إنّ هرمية الأدوار والمواقع، التي تحكمها علاقات القوى بعيداً عن الشراكة والتشابك

المؤثر والفعال، تخلق فجوة في الأدوار فيما بينهما، بل تؤدي إلى علاقات متقاطعة مأزومة، قد تجعل من المواطن في علاقته مع الدولة «أداة» وليس غايةً، و«شيئاً» وليس جوهرًا. وهذا بحد ذاته يُشيء الهويات ليجعلها «الآخر» و«المتلقي» للسلطة.

٢- التناقض بين السياقين الأمنيين: لقد تطور مفهوم الأمن الإنساني ضمن سياقات ومفاهيم وأدوات اجتماعية ثقافية، في حين تطور مفهوم أمن الدولة ضمن الإطار السياسي المبني في مجمله على أسس التسليح والعسكرة، والتقاطع بالمحصلة سيخلق تشابكاً صعباً بين الأنسنة والعسكرة وهويتها، ولعل ذلك أحد أهم الإشكالات في العالم بأسره.

سياسات الهوية

يشكو العالم من تراجع في قياداته السياسية واتساع في فجوة الثقة بين الشعوب وحكوماتها، وإفلاس في كثير من السياسات وتخبطها. وهناك أسباب كثيرة لذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ التحول الكبير في الوعي الجمعي للشعوب، وفي حداثة منظومة الشبكات العلاقاتية والتواصلية التي تربطها في ظل تلاشي حقب الحَجْر على المعلومات والحقائق.

أضحت مطالب الشعوب وتوقعاتها أكبر من العقد الاجتماعي التقليدي، القائم على مبدأ الهرمية، الذي يربط الشعوب بحكوماتها. وتطور الوعي الجمعي للشعوب بحيث صارت تنظر إلى نفسها على أنها شريك استراتيجي للحكومات وجزء لا يتجزأ من مكونات الحاكمة، بدلاً من أن تكون تابعاً لها أو جِرمًا يسير في فلکها.

وهذا التحول لم يواكبه تحوّل يذكر في علاقة الحكومات بشعوبها؛ ولم يتبلور أي عقد حدائي ينظم هذه العلاقة الجديدة، لا بل ربما حدث العكس، فثمة أمثلة عدة من دول متقدمة وأخرى متأخرة على نخب سياسية رجعية اختطفت

المشهد، وأخذت تحكم على أسس مناهضة للديمقراطية وحقّ الشعوب في دور فاعل في الحاكمة. وهذا تطور سلبي.

ولقد بات من الضروري أن تعيد الماكنات السياسية إنتاج نفسها وإعادة هيكلتها بناها لتتناسب مع المتغيرات في حدود الأدوار والهويات والسياسات المرتبطة بالمواطنة والعقد الاجتماعي المتسق مع الواقع الجديد.

على القيادات، بمعنى أوضح، أن تشرع بتبني فلسفة مختلفة في الحاكمة تبتعد عن التمرس في ترسانة ذاتيتها وتعظيم أدواتها وسلطاتها وسيادتها.

سيادة القانون وأثره على الهويات

من أهم مفاصل تنظيم علاقة الشعوب بحكوماتها الإعلاء من شأن سيادة القانون المؤسس على مبادئ حقوق الإنسان والعدل والإنصاف، والأخذ بالحسبان المسؤولية من جهة والمساءلة من جهة أخرى، الحقوق من جانب والواجبات من جانب آخر، والمطبق بالدرجة نفسها من الحزم والحزم على الحكومات والشعوب على حدّ سواء.

بذلك يتوفّر صمام أمان يحفظ حقوق الجانبين وينظم أدوارهما؛ صمام أمان يمنع التسلط والتغوّل من طرف الحكومات، ويقي الشعوب من الظلم والقمع والخنوع، ويحول دون دخول المجتمع في حالة توتر أو تمرد أو فلتان وتوحّش.

ومن المهم التأكيد هنا أن فرض سيادة القانون من جانب الجهات المناط بها ذلك لا يكون بالفوقية والترهيب والعصا، ومن المهم أن لا يكون القانون مدخلاً للترصد والتربص وتصيّد الأخطاء والتجريم والشيطنة والبحث عن أكباش فداء وسلب كرامة الأفراد، بهدف التغطية والتعتيم على أخطاء الحكومات في المقام الأول؛ بل يكون بالتمكين والتمتين والمشاركة.

فالترهيب باسم القانون لا يبني أوطاناً ومواطنين صالحين ملتزمين، بل يبني نفوساً خائفةً مهزوزة ومرعوبة ومؤسسات مشلولة لا تقوى على العمل بأريحية وطمأنينة، وعلى أخذ زمام المبادرة والقرار الحازم والقدرة على الريادة والإبداع.

فمن الأولى أن يُمكنَّ الناس بتربية وتعليم فيه من الفكر والعلم ما يرتقي بنفوس الناس وبعقولهم، وبقِيم وأخلاقيات تسمو بسلوكياتهم وتصور أسنتهم وأفئدتهم، هنا يصبح الإنسان أحد أدوات النهوض بالمجتمعات.

وهذا يتطلب قيادات على قدر المسؤولية تتمتع برؤى ثاقبة وتجارب ناجحة وسجلات مشهود لها، لا هواة تقوم أساليبيهم على التجربة والخطأ.

لن تتمكن الحكومات من النهوض بشعبها إذا لم تهض أولاً بنفسها وبأدواتها وفلسفتها وهويتها الجامعة.

في عالم اليوم، ما يحقق نهضة اجتماعية حقيقية هو عقد اجتماعي حدائي قائم على الثقة بالشعوب والتشاركية معها والطاقة الإيجابية نحوها، الناجمة عن الحكمة والتمكين والهوية الجامعة لا القسوة والثأر.

سرد أنطولوجية الهويات في المحو

تهميش وإقصاء بعض الهويات ومنها الهويات الفرعية ما تزال سائدة في بلدان عدة من العالم، مما يؤدي بصورة أو بأخرى الى تغييب منطق العدالة والإنصاف وقيمتها، وتطبع قبول أن تكون هناك هويات مهمشة ومقصاة. وهذا بدوره خلق ثقافة بديلة لثقافة العدالة والإنصاف عابرة لكل الدول والأزمنة تعزز من التمييز والخطوة لفئة ما على حساب فئات أخرى، وجعل من الاستقواء واستباحة حقوق بعض الفئات خياراً وجودياً في بعض الدول، وهذا بدوره عزز العنف الموجه ضد الفئات «المستباحة»، فباتت المنظومة التشريعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وحتى المعرفية في بعض أشكالها مجنّدة لمن يمتلك أدوات القوة ووسائلها، مخلفة وراءها دوائر عنف وتتمرر واستقواء بشكل دائم.

فجوة الحقوق تجدها مُقَوَّنَةً ومقننة في التشريعات التي تتأثر صياغتها وبتباين تأويلها وتفسيرها تبعاً للفكر فتتخذ المنحى الانحيازي مؤثلاً لها، ومختبئة في السياسات التي تُنتج أدبياتها وإجراءاتها وأدواتها هرمياً، ومتمترسة في سوسولوجية الأدوار والهويات التي تؤثر فيها - وربما تُشكلها - علاقات القوة السائدة التي تجيز لطرف الحق في امتلاك الطرف الآخر واستباحته ضمن عقد تشريعي مسوغ للامتلاك وليس للشراكة، وأخيراً ممنهجة باسم «العادات» المجتمعية والأعراف.

وقد تكون علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل والتي يُمنح الرجل بموجبها شعوراً بالاستحقاق والاستقواء و«الخطوة» عليها، سبباً من أسباب ممارسة العنف ضدها. وهذا يمكن إضافته الى كل أشكال علاقات الهويات السائدة مع الهويات المهمّشة.

فالتفاوت الكبير في الحقوق والواجبات والأدوار بين الرجل والمرأة في البنية التشريعية والثقافية والسياسية والاقتصادية يمهد لسلوك الاستقواء المجتمعي على الأنثى، بل يجعله لبنة ثابتة في بنيان مرصوص، خاصة إذا حاولت تغيير الصورة النمطية التي تؤطر دورها إذا «تجرأت» أن تلعب دوراً قيادياً أو تعطي لنفسها حق الاختيار، وهو ما يسمى العنف البنيوي. إن الانخراط طوعاً في هذا التفاوت، والفروقات في الحقوق وفي علاقات القوة بين الجنسين والتكّيف معه سيعزز من سلوكيات العنف الموجه ضد أي فئة غير محصنة بقيم مجتمعية عادلة، وبقوانين منصفة وبفلسفة تشريعية تضمن كرامة العيش. ولهذا العنف البنيوي خاصية في القدرة على تدوير إنتاج نفسه والتشكل وإعادة التشكل من خلال تمكّنه من إدامة وجوده عبر الحقب التاريخية التي أجازت له التماهي مع كل الأنظمة الاستقوائية؛ فأصبحت المجتمعات مطبّعة لبعض أشكال العنف ومدمنة عليه.

وثمة العنف الرمزي المبطن الذي تنتجه اللغة ويولده الخطاب الإقصائي للمرأة مُحدثاً ما يسمّى في علم الاجتماع «الإبادة الرمزية» للفتيات والنساء في تراكيب اللغة ومحتواها، ومثال ذلك تغليب خطاب الذكر، مما يجعل من المساحات العامة والرسمية المفرغة من النساء والفتيات مساحات طبيعية أكثر قبولاً؛ لأنها متناغمة مع الصور الذهنية وعادات التصور والتخيل النمطي الذي شكّل من خلال «إبادة الأنثى» في اللغة والخطاب وفي محتواهما.

فالعنف الرمزي يُعبر عنه في اللغة والخطاب، والعنف البنيوي متجذر في البنية التشريعية والسياسية والاقتصادية وفي العادات والأعراف الثقافية والمجتمعية، وفي تحاوص العدالة الحقوقية، لتصبح ممارسة مقبولة ومستساغة.

فالذكور ما يزالون يتمتعون بدرجات عليا من الامتيازات، وبحصّة غالبية من مصادر المجتمع وموارده، وعلاقات القوة، وصناعة القرار، والمساحات والفضاءات العامة، بينما ما تزال الإناث يُنتَجن ويُشكّلن من خلال «الماكنة» الذكورية والثنائيات غير المتكافئة التي تضعها في فئة «الأخر»، فيغدون الأقل فرصاً وموارد، مع أن مخزوننا الأخلاقي والقيمي يملي علينا رفض الحجر على فئة لحساب فئة أخرى، فبتحديد أماكن وجود النساء والفتيات في مساحات وفضاءات مكانية محدودة، ما بين الغرفة والمنزل والحديقة والمدرسة، كما أتى في الكتب المدرسية، لهو تحديد قسري وقهري للوجود الإرادي للنساء والفتيات. النصوص المدرسية تراجعت ولم تلتفت الى النماذج التي تخطت تلك الحدود باقتدار، ولم تعترف بها.

إن التاريخ والماضي يجب أن يُستحضرا بصدق ونزاهة وبدون تزييف أو تزيين أو أدلجة. فصدق المعلومة يُنتج صدقاً في تشكيل الهويات. تفرغ التاريخ من النساء والفتيات وتهميشهن يشوه الذاكرة وعادات التصوّر والتخيّل.

فالمعلومة المشوهة قد تنتج عقولاً وهويات مشوهة، والمعلومة المؤدّجة قد تنتج عقولاً وهويات مؤدّجة، والمعلومة المزيفة قد تنتج عقولاً وهويات مزيفة، والنصوص التي تهمش وتميز وتقصي قد تنتج عقولاً وهويات إقصائية وتهميشية وتمييزية.

لأننا نريد أن نمّح أجيالنا القادمة بوصلة واضحة ودقيقة للاستقراء والاستدلال واتخاذ القرارات وحل المشكلات وتبني المواقف والاتجاهات التي تتغلب على أي صراع هويتي داخلي، عرقياً كان أم إثنياً ودينياً وجنسانياً لا بد من تشكيل هويات بناءً وإنسانية، متناغمة مع السياقات المعاصرة لحمايتها من التحول القهري، أو القسري، أو الإرادي إلى هويات حاقدة أو ناقمة. قد تلعب المناهج السليمة دوراً مهماً وبنّاء في إبرازها إلى حيز الوجود.

الثورات العلميّة وتداعياتها على الفكر والآداب

مجدولين أبو الرّب *

تُساهم التحوُّلات الكبرى التي تحصل في مجالات العلم والتكنولوجيا بإحداث نقلة في أنماط الاقتصاد والإنتاج، وفي الحياة الاجتماعيّة والفردية، وتعمل على زعزعة وثوقيّة المفاهيم والفلسفات، ممّا يتطلّب القيام بمراجعات للسرديات والأنساق السائدة، وتطالُ هذه التحوُّلات الفكر والثقافة والأدب.

فمن ناحية، شهد النص الأدبي عبر تاريخه تغييرات تزامنت مع التحوُّلات المفصليّة والتغيُّرات الكبرى، مستخدماً الوسائط التي أتاحتها كل مرحلة لتقود الإنسان نحو مزيد من التطوُّر المعرفي والاجتماعي؛ من وسائط شفاهية وكتابتية وطباعية وجماهيرية، انتهاءً بالوسيط الجديد للمعلومات والتواصل، وهو الحاسوب الموصول بالفضاء الشبكي. وفي كل مرحلة كانت هناك محاولات لاستيعاب تيّارات العصر ومواكبة تحوُّلاته، فهذه الوسائط كما يقول سعيد يقطين: «ليست فقط أدوات، أو وسائل، ولكنها علاوة على ذلك رؤيات وتصورات وتمثُّلات للعالم. فمتى تمكَّن الإنسان من تطوير وسائطه أدّى ذلك إلى تغيير رؤيته للأشياء»⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى، فقد أحدثت الثورتان الصناعيتان الأولى والثانية تغييراً في سوق الإنتاج والعمل، فابتكرت الآلات والماكينات التي تستخدم قوّة البخار في الثورة الصناعيّة الأولى، وأدخَلت الثورة الصناعيّة الثانية الكهرباء والغاز والنفط كأشكال جديدة من أشكال الطاقة إلى سوق الإنتاج والعمل.

* كاتبة ومديرة تحرير مجلة «أفكار»/وزارة الثقافة (الأردن).

ومع مرور الزمن فرض نمط الإنتاج الجديد حدوث تغيّرات اقتصادية واجتماعية انعكست على الحالة الذهنية والنفسية والروحية للفرد والمؤسسة والمجتمع، واختصرت الوقت والجهد على الأفراد والمؤسسات، وأثرت بشكل جذري في الفكر والتعليم والثقافة والفنون، واتّسع بؤابة الإبداع؛ فصارت الرواية -على سبيل المثال- أكثر الأجناس الأدبية رواجاً بعد أن كانت الصدارة للشعر والمسرحية على مدى قرون خلت، فعبرت عن هموم الطبقة الوسطى والعاملة وواقعه وحياتها اليومية وطموحاتها، وحظيت باهتمام العامة من العمال وربات البيوت، حيث صار الإنسان يجد متسعاً من الوقت، وكان العلم والتصنيع هما المدخل الأكثر فاعلية للتغيير المجتمعي والثقافي.

وبحلول الثورة الثالثة؛ ثورة الإلكترونيات والاتصالات وانطلاق الحاسبات وأتمتة الصناعة، وعصر الاتّصال الجماهيري وسيادة ثقافة الاستهلاك، شهدت سبعينات القرن الماضي بداية الحديث حول خلخلة الأسس الفلسفية التي قامت عليها السرديات الكبرى والخطابات الشمولية. فبعد صمود المفاهيم المركزية التي قامت عليها الحضارة الغربية لمدة أربعة قرون، ظهر تيار ما بعد الحداثة كتيار مضاد لعصر الأيديولوجيا والنظريات الكبرى، وتلاشت الهيمنة التي كانت تمارسها السرديات الكبرى في مقاربة تحولات العالم وأسئلته، بعد أن كانت بمثابة الدليل والمرجعية المعيارية التي تشكّل أرضية مشتركة للمجتمع لمعاينة القيم والقضايا التي تجري في الواقع.

وبرزت السرديات الصغرى أو السرديات البديلة المتمحورة حول الاهتمام بالذات وتأمين جودة الحياة للأفراد، وهي تتلخص في منظومة حقوق الإنسان بأجيالها المتعددة، وأنساقها الكثيرة حول الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت إشكالية فلسفية وفكرية تتعلق بإمكانية إطلاق أحكام القيمة على القضايا مع غياب المرجعية المعيارية. وجرت محاولات لمواجهة هذه الإشكالية، منها على سبيل المثال محاولة الفيلسوف الفرنسي «جان فرانسوا ليوتار» Jean

Francois Lyotard في كتابه (مجرّد لعب) والصادر عام ١٩٧٩، حيث يرى أنّ بإمكاننا إطلاق أحكام قيمة حتى مع غياب السرديات الكبرى، وذلك من خلال الحكم على كل حالة على حدة. ويقول «ليوتار»: إنّ المعيار الذي يتبعه للحكم على القضايا هو «غياب المعيارية»، ويعتمد عليه بوصفه مرجعية مؤقتة لإطلاق أحكام قيمة مؤقتة وراهنة أيضاً. فالسرديات البديلة، وفق «ليوتار»، هي محاولات تخلّقت في الواقع/الراهن، كونها على اتصال لصيق بإشكاليّاته، فتقوم بتفسيره قبل أن تتفكّك، ثم تعود للتشكّل في وجه حدث جديد، وهو الأمر الذي لم تُعدّ المقولات المركزية قادرة على القيام به، وقد أصبح العقل أمام عدد لا نهائيّ من الاحتمالات القادرة على التخلّق والتشكّل باستمرار، وهو ما يعني ضرورة مواكبتها وملاحظة متغيّراتها الدائمة.

وبعد أنّ ارتبطت الحداثة بمفاهيم الهوية والوحدة والسلطة واليقين، فإنّ ما بعد الحداثة ارتبطت بالفروق والانفصال والنصيّة والتشكك والعدميّة، وهيمنة الصورة، حيث أصبحت الصورة البصريّة علامة تشهد على تطوّر ما بعد الحداثة، ومحركّ أساس للتحصيل المعرفي. ومن مرتكزات ما بعد الحداثة في الثقافة الغربيّة أيضاً الانفتاح، والتّناص (بما فيه من تعدديّة)، والدلالات العائمة. وأمّام الشعور بالإحباط من الحداثة ونقدها والبحث عن خيارات جديدة، ظهرت مشاريع ثقافيّة استُخدمت في النظرية النقدية لتشير إلى نقطة انطلاق الأعمال الأدبيّة والفنيّة، وكان «جان بودريار» Jean Baudrillard و«ميشال فوكو» Michel Foucault و«رولان بارت» Roland Barthes ذوي تأثير في نظرية ما بعد الحداثة في السبعينات، وكانت التفكيكية واحدة من أهم الاتجاهات ما بعد الحداثيّة. والتفكيكية في النقد الأدبي نهج لتحليل النصوص، تفكّك النصّ المدرّس كلياً لتقوّض الإطار المرجعي والافتراضات، وتُظهر قراءات متعدّدة ممكنة للنص الذي صار فضاءً تتنازع احتمالات دلاليّة متنوّعة لا تتحقّق إلا عبر قراءات مختلفة.

لقد كانت فلسفة ما بعد الحداثة بمثابة معول لهدم وتقويض الميتافيزيقا الغربية القائمة على الهيمنة والاستلاب والتعليب والتغريب، وعملت على تحرير الإنسان من المقولات المركزية الثابتة التي تحكمت في الثقافة الغربية لأمد طويل. وقد عبّر فلاسفة النصف الثاني من القرن العشرين عن المناخ الفكري العام لمرحلة ما بعد الحداثة الذي شاعت فيها فكرة الموت والنهائيات، على نحو يعكس حالة من فقدان الثقة في المقولات الرئيسية التي تأسست عليها الحداثة: «موت الإله» عند «فريدريك نيتشه» Friedrich Nietzsche، «نهاية الفن» عند «التر بنيامين» Walter Benjamin، «موت المؤلف» عند «رولان بارت»، «نهاية الميتافيزيقا» عند «مارتن هيدجر» Martin Heidegger، «نهاية الإنسان» عند ميشال فوكو،... وهذا يعكس واقعاً مفككاً بلا مركز يفتقد إلى التماسك والمعيارية، وقد وصف «زيجمونت باومان» Zygmunt Bauman تلك السيرورة بأنها حالة انتقال من الصلابة إلى السيولة.

وكان المفكر الأمريكي «فرانسيس فوكوياما» Francis Fukuyama قد نظر في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» إلى نهاية هذه السرديات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وانحسار التجربة الشيوعية في أقطار المعسكر الشرقي سابقاً مع نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. فمع سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية، دخل العالم مرحلة الأحادية القطبية والأيدولوجية بانتصار المنظومة الغربية الليبرالية.

إلى هنا، اعتقد معتقو الليبرالية أنهم على أعتاب مرحلة ستبلغ معها الإنسانية «نهاية التاريخ»، وسيصير التحكم في المستقبل وتثبيتته وإرساء مرحلة الصلابة أمراً ممكناً. لكن التطورات التي حدثت في عقد التسعينات من القرن الماضي وتحديداً الثورة الرقمية «قلب الطاولة» أمام توقعات معتقي الليبرالية، فما حدث كان على النقيض تماماً؛ فجاء عقد التسعينات وتطوراتها ليُدخِل العالم في مرحلة السيولة. فحقّق التحول التكنولوجي طفرات كبرى في المجتمع

والاقتصاد، وفي مختلف مظاهر الحياة، فتطوّر التكنولوجيا الرقمية اليوم يحدث بتسارع وبصور غير مسبوقة، ويُنتج، في كل حين، خبرات ومعطيات ونتائج يصعب حصرها والإحاطة بها، وأصبحت عملية التنبؤ بالمستقبل غير ممكنة، وصار كل شيء ممكن الحدوث، ونشأت حالة من اللايقين تجمع بين الإحساس بالجهل واستحالة معرفة ما سيحدث.

لقد استغرقت الثورات العلمية سائفة الذكر زمناً كي تتغلغل آثارها إلى قيم المجتمع وحركيته وتحوّلاته لتُحدث أثراً ملموساً في حياة الناس، لكنّ الثورة الرقمية كانت الأسرع في إلقاء ظلالها على حركية المجتمع وتحوّلاته، فراحت تتغلغل إلى نواحي حياتنا المختلفة، وتغيّر بعضاً من اتجاهاتنا مع تقدّم الزمن، وبوتيرة غير مسبوقة.

وفي مجال الثقافة والأدب بتنا نشهد تحوّلات القراءة والكتابة في ظلّ الوسائط التكنولوجية الحديثة، التي رأى فيها الإنسان الشعبي البسيط ما يفكّ عزلته وتهميشه، فتفاعل عبّرها وانفتح. وأخذت الثقافة في راهنها تتحوّل إلى ثقافة رقمية تفاعلية تعتمد على الحاسوب وشبكة الإنترنت بما تتيحه من مواقع متنوّعة ومنابر الإعلام الرقمي والمكتبات الغنيّة بذخائر الكتب والمخطوطات، ومراكز أرشفة البحوث والدراسات، التي يمكن الوصول إليها بسرعة وسهولة.

ومع تتالي السنوات ازدادت جاذبية هذا الفضاء الافتراضي الحرّ وتعالّت الأصوات معبرة عن ذاتها وعن تطلّعاتها، وبخاصة فئة الشباب التي تملك رؤية لا تكتفّر للصّلاية والأطروحات الكبرى لكونها لا تحقّق الرغبات ولا تعبر عن الذات. فهذه الفئة العمرية لا تؤمن بالأسئلة الكبرى المتعالية عن الواقع، وإنما بالمعيش اليومي الذي يمثّل مركز الاهتمام الحقيقي لديها. لكنّ المفارقة في أنّ هذه الفئة العمرية هي أيضاً من تحمّس لبزوغ العوالم الافتراضية virtual reality التي ساهمت في تحويل العالم إلى عالمين متداخلين، ممّا يؤشّر على سمة مهمّة من

سمات عصرنا وهي «الجوانب المركبة لروح هذا العصر»، بتعبير السوسيولوجي الإسباني «مانويل كاستلز» Manuel Castells.

أمّا الكُتّاب والأدباء، فرأى بعضهم في منجزات الثورة الرقمية فرصة للانتشار والترويج بشكل أفقي واسع حدوده العالم، وفي الوقت نفسه رأى بعضهم الآخر فيها فرصة للتفاعل والتجريب الأدبي، فالتقى الأدب بالتقنية الرقمية، وشهد مخاضاً راح ينتقل به من الطور الورقي التقليدي إلى الطور الإلكتروني في تجربة إبداعية جديدة تمخض عنها ما يعرف بـ «الأدب الرقمي»، وهو الأمر الذي أثار جدلاً بين معارض لتوظيف التطبيقات التكنولوجية في إنتاج الأعمال الأدبية، وبين مناد لهجر التقنيات والأساليب الأدبية التقليدية الورقية في إنتاج الأعمال الأدبية، وشهدت الساحة الثقافية العربية حراكاً حول المنظور العربي للحياة والانفتاح على العالم، في محاولة استيعاب تيارات العصر ومواكبة تحولاته، فالإشكالية الرقمية في الأدب الرقمي المعاصر «إشكالية فكرية هوياتية بالدرجة الأولى ذات بُعد ثقافي يرتبط علائقياً بالأنساق الثقافية القارّة في الذهنية الجمعيّة للمتلقي العربي حتى أنهم من يتعاطى مع الجديد الرقمي أنه متابع (موضات) وهاوي (صرعات) تضيء اليوم وتنطفئ غداً لتضيء غيرها وهكذا... الغريب في الأمر أنّ هذه الإشكالية تتوجد في كل عصر ومكان في جدل العلاقة بين التراث والمعاصرة والقديم والجديد، علماً أنّ كل قديم هو جديد عصره، وهذا الجديد اليوم هو قديم لمن سيأتي بعدنا، وهكذا تسير تيارات الحياة والأفكار والتقنيات والمناهج»^(٢).

لكن، وفي الوقت نفسه، فرضت الثورة الرقمية علينا عربياً تحديات كبيرة، أبرزها وجود فجوة رقمية هائلة بيننا وبين الدول المتقدمة «تحول دون مواكبتنا للتطورات التي يشهدها العالم في المجالين الثقافي والإبداعي كفاً وكماً. ذلك لأن طبيعة الرقمنة في الغرب تختلف عنها في شرقنا العربي، فالرقمنة في العالم

الغربي نتيجة منطقيّة لتطوّر موضوعي للمجتمع في مختلف مجالاته، هي نتاج البحث عن مزيد من الإبداع والتطوّر والجمال والحرية والمتعة. وأمّا في عالمنا العربي فإنّ الرقمنة ما هي إلاّ تطبيق لمبدأي التقليد والتبعية التي نشأنا عليهما. وللأسف فنحن لا نزال حتى الآن في مرحلة الاستهلاك دون الإنتاج، ولا يزال أمامنا طريق طويل حتى نستطيع أن نبلغ مستوى المنافسة مع الأدب الرقمي الغربي»^(٢).

لكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أنّ التكنولوجيا وتطبيقاتها باتت مطلباً حضارياً، وسوف تشمل محاولات تجاهله أو تجاهل آثاره، ومن ناحية أخرى، يرى بعضهم أنّ الثورة الرقمية بتطوُّرها المتسارع، وشموليّتها، يمكن أن تكون بمثابة فرصة فريدة لنا، نحن العرب، يمكن أن تعمل على تقليص الفجوة الحضارية الكبيرة التي تراكمت وأتسعت عبر القرون الماضية إنّ نحن تعاملنا مع تحديات هذه المرحلة بجديّة ورؤية واضحة، واستثمرنا المعطيات الجديدة التي تتيحها الثورة الرقمية، فالوسيط الجديد «يقدم لنا إمكانات جديدة لرؤية الأشياء وتصوُّرها. ويفرض علينا هذا التحوُّل إعادة فهم الإبداع، والإنسان، والدماغ، ومختلف العلاقات بين الناس. ومن بين ما يستدعيه هذا بروز علوم واختصاصات جديدة تمكّننا من التلاؤم مع ما يفرضه العصر الرقمي»^(٤).

لقد خلّخت الكتابة الجديدة الأسس التي استمدّت منها النص القديم سلطته ووسطوته. وإذا كان بعضهم يعتقد أنّ الثورة الرقمية في الأدب اقتصرّت على الشكل فقط، فلا بدّ من التذكير بأنه لا يوجد شكل مفرغ تماماً من المضمون، فالشكل، بحسب «باختين» Mikhail Bakhtin، هو دائماً شكل لمضمون. فالكاتب (أو المتلقي أو الناقد) هو ابن هذا العصر، يتأثر - وإنّ بدرجات متفاوتة- بخصائص وسمات عصرنا من حالة الفوضى، واللّايقين، وتعمُّق ثقافة الاستهلاك، وتغلغل ثقافة الصورة، وتعمُّق الميل البشريّ نحو «الفرجة»، والتفاعل والتواصل الفائقين، والانفتاح الثقافى والحضارى، في ظل ما تتيحه منجزات الثورة الرقمية من إمكانات غير مسبوقه، وهو ما سيكون له انعكاسات وتأثيرات في الأدب تطلّ مفرداته كلّها.

الهوامش

- انظر: سعيد يقطين، النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية- نحو كتابة عربية رقميّة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٨.
- ناهضة ستار، «شائبة النص والموسيقى في الأدب الرقمي»، مقال إلكتروني: www.alnoor.se/article.asp?id=38239، 6-1-2009
- إيمان يونس، «الأدب الرقمي العربي الواقع، التحديات والتطلعات»، مقال إلكتروني، موقع ديوان العرب، ٤-١١-٢٠١٥.
- سعيد يقطين: الثورة الرقمية والإبداع: التحديات والآثار (من أجل رؤية عربية)، من أوراق ملتقى الشارقة للسرد، الدورة السادسة عشرة، الرواية التفاعلية- الماهية والخصائص، (١٧-١٩)/٩/٢٠١٩، عمّان، الأردن.

الذوق الموسيقي في زمن العولمة

عبد الإله فرح*

يتحدث الكثير من الناس عن الفن المعاصر على أنه قطع صلته بالماضي، من خلال رغبته في أن يصنع لنفسه مرحلة جديدة من الإبداع الفني، وأن طبيعة الفن هي أن يساير الأزمنة. لكن ما يميز الفن عموماً هو قدرته على أن يحافظ على حضوره ورمزيته التاريخية في المجتمع، لأن أكثر ما يتسم به الفن عن باقي الأشكال الثقافية الأخرى، هو أنه يستطيع أن يخلق لنفسه أسلوباً جديداً، ودائماً على مستوى العمل الفني.

تؤكد السوسيولوجيا أن الموسيقى في مسارها التاريخي دائماً ما كانت مرتبطة بالمجتمع، فهذا الأخير لم يكن منعزلاً عن الموسيقى في حركاته وسكناته؛ إذ ترتبط الموسيقى بشكل كبير مع الحياة الاجتماعية، فقد «لوحظ في مجرى التاريخ، بدءاً من المجتمعات البدائية، أن الواقعة الموسيقية كانت مرتبطة بالواقعة الاجتماعية»⁽¹⁾. فالمجتمعات القديمة والبدائية كانت على دراية بتأثير الموسيقى في النفوس، لذلك نجد أن الموسيقى استعملت وسيلة من أجل إعلان الحرب أو طلب الشفاء، إلخ من خلال تنظيم الأنغام والإيقاعات التي تنتجها الآلات والأدوات الموسيقية، فهذه الأنغام والإيقاعات هي تعبير وتجسيد للأحاسيس والمشاعر التي يعبر عنها الأفراد والجماعات.

في تاريخ الموسيقى دائماً كانت الآلات والأدوات الموسيقية تعبر عن تاريخ قبيلة أو زعيم أو جماعة دينية، فكل آلة موسيقية تقوم على التقسيم الاجتماعي.

* باحث في علم الاجتماع (المغرب).

«في فرنسا، كمثل، يمكن أن نلاحظ وجود أداة، هي toulouhou في جبال البرانس المركزية، والتي تقتصر حصرياً على مجتمع معين هم الأطفال»^(٢). كما نجد أن الأنغام والإيقاعات الموسيقية تعبر عن هوية اجتماعية أو طبقة اجتماعية معينة.

وغالباً ما يتم اعتبار الموسيقى ظاهرة فنية خاصة بالمجتمعات الغربية، على الرغم من وجود أنواع من الموسيقى في أجزاء أخرى من العالم، حيث يرى ماكس فيبر (Max Weber) أنه في الغرب فقط، منذ عصر النهضة، هناك ظهرت موسيقى متناغمة عقلانية مدعومة بنظام التدوين، والذي جعل تكوين الأعمال الموسيقية الحديثة، وإنتاجها ممكناً، وبالتالي بقاءها. ومن أشهر الأشكال الموسيقية في المجتمعات الغربية نذكر:

١- الأوبرا

هناك بعض الأنغام والإيقاعات الموسيقية التي لها مكانة رفيعة لدى النخب البرجوازية والأرستقراطية. وهو ما جعل بعض السوسيولوجيين يهتمون كثيراً بدراسة الأوبرا Opera كشكل من أشكال الموسيقى التي تلقى اهتماماً كبيراً من طرف النخب البرجوازية والأرستقراطية.

وتعد الأوبرا أهم الأنواع الموسيقية في المجتمعات الغربية، وهي عمل مسرحي يقوم أساساً على الغناء والتمثيل مصحوباً بالأوركسترا. ولقيت الأوبرا منذ عصر النهضة اهتماماً واسعاً من طرف الدولة وأصحاب النفوذ، فقد كان هذا النوع من الفن الموسيقي يعرض في البلاط وقصور النبلاء. وهذا ما أكده آلان سوينغورد بقوله: «كانت الأوبرا منذ بدايتها -التي سميت عرض الأمراء- مشتبكة بشدة بعلاقات القوة، فتحل عروض الفخامة جزءاً رئيساً في أوبرا البلاط. وبامتزاجها مع طقوس ومراسم البلاط الرسمية، ساعدت الأوبرا على إضفاء الشرعية على السلطة السياسية»^(٣).

يرتبط تاريخ الأوبرا بالسلطة الحاكمة، فهي دائماً تعبر عن ذوق الطبقة الحاكمة، ويتجلى ذلك في العلاقات الاجتماعية التي كان ينسجها المغنون مع السلطة الحاكمة، كما «كان المؤلفون الموسيقيون في العادة خداماً للسلطة. فمثلاً، ضَمِن المؤلفان الموسيقيان من مدينة نابولي: سكارلاتي وكيماروزا، تلقى الدعم المالي كونهما موظفين في الكنيسة الملكية»^(٤). لكن مع نهاية القرن الثامن عشر، أصبحت الأوبرا تأخذ شكلاً تجارياً وترتبط بالثقافة الجماهيرية التي تؤسسها الطبقة البرجوازية، فقد «تحولت الموسيقى من حرفة شبه إقطاعية تخدم الكنيسة والمدينة والبلاط، إلى مشروع تجاري حر متصل بالأسواق البورجوازية»^(٥) نتيجة انتشار التقنيات والأدوات مثل الطباعة، الأمر الذي مكن المؤلفين الموسيقيين من الاستقلالية المادية بعد أن كانوا في رعاية البلاط.

٢- الروك

من الأشكال الموسيقية التي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نجد ما يسمى بالروك Rock، وهو نوع من الموسيقى الشعبية التي ظهرت في فترة الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أشهر الفنانين في هذا النوع الموسيقي المغني الأمريكي «ألبيس بريسلي»، ورائد الروك اند رول «تشاك بييري». تتميز موسيقى الروك بإيقاع سريع وصوت صاخب، لأن بدايتها تعتمد على آلات كهربائية في العزف الموسيقي مثل الغيثارة والدرامز والبيس غيتثار، وهي تعتبر موسيقى هجينة لكونها وليدة أو نتيجة لتداخل مجموعة من الأنماط الموسيقية السائدة في فترة الأربعينات، مثل الفولك والكانتري والبلوز.

وجاءت موسيقى الروك ردُّ فعل على الضغوطات التي عرفتتها الحياة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً ما يرتبط بالحياة التعليمية التي كانت تتميز بالقيم المحافظة، ف«القيم التقليدية للتعليم في المدارس الثانوية التي يجري الترويج لها لم تعد قادرة على تحمل الواقع الاجتماعي»^(٦).

فقد أصبح العديد من الشباب الأمريكي ينفر من كل القيم التقليدية والمحافظة، لأنهم يحسون بالاختناق والضييق الذي فرضته المؤسسات التعليمية، كما كان لفشل النظام الرأسمالي في توفير فرص الشغل دور في انقلاب الشباب على الواقع الاجتماعي، وهو ما أوجد لدى الشباب والمراهقين في تلك الفترة نوعاً من أوقات الفراغ، فاندفع بعضهم إلى الانسياق وراء الموسيقى من أجل الترفيه واتخاذها وسيلة للتعبير عن مشكلاتهم اليومية.

وقد حظيت موسيقى الروك بأهمية كبيرة لدى الفئات الشعبية، لدرجة أنها أصبحت جزءاً من احتفالات المدارس الثانوية بشكل منتظم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما أن الموسيقى كانت تقدم فرصة للرقص والغناء ونسج العلاقات الاجتماعية مثل البحث عن شريك. وقد أصبحت موسيقى الروك بعد ذلك تقوم على إصدار المبيعات والمنتجات، لأنها تزواج بين أنماط عديدة من الموسيقى مثل النمط التقليدي الريفي والإيقاع الصاخب. فقد «أصبحت المحافظة على الموسيقى الريفية من ناحية، والطاقة المتمردة للإيقاع والبلوز من ناحية أخرى، جوهر موسيقى الروك أند رول، وكشفت عن ازدواجية تناسب تماماً طريقة شعور المراهقين بحياتهم في المدرسة الثانوية، وتحقيق الرغبة في فعل كل شيء بطريقة مختلفة عن والديهم، وأن تكون متماثلة تماماً، مع مراعاة الازدهار والاستهلاك كشرطين أساسيين لحياة ذات معنى».^(٧)

والياً توجد في مختلف دول العالم العديد من الفرق الموسيقية التي تتبنى نمط الموسيقى الخاص بالروك، مثل الفرقة الإيرلندية «يوتو» وفرقة «بروكول هاروم» وفرقة «كينغ كريمسون»، إلخ.

٣- الهيب هوب

يمثل الهيب هوب Hip Hop أحد أشهر أشكال الموسيقى في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعبر عن معاناة أصحاب البشرة السوداء من عنصرية البيض الأمريكيين. وتتميز أغاني الهيب هوب بأنها تتحدث عن الفقر والتهميش

والبطالة والعنصرية. وقد نشأ هذا النوع من الموسيقى في السبعينيات من القرن العشرين بمدينة نيويورك. وهو فن يقوم على «مفهوم العضوية للحفاظ على الهوية العرقية والثقافية لهيب هوب. كما أن الوظيفة الاجتماعية لهيب هوب هي تعزيز وحدة وسلامة هذا المجتمع.^(٨)

يعتبر الهيب هوب حركة فنية خاصة بالأمريكيين السود، وهي حركة تهدف أساساً إلى نبذ العنف. قام بتأسيس هذه الحركة رجل اسمه «كيفين دونفان» من خلال تأسيسه لجمعية فنية ورياضية تقوم بتأطير الشباب الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة عن طريق الموسيقى والرياضة، حيث كان الغرض من الحركة هو دفع الشباب السود إلى التخلي عن ممارسة العنف والإجرام. ولهذا يعتبر الهيب هوب نوعاً من الفن الموسيقي الذي يقوم على أشكال تعبيرية عن الواقع الاجتماعي مثل الموسيقى والرقص والغناء. ومن أشهر الفنانين في هذا النوع من الموسيقى «مايكل جاكسون».

يمثل فن الراب Rap أحد الفروع الرئيسية لثقافة الهيب هوب، ويتجسد هذا الفن في استعمال المغني لكلمات بقافية معينة، وغالباً لا يلتزم مغني الراب بإيقاع موسيقي معين. وفي غالب الأحيان تكون الموسيقى الخاصة بالراب سريعة في الإيقاع وتتميز بطابع الريمكس. وهذا النوع من الفن الموسيقي لا يفرض على المغني أن يكون له صوت جذاب أو فاتن، فما يهم في أداء المغني هو جودة وقوة الكلمات الموظفة في الأغنية. لأن الراب Rap هي اختصار لجملة «Rhythm And Poetry» والتي تعني «الإيقاع والشعر».

ويتميز الراب بأنه يقوم على القتال اللفظي الذي يحكم الأحياء والشوارع الحضرية. فهو عبارة عن سلاح ثقافي حديث^(٩)، خصوصاً عند الفئات الشعبية التي ترى بأنها تعيش التهميش والظلم مثل فئة الشباب. فالسمة الأساسية لفن الراب تتمثل في مواجهة الخصوم والصراع مع الواقع الاجتماعي.

وتجسد الأشكال الموسيقية، مثل (الأوبرا، الروك، الهيب هوب، الصلصا...) ما يسمى «بالموسيقى العالمية»، لأنها استطاعت أن تنتشر في جميع أنحاء العالم، فالموسيقى مهما كان نوعها أو شكلها، من أكثر الأشكال الفنية والثقافية التي تمتاز بتخطي الحدود الجغرافية، وأيضاً بالقدرة على الامتزاج والاختلاط بأنماط ثقافية لجماعة معينة في أي زمان ومكان، الأمر الذي يؤثر في الذوق الاجتماعي لدى الأفراد والجماعات. و«يكشف الامتزاج الموسيقي ديناميات الامتزاج الثقافي الأساس في عمليات الهجرة والتماثل والتبادل الثقافي، وهي عمليات لها تاريخ طويل في حد ذاتها»^(١٠)، خلافاً لما أظهرته بعض الدراسات السوسولوجية التي أجريت في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فقد كانت الموسيقى تخاطب الطبقة التي تنتمي إليها، كما في دراسة بيير بورديو حول التمييز في سنة ١٩٧٩ التي أكدت أن الأحكام والأذواق الفنية ترتبط بالأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد. فالأذواق حسب بورديو هي «التأكيد الفعلي على اختلاف حتمي»^(١١)، وتعمل على تمييز مجموعة من الطبقات الاجتماعية عن الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن الأذواق التي تبدو للناس أنها طبيعية، هي في الحقيقة تعكس مكانتهم داخل المجتمع، فالأذواق تعبر عن الهيمنة الثقافية التي تفرضها الطبقة البرجوازية والمتحكمة داخل المجتمع.

في مقابل ذلك، قامت ميشيل لامونت بإنجاز دراسة مقارنة للطبقة الاجتماعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، واستنتجت أن تحليلات بورديو حول الامتياز الذوقي وارتباطه بالتراتبية الطبقية، والتي أنجزها ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، لا يمكن في الوقت الراهن، أن يتم العمل على إعادة تعميمها أو إقامتها من جديد، وذلك راجع إلى التغيير الاجتماعي الذي أصاب الأنظمة الثقافية في هذه البلدان، من خلال وسائل الميديا والإعلانات وغيرها، وأكدت أن بورديو كان حتماً في مسألة الذوق وعلاقته بالطبقة الاجتماعية.^(١٢)

ويبين ريتشارد بيترسون وزملاؤه في العديد من الكتابات الأساسية إلى تغييرات مهمة في الذوق النخبوي، فقد كانوا أكثر نهماً من المجموعات ذات المكانة الأدنى، وذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي^(١٣). ويشير بيترسون إلى أنه بعد تطور تكنولوجيا الاتصال مثل التلفزيون والإنترنت، إلى جانب تأثير العولمة في تدفق السلع الثقافية، أصبح التوجه الثقافي الذي يميز الطبقات، خصوصاً الطبقة العليا هو «التهام كل شيء». وبمعنى آخر، تذوق كل الأشكال الثقافية، وهو ما أدى بهذه الممارسة الثقافية إلى تقويض التراتبية الثقافية عند الطبقات الاجتماعية.

من خلال النظر في الممارسات والتفضيلات الثقافية من حيث التباين السلوكي داخل الفرد، نصل إلى أن المجتمعات المعولمة تعرف تنوعاً وانقساماً في الممارسات الثقافية، ذلك أن التفضيلات الثقافية تختلف حتى بين الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية نفسها. فعلى سبيل المثال، أصبحت الطبقة العليا تولي أهمية كبيرة لمختلف العروض الفنية والثقافية، فالأفراد الذين يمتلكون الرأسمال المعلوماتي أصبحوا يتذوقون مجموعة من الأشكال الموسيقية مثل الأوبرا والراب، من خلال زيارتهم لمواقع الإنترنت مثل (Youtube)، بالإضافة إلى أن هناك أمثلة عديدة من الواقع الاجتماعي، تؤكد أن عالم الفن الموسيقي هو عالم متعدد الأبعاد وعبارة عن مزيج من الأذواق، خصوصاً إذا نظرنا في البرامج الفنية التي لها علاقة بفنون الأداء الموسيقي مثل برنامج «أميركان أيدول» American Idol، وبرنامج «أميركان غوت تالنت» American's Got Talent، ولا ننسى برنامج «دي إكس فاكتر» The X Factor، وهي برامج أمريكية تم نسخها في مجموعة من المناطق الجغرافية المختلفة، وكلها يمكن اعتبارها أنها تساهم في التعدد الثقافي والتفضيلات الثقافية.

يمكن القول إن ما يميز السلع الموسيقية في زمن العولمة، هو طابع التهجين، الذي ينظر إليه البعض «بنظرة إيجابية، بل ورومانتيكية للعولمة بوصفها سيرورة إبداعية عميقة تخرج منها وقائع ثقافية جديدة وتغاير

متواصل»^(١٣). فقد استطاعت مجموعة من الأشكال الموسيقية أن تتدفق من المدن إلى القرى، ومن دول إلى مناطق أخرى من العالم، فتمكنت من المزج بين الأنواع المختلفة من التقاليد الموسيقية التي لها طابع محلي، وذلك راجع إلى تأثير الثقافة الجماهيرية في أشكالها الأمريكية، والتي استطاعت من خلال وسائل الإعلام والاتصال أن تؤثر كثيراً في الممارسات والتفضيلات الثقافية في العديد من المجتمعات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، نجد أن معظم الأعمال الموسيقية للفنان المغربي حبيب بلقزيز، تتميز بطابع توليفي يقوم أساساً على المزج بين نوعين من الموسيقى (الغناوية والبوب). أما إذا أخذنا موسيقى الأوبرا، التي تعتبر إحدى السلع الثقافية العالمية، والتي يتم تصديرها من أوروبا إلى كل أنحاء العالم، فسنجدها لا تمارس بالطريقة نفسها في بعض المجتمعات. فضلاً عن ذلك، فإننا نجدها منتشرة بين مجموعة من أشكال التجمعات التي تحيط بفناني الأداء في الشوارع الغربية، إلى جانب أنه يمكن من خلال موقع اليوتوب أن نكتشف بأن الأوبرا أصبحت من الموسيقى التي يتم تعديلها وإخضاعها للريمكس Remix. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن ملاحظة أن ممارسة موسيقى الروك من بداية ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ ليست هي نفسها، ذلك أنها عرفت تغيراً كبيراً في مستوى الإيقاع وفي استعمال مجموعة من الآلات الموسيقية والتقنيات الجديدة.

تهدف العولمة الثقافية إلى تشجيع الاستهلاك، الذي يعتبر تحكماً مرناً في التفضيلات الثقافية، فالاستهلاك أصبح يقوم على التنوع في السلوكيات والأذواق، وأصبح يقوم على الحد من التراتبية الثقافية، كما أنه أصبح يهدف «إلى التقليل من الفروق القائمة منذ القدم بين الجنسين وبين الأجيال، وذلك لفائدة تمايز فائق، في الوقت الحالي للسلوكيات الفردية المتحررة من الأدوار والأعراف المتصلبة»^{١٥}. وقد شجع ذلك انتشار وسائل الاتصال، وتطور التقنيات الرقمية، وانخفاض تكلفة الإنتاج التي تعتبر من أهم العوامل المساعدة على تضخم السلع الثقافية وتوفرها بشكل مفرط. مما جعل من المجتمعات الإنسانية

وخصوصاً الغربية، تشكل نوعاً من الانفتاح والتعدد الثقافي. ولهذا، أصبح «الاستهلاك بنية مفتوحة وديناميكية، فهو يحرر الفرد من علاقات التبعية الاجتماعية ويسرّع حركات الاستيعاب والرفض، وينتج أفراداً عائمين وحركيين، ويعولم أنماط الحياة مع السماح بالحد الأقصى من التفرد للناس»^(١٦).

إن العولمة الثقافية تؤدي إلى استهلاك كل السلع الموسيقية بشكل مضطرب، ومن دون شك، فإنها تعمل في الآن نفسه على تعزيز التعدد الثقافي، وبالتالي، أصبح الغربيون يتحدثون عن الفن الموسيقي باعتباره يشير إلى التنوع الثقافي، فقد أصبح الناس من خلال وسائل الاتصال والميديا على دراية بأن هناك ثقافات عديدة ومتنوعة، وأن الثقافة الغربية ليست وحدها من تحمل القيم الجمالية، أو أنها أفضل من الثقافات الأخرى. ويظهر ذلك من خلال الأعمال التي ينجزها المؤلفون الموسيقيون مثل ياني ياني Yannì. وهي أعمال تختلط وتمتزج فيها أنواع من الموسيقى التي تتميز بأنها خارجة عن الإطار الغربي، إلى جانب اعتمادها على مجموعة من الآلات الموسيقية غير الغربية مثل العود والناي.

كل هذا يدفعنا إلى القول، إن السلع الثقافية مثل الموسيقى العالمية، قد أصبحت عبارة عن كينونات هجينة، باعتبارها تتضمن مجموعة من القيم والمعتقدات المتداخلة فيما بينها، والتي تنتمي إلى مصادر مختلفة، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على التفضيلات والأذواق عند الأفراد، ذلك أن العولمة في الوقت الراهن، تدفع الأفراد إلى استهلاك كل الأشياء بما فيها اللاشيء.

الهوامش

1- Ivo Supičić, 1987, P.85.

2- Ibid, P.86

٣- أنغليز، هفسون، ٢٠٠٧، ص ٢٢٧

٤- المرجع نفسه، ص ٢٢٧

٥- المرجع نفسه، ص ٢٢٩

6- Peter Wicke and Rachel Fogg, 1990, P.31

7- Ibid, P.39.

8- Patrick Turner, 2017, P.17.

9- Ibid, P.20

١٠- أنغليز وهغسون، ٢٠١٧، ص ٢٥٥

11- Pierre Bourdieu, 1996 P.56

12- Michèle Lamont, 1992.

13- Richard Peterson and Roger Kern, 1996

١٤- جورج ريتزر، ٢٠١٥، ص ٥٣٧

١٥- جيل لبيوفتسكي، ٢٠١٨، ص ١١٢

١٦- المرجع نفسه، ص ١١٦.

المراجع المعتمدة

- أنغليز، ديفيد./هغسون، جون. «سوسيولوجيا الفن: طرق للرؤية»، ترجمة ليلي الموسوي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤١، يوليو ٢٠٠٧.

- ريتزر، جورج. «العولمة: نص أساس»، ترجمة السيد إمام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥.

- لبيوفتسكي، جيل. «عصر الفراغ: الفردانية المعاصرة وتحولات ما بعد الحداثة»، ترجمة حافظ إدوخراز، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت لبنان، ط ١، ٢٠١٨.

- Bourdieu, Pierre. (1996), *Distinction : a social critique of the judgement of taste*, Translated by Richard Nice, Eighth printing. Harvard University Press.

- Lamont, Michele (1992) : *Money, Morals and Manners: The Culture of the French and the American Upper-Middle Class*. Morality and Society series. University of Chicago Press.

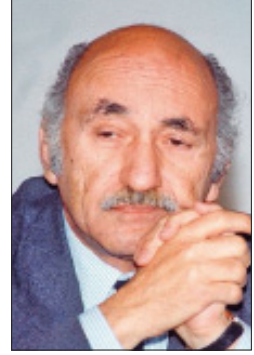
- Turner, Patrick. (2017) : *Hip hop versus rap, The politics of droppin' knowledge*. Routhledge : Taylor & Francis Group- LAN.

- Supičić, Ivo. (1987) : *Music in Society a Guide to the Sociology of Music*. Pendragon Press.

- Peterson, Richard A. & Kern, Roger M. «Changing Highbrow Taste: From Snob to Omnivore», *American Sociological Review*, vol. 61 (1996, October).

مصير المكتبة الشخصية بعد رحيل الكاتب العربي في المنفى

الشاعر بلند الحيدري مثال يلخص سيرة جيل من كتاب المنفى



جاكسين سلام*

ماذا يحدث لإرث الكاتب والشاعر والمبدع العربي في المنفى بعد أن يترك حقيبة كتبه وقصاصات الرسائل والمدونات في حقائب مكدونة في زاوية بيت ما في هذا الشمال الأوربي والأمريكي، وهي حقائب وحب من السيرة الشخصية والرسائل لدى الكاتب المهاجر، بمقتضى التفاعل مع المكان واللغة والمعاناة التي يفرضها الاغتراب على المبدعين؟

على الأغلب تضيع ونفقد بذلك ثروة أدبية وفكرية مهمة. ويزداد الأمر مأساوية وسريالية إذا عرفنا أن أغلب الأحفاد لا يقرأون اللغة الأم التي يكتبها جدهم أو جدتهم بطلاقة. وحتى إن تكلم بعض الأبناء اللغة العربية فهي المحكية العامية وليست تلك اللغة التي ترتقي إلى المستوى الغني بالمجاز والاستعارات والرمزية.

مكتبة الشاعر العراقي الراحل بلند الحيدري

يُعدُّ هذا الشاعر الكبير من رواد الحداثة العربية في الشعر، وقد ارتحل وعاش في دول كثيرة منها: قبرص وبيروت، إلى أن استقرت إقامته في إنكلترا مع زوجته الفنانة دلال المفتي. فيما انتهى الحال بابنه الوحيد عمر الحيدري للإقامة في كندا.

بعد قدومي إلى كندا تعرفت إلى عمر الحيدري في مناسبة اجتماعية بعد وفاة والده الشاعر بلند الحيدري في لندن عام ١٩٩٦، وتحديثنا أكثر من مرة عن

* كاتبة وشاعرة و مترجمة (سورية - كندا).

مكتبة والده الأثيرة ومقتنياته التي بقيت في عهدة زوجته إلى أن وافاها الأجل أيضاً في لندن. شغلني هذا الأمر، لأنني أفكر بكل الذين يكتبون في الخارج، ولن أذكر اسماً بعينه لأن القافلة طويلة.

ولأنني أثنى كتابات الشاعر الراحل وشعريته ودوره الحدائي في تجديد قصيدة النثر العربية، فقد أحببت أن أطلع على بعض الكتب التي كانت لديه والتي عليها إهداءات خاصة من أصدقاء الشاعر ومحبيه. استمتعت حين قرأت كتاباً يجمع حوارات مع الشاعر اليميني المعروف الدكتور عبد العزيز المقالح. وكم كان من الثمين أن أقرأ في جملة هذه الحوارات المهمة، حواراً أجراه الشاعر الكبير عبد الله البردوني مع المقالح، وقد ذكره المقالح في كتاب عنوانه «ثرثرات في شتاء الأدب العربي»، وصدر عن دار العودة في بيروت عام ١٩٨٣.

المكتبة ومراجع المبدعين الفكرية والرسائل الشخصية

ومن أهم الكتب المرجعية مجلد ضخّم وثقيل بعنوان: «الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في العالم العربي» للباحث سعد الدين إبراهيم، وهو صادر عن دار ابن خلدون، ويصل عدد صفحاته إلى حوالي (١٠٠٠) صفحة من القطع الكبير، وهذا المجلد يبحث بدقة في أصول القبائل والإثنيات غير العربية التي تشكل الخليط الثقافى العربي اليوم، مع توثيق وإحصائيات مؤرشفة، بالإضافة إلى عدد من القصص والأشعار والروايات التي ليست متوفرة الآن في المكتبات العامة بحكم تاريخ إصدارها. والمسألة تستدعي اهتماماً أوسع من قبل وزارات الثقافة في البلاد العربية.

وأهمية هذه المكتبات الشخصية تتبع من أنها ليست فقط كتابات الأديب وسيرته غير المنشورة، بل محصلة قراءات واهتمامات الكاتب خلال مرحلة عمره. وحين أتحدث عن شاعر واحد فأنا أتحدث عن الآلاف ممن يعيشون رحلة الشتات والتغريب.

الغرب والعرب ومتاحف الكتاب الراحلين

الحضارات عامة بقيت محفوظة فقط بحكم التوثيق والأرشفة. وهناك أمثلة كثيرة على تحويل بيوت الكتاب الكبار في الغرب إلى متاحف ونواد ثقافية، كما تحتفظ بعض المكتبات الأوربية بالرسائل والمخطوطات التي كانت لدى الكتاب الراحلين لدراستها كحقيبة فكرية وفلسفية، وتلك المدونات هي بحد ذاتها شهادة قيمة وتحمل خريطة للروح والفكر في أعق تجلياتها وبعدها عن الرقيب.

كثير من كتاب الغرب صارت بيوتهم مزارات يأتي إليها الزوار من دول العالم فقط للسَّير في الحديقة أو البيت الذي عاش فيه المفكر أو الفيلسوف والشاعر(ة)، بينما تتعرض مكتبات المفكرين للحرق والسطو في الشرق إذا كان معارضاً وفي مكتبته بعض الأفكار المحرمة.

التقيت بامرأة عربية مسنة قالت إنها حين علمت باقتراب وصول الأمن لتفتيش بيتهم، وضعت الكتب والوثائق المهمة في الغسالة بين الثياب ودلقت الماء عليها لتغسل من الحبر وأحلام الحرية وأبواب المعرفة.

في كندا بيوت صارت مراكز ثقافية للمبدعين الكنديين ومقصد الزوار من العالم أما في كندا، فهناك بيوت قليلة صارت مزاراً لعشاق الأدب والفنون الذين يدفعون ثمن تذكرة الدخول للزيارة والتقاط الصور، ومن هذه المنازل بيت القاصة أليس مونتنغري، والكاتبة أنا غرين غيبيل وغيرهما من كاتبات كتب اليافعين التي تُرجمت إلى لغات عالمية. بالإضافة إلى بيت الكاتبة الروائية جوي كاغاوا، الكندية الصينية الأصل، التي كتبت روايات توثق رحلة الشتات الصيني والعنصرية التي تعرض لها العرق الأصفر بعد الحرب العالمية الثانية في شمال أمريكا. وتجد في كندا حملات مناصرة من الكتاب الكنديين لحفظ بيوت المبدعين، لأنها تشكل ملكية فكرية وليست فقط جدراناً ومساحة جغرافية.

من البيوت التي زرتها في أونتاريو كندا، بيت الكاتب القصصي الساخر الكندي لويس بيكوك. وهو بيت يخلد ذكره، بالإضافة إلى ابتكار جائزة أدبية تعطى لكتاب الفن الساخر في كندا كل عام.

يرحل الشعراء والكتّاب بالآلاف بعيداً عن وطنهم الذي عشقوه في قصائد هم ويومياتهم، مثل الشاعر بدر شاكر السياب وبلند الحيدري ومئات آخرين يرقدون في مقابر العالم دون تقدير من قبل حكومات بلادهم الأولى. ولكن المغرب العربي هو البلد الوحيد الذي كرم الشاعر الحيدري بتسمية شارع باسمه في «أصيلة» وتأسيس جائزة باسمه تعطى للبارزين في كتابة الشعر العربي.

ويوجد مبدعون حول العالم ستغرق بيوتهم وكتاباتهم في النسيان إن لم تقم الجهات العربية بصيانة هذا التاريخ الإنساني الذي يشكل وثيقة العصر للجيل التالي. فمتى سيقومون بدورهم في حفظ التراث الإنساني والفكري المهجري.

وكذلك الحال بالنسبة للمثقفين العرب المهاجرين الذين لا يكتبون ولكنهم ينهلون من أبواب المعرفة والعلوم ويحتفظون في بيوتهم بكتب تعتبر ثروة مهمة، هؤلاء القراء لن يكون مأوى لكتبهم بعد رحيلهم، خاصة وأن بعضهم لا أبناء له، وبعضهم لا يعيش في البلد نفسه مع أبنائه وبناته بسبب الشتات العربي الذي فرق بين الأهل وأبنائهم في الكثير من الحالات.

أما المكتبات الكندية وتقبلها لإهداءات الكتّاب العرب، فأحدث عن تجربتي الشخصية، إذ حين سألت المكتبات العامة الجامعية أو المنتشرة لعامة الناس عن رغبتني بالتبرع لهم بكتب عربية، كان ردهم لي بأنهم لا يقبلون التبرعات من الأفراد، بل من الجهات الثقافية الحكومية المعنية بترشيح كتب دون غيرها. وربما يخافون من محتوى كتاب لا يعرفون عنه شيئاً!

حكايات المدينة : حي المهاجرين في عمّان

نداء الخزعلي*

هي عمّان عقب التاريخ وأصل البدايات، مدينة نشأت منذ آلاف السنين وتعاقبت على أرضها حضارات عديدة ما تزال آثارها حاضرة تروي سيرة مدينة ضربت جذورها في أعماق التاريخ، وتزينت بتقاليد ساكنيها وعاداتهم. كانت عمّان وستبقى ملتقى للثقافات ولدروب التجارة، إذ أدت طبوغرافيتها دوراً مهماً في تشكيل المدينة على امتداد العصور، فنشأت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قرية صغيرة على ضفاف السيل، ثم تحوّلت إلى مدينة استجابت لمتطلبات الحضارة والتطور والتحوّلات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، إلا أنها ما زالت تتمسك بعبقها القديم في أروقة وأدراج أحيائها القديمة ذات النسيج الاجتماعي والثقافي المتنوع.

هنا أروي بعضاً من قصص أهل حي المهاجرين، وهو من أقدم أحياء عمّان، حيث نشأ بعد حي الشابسوغ وحي القبرطاي على ضفاف سيل عمّان مع وصول آخر دفعة من قبائل الجلاخستيه والقبرطاي الشركسية الذين هُجّروا من القفقاس إلى تركيا، ثم إلى عمّان تحت إشراف ميرزا باشا عن طريق منطقة المزيرب السورية في القرن التاسع عشر^(١).

فخلف رتابة الحي اليوم، تتجلّى قصص وروايات تعكس ملامح حي المهاجرين في بداية نشأته، وتشكل سردية عميقة وجميلة برؤيا وذاكرة منّ تفاعلوا وتعايشوا في الحي، وأسبغوا عليه من عاداتهم وطباعهم ليكتسب ملامحهم.

* باحثة في التاريخ الشفهي والكتابات القديمة (الأردن).

(١) محمد خير حفندوفة، الشركس أصلهم تاريخهم عاداتهم تقاليدهم هجرتهم إلى الأردن، ٢٢-٢٣.

وفي محاولة لإعادة ملامح الحي وتنصيب ذاكرة سكانه كان لا بدّ من سماع رواياتهم المختلفة، والحديث عن الحي وسيل عمّان الذي ما يزال يجري في ذاكرتهم.

كان لحي المهاجرين خصوصية مميزة عن سائر أحياء عمّان القديمة، فجميع سكان الحي وصلوا إلى عمّان في فترة واحدة تقريباً، مما شكّل حياً مترامي الأطراف وصفه ساكنوه في كثير من الأوقات بأنه قرية، ووصفه الزوّار بأنه متنزّه، مما يعطي انطباعاً بأنه حي استجاب لمتطلبات الرقي والرفاهية سريعاً بعدما تولّى كل من ميرزا باشا ومحمد أفندي حبقوقه إسكان المهاجرين في الحي، حيث وزّع على كل عائلة شركسية قطعة أرض للبناء عليها داخل الحي، وعشرون دونماً في كل من أم أذينة، وعبدون، ومرج الحمام، وصويفية، والمناطق المحيطة بجبل القلعة لزراعتها والاستفادة من محصولها.

يأخذ الحي شكل سفح يبدأ عند نهاية شارع الملك طلال، ويطل على كل من جبل النظيف وحي نزال، ويقع تحت حيّ خرفان، وقد قُسم إلى حارتين: «الحارة الفوقا» وهي المنطقة المرتفعة من الحي والمطلّة على السيل، و«الحارة التحتا» وهي المنطقة المجاورة للسيل، ولقد اختلفت أشكال المنازل في الحي بناءً على موقعها مع المحافظة على قربها الشديد من بعضها بعضاً. وتتألف مواد البناء من الطين المخلوط بالتبن وأغصان القصب لسقف البناء. فمنازل «الحارة الفوقا» تحتوي على عدة غرف متجاورة، أما المنازل التي تُبنى بالقرب من السيل فتكون مرتفعة عن الأرض من متر إلى مترين. وفي كلا النظامين لا يغيب «الحوش الكبير» عن الصورة الأخيرة للمنزل، فزراعة العنب والرمان والتين والتوت انتشرت بشكل كبير، كما وجد في «الحوش» أيضاً «الياخور» و«الخُم» و«الطابون»، و«خلية نحل».

يبدأ حي المهاجرين بمطحنة (ملحس) (عبده كامل ملحس) بجانب جسر المهاجرين (تقاطع النخيل)، وهي النقطة التي يتفرع منها الحي «للحارة الفوقا» و«الحارة التحتا»، لتبدأ «الحارة الفوقا» بمحل (أبونديم الحداد) وهو الذي يقوم

بعمله تحت ضحك ودهشة الأطفال من حوله، فهو لا يكتفي غالباً بفرك الطناجر النحاسية كبيرة الحجم «بالخيش» لتنظيفها بل يقفز داخلها ويبدأ بالرقص والدوران لتصبح بعد ذلك «تلمع لمع كأنها جديدة».

ثم يليه (فرن القدومي) والذي كان يستخدم الطابون، ويستقبل سكان الحي مع صلاة الفجر «لخبز العجّنة» بعد أن كانت تُعجن وتُقطع في المنزل ثم تُرسل مع أحد الأبناء لخبزها مقابل جزء من الخبز أو بثلاثة قروش؛ وقد اتفقت أغلب نساء الحي بأن فرن القدومي و(فرن أبو الروس) الذي فُتح بعده بفترة قصيرة وامتاز بأنه يخبز العجّنة على نشارة الخشب أتاح لهن الكثير من الراحة وخصوصاً قبيل أيام العيد، حيث يتجمع الكثير من أبناء الحي وهم يحملون «صواني كعك العيد» للخبز مساءً، إلا أن (أم هلال) والتي كانت تصر على القول دائماً وهي ترتب خبزها بالمعجن النحاسي أنه «أبرك وأكثر طراوة» وأن عجينة الكسبية وسندويشة السكر والسمنة التي تُعدّها «لم يمر عليها مثلها في العالم».

ولقد غاب الطابون عن الحي عموماً بداية عام ١٩٥٠؛ إذ مع إغلاق كل من فرن القدومي وفرن أبو الروس، فتح ما يعرف (بالفرن العصري لأبو جميل) على الدرج الرابع.

وبعد فرن القدومي وعلى خط مستقيم تقريباً انتشر عدد كبير من العائلات الشركسية مثل عائلة قردن، وعائلة حبجوقة، وعائلة قندور، وعائلة أومت، وعائلة وردم، وعائلة شكاخوا، وعائلة بكج، وعائلة شوقه، وعائلة شواش، وعائلة كشت، وعائلة حدو^(٢) وعائلات أخرى. كما سكنت بعض العائلات الدرزية في الحارة الفوقا جهة حي خرفان، وأفراد من عائلتي العماوي والإزمقنا. وتوسط الحارة مسجد الشركس وهو مسجد صغير الحجم مقارنة مع مسجد المهاجرين في «الحارة التحتا».

(٢) الموسوعة التاريخية للأمة الشركسية «الأديغة»، محمد خير مامسر، ١٤٥.

وفي الحارة الفوقا كذلك وُجد كل من (جري وردم)، و(تمرقان) وهما حدادا الحي والأحياء المجاورة والبدو، فهما الأكثر براعة في صنع العربيات الشركسية وجلخ مقصات الأغنام وحذو الخيل. وأما لعمل أبواب خشبية أنيقة ودقيقة وبطرق مختلفة، فكان لا بد من الذهاب إلى (فؤاد شواش) الذي برع بصنع الأبواب حتى بالطريقة الإنجليزية.

وفي «الحارة التحتا» وبالقرب من مطحنة ملحس وجد الكثير من الطنابر، إلا أن (طنبر أبو شثرة) كان الأكثر حضوراً ليس فقط لأن أبو شثرة رجل ذو هيبة مخيفة وشوارب تكاد تلامس عكازه، بل لأن «طنبره سريع النقل وسعره طري» في حال كانت الطريق مستوية، أما إذا كانت الطريق «مش سهلة» فكثيراً ما كان يُسمع وهو يُهدد البغلة بأنه سوف يستعمل «الكرباج» لها وللأطفال الذين يحاولون «تعريش الطنبر».

يلي المطحنة مجموعة من المنازل لعائلات شركسية مثل: عائلة شحبولات، وعائلة حاييلا، وعائلة بوران، وعائلة توق، وعائلة أنشوقه، وعائلة أومار، وعائلة تاخوا، وعائلة حج ماط، وعائلة مه زيشه، وعائلة بجنكه^(٢)، وكل من عائلتي الجرايرة والعقاربة اللتين وصلتا من القدس حوالي عام ١٩٣٠، بالإضافة لمجموعة من البساتين الملاصقة للسيل والتي كان أصحابها مثلاً للكرم وخصوصاً خلال شهر رمضان، مثل بستان (أبو هاشم)، وبستان (قندور)، وبستان (وليد الفواز أبو صلاح) الذي كان يستقبل رجال الحي مساءً على صوت (أبو خالد عريجة) وهو «يضرب موال غير شكل» ليكون أول شكل لمقاهي الحي.

كما وجد في «الحارة التحتا» دكان (الحج باخوا) بائع اللبن، ودكان (يعقوب طاظم)، ومن نجد عنده أخبار الحي كله الحلاق (أبو ياسين حبول) وكانت

(٢) الموسوعة التاريخية للأمة الشركسية «الأديغة»، محمد خير مامسر، ١٤٥.

أجرته قرشاً غالباً، ومسجد المهاجرين الكبير الذي بني مع وصول السكان للحي، وقد كان تنظيفه وتركيب «الجلالة»^(٤) من مهام نساء الحي قبل شهر رمضان.

ووجد في «الحارة التحتا» عند التقاء طريق ناعور مع السيل «سوق الحلال» (لعبد الله عقيلي) وهو تاجر من السعودية استأجر قطعة الأرض من الحاج (حسن قندور) بما يقارب عشرة دنانير سنوياً، وهو سوق أسبوعي، حيث تباع وتبدل جميع أنواع الحلال يومي الخميس والجمعة، كما وجد بجانب سوق الحلال «خان» لـ (عبد الرحيم شقم)، حيث كان يترك البدو والقادمون إلى عمان دوابهم فيه؛ وقد كان الإيجار ثلاثة قروش لمن يُحضِر «التبن» معه لإطعام دوابه، وخمسة قروش لمن لم يُحضِر طعام دابته.

وأما عن بيادر أهل المهاجرين فقد كانت موسمية، إذ بعد الانتهاء من حصاد الحقول في كل من أم أذينة ومرج الحمام وعبدون، كان يتم نقل المحصول باستخدام العربات الشركسية التي تجرها الثيران إلى بداية الحي ثم تشيفها ودرسها وتكيسها. وقد برع سكان المهاجرين في الزراعة سواء زراعة الحبوب أو المحاصيل الأخرى كالبطيخ والشمام، مما أدى في كثير من الأحيان إلى وفرة في الإنتاج، لذلك عمد كثير منهم للحد من المساحات التي تزرع، وتبرع عدد من عائلات المهاجرين مثل (عائلة أومار) ببيادرهم لبناء الجمعية الخيرية الشركسية عام ١٩٣٢، بهدف دعم الأسر المحتاجة، والحفاظ على الثقافة والعادات والتقاليد واللغة الشركسية ونقلها للأجيال القادمة. وفي عام ١٩٤٠ تم افتتاح النادي الأهلي مكان الجمعية الشركسية ليكون نادياً ترفيهياً ورياضياً وملتقى لشباب الحي والأحياء المجاورة.

(٤) الجلالة: قطعة قماش كانت تتركب في المسجد للفصل بين النساء والرجال لصلاة التراويح والعيد.



بيادر حي المهاجرين^(٥)



(بازار النادي الأهلي)^(٦)

(٥) مصدر الصورة: عمران خمّش.
(٦) مصدر الصورة: د. محمد خواجه.



(فريق النادي الأهلي)^(٧)

وفي بداية الحديث عن نظام توزيع المياه في الحي وأحياء عمّان الأخرى لا بد من ذكر (خميس شوا) وهو «خبير ماتورات المي» الذي وصل إلى الحي من غزة عام ١٩٢٥، حيث عمل على بناء خزان كبير حول نبع رأس العين، بالإضافة إلى غرفة صغيرة مجاورة وضع فيها ماتوراً استورد من ألمانيا وأوصل «حاووز» جبل عمان (قرب الكلية الإسلامية/الدوار الأول) به من خلال «ماسورة مي»، إذ يتم تعبئة الحاووز من خلال هذه الماسورة، وقد استخدم العلم الأحمر للتمييز بأن «الحاووز» قد امتلأ بالماء من خلال رفعه من أعلى الحاووز، وبعد هذا الحاووز أنشئ كل من «حاووز» جبل اللويبة والإشرفية. أما سكان المهاجرين فقد فضل من كان بالقرب من رأس العين تعبئة المياه منها لأنها «أبرد ومثل القطن لونها، نظيفة»، أما سكان «الحارة الفوقا» فعملوا على نقل الماء لبيوتهم باستخدام الدواب أحياناً، وقد كانت هذه مهمة النساء في الغالب.

(٧) المصدر السابق.

وأما الكهرباء وبالرغم من إنشاء (الهنجر) بالقرب من الحي سنة ١٩٣٠ إلا أن وصول الكهرباء لجميع منازل الحي كان متأخراً، فأغلب بيوت الحي كانت تضاء باللوكس أو بمصباح «ياسين»، حيث يتم وضعه «بالمشكاة تحت التهديد والوعيد لمن يحاول الاقتراب منه» وقد كان سعره خمسة قروش، مقابل نوع آخر بثلاثة قروش «كثير الكسر» وكان اسمه «ياسمين» وقد كتب «حرف الميم» في الاسم بخط صغير جداً.

وفي أفراح المهاجرين كان حتماً على الصغار قبل الكبار التجمّع في أول الحي بساحة المهاجرين الكبيرة «لرش الساحة بالمّي عشان الغبرة ما تعبينا وترتيب الكراسي» التي جمعت بأغلبها من الجيران واستأجرت من (مقهى عليوة) برأس العين أو من (أبو صلاح) الذي كان يجيب «حسب نظافة الكرسي بكون سعره» عند السؤال عن أسعار الكراسي وعدد الأيام التي يمكن أن تستأجر فيها؛ فأفراح الحي غالباً ما تمتد أسبوعاً كاملاً وهو الأسبوع الذي يُرى فيه (أبو محمد) وهو «يمشي بالعرض وينفض حاله» فعونة شوال سكر أو شوال رز ليست «كسلفانا»، أما (أبو غازي) وبرغم قصر قامته إلا أنه كان يُرى من بين شباب الحي «الديبكة وحاملين اللوكس» وهو يعزف على «الشبيبيه» ويشجع من معه على العزف بحماس على القربة والطبل. وفي صباح اليوم الأخير من الاحتفالات تتحزم نساء الحي ويبدأ عمل «القرى»، وتجهيز العريس في أحد بيوت الحي ثم زفه لبيته بالأغاني والزغاريت ورش حلوى الملبّس.

أما الأعراس الشركسية «الفانتازيا» التي كان يحيها كل من عبدة ومحمد يزاو على الأكورديون، فتبدأ «بالخطيفة» وهو خروج العروس من بيت أهلها لبيت إشبينتها على الخيل وطلب «حق الشباب» من قبل شباب عائلة العروس، ثم عمل «الجوق» وهي حفلات تستمر لعدة أيام، يتخللها عمل «الحلفا والقوم والشيبس وباستا» وهي أكالات شركسية تقدم في المناسبات، ثم إحضار العروس من منزل إشبينتها، ونقوطة العريس، وينتهي العرس بدخول العروس مع عدد من الفتيات لغرفة تجلس فيها حماتها وسيدات كبيرات في السن، وهو اليوم الأول الذي ترى فيه الحماة زوجة ابنها.

ومع حالة التعدد والتنوع الثقافي لسكان حي المهاجرين وانقسامهم لـ «الحارة الفوقا والحارة التحتا»، إلا أن الانسجام والتكامل بدا واضحا من خلال أطفال الحي وهم ينتقلون بين «الطلعات والنزلات» لتوزيع «العاشورا الشركسية» بيوم العاشورا، أو من خلال سيرهم في طرقات الحي مع الكبار في حال تأخر موسم المطر وتوجههم إلى بيادر الشركس (عبدون حالياً) بعد أن يأخذوا التعريفة والملبس من الأهالي ويرددوا «يا رب الغيث يا ربي تسقي زرعنا الغربي». وفي الشركسية «حنسر جأشه سدوشه يا يالله وشخي غشخي تيغجتج».

ومن التقاليد التي وُجِدَت بالحي أيضاً لكنها حكر على رجالات الشركس شرب الباخسمة أو ليلة الباخسمة، وهو شراب مخمر صنع من فتات الخبز والذرة، والعسل، يشرب مباشرة من الوعاء بعد قول «مرروا» من أكبر الحاضرين سنّاً؛ إذ يبدأ حينها دوران الوعاء على الحاضرين جميعاً.

وفي الحي برعت النساء بخياطة الزي الشركسي وأنواع الملابس الأخرى، وكنّ لا يكتفين بأن تلبس القطعة ذاتها من جميع أفراد العائلة بل تُعطى للأقارب والجيران إذا بقيت بحال جيدة، ومن أكثر النساء شهرة في الحي (شهرزان توق) وهي السيدة التي عملت على خياطة بعض الملابس لفيلم لورنس العرب بطلب من عمر الشريف.

ومع خياطة الملابس بجميع أشكالها في الحي إلا أن «للبست العيد» مراسيم خاصة تبدأ بالنزول لشارع الملك طلال والذهاب (لمحل السبتي) واختيار «نمرة الجاكيث» بحرص شديد والتأكد من أن بطانتها «الشوال بحالة جيدة» لضمان أن تبقى طوال أيام العيد مشدودة، وتنتهي بوضعها بشكل مرتب فوق الرأس عند النوم، ففرحة يوم العيد في حي المهاجرين لا تختلف عن سائر أحياء عمّان فتزين الطنبر بالأعلام والبرادي. وأخذ أطفال الحي بجولة في عمّان كان منظرها معتاداً في العيد، فساحة المدرج الروماني كانت المكان الأمثل لأكل الفول النابت والبليلة واللعب بالمراجيح في الصباح، وبعدها كان لا بد من تجمعهم للجولة داخل الحي «وزيارة جميع بيوت الحي بيت بيت لأخذ قرش أو قرشين حسب وضع العيلة»، وفي الأيام العادية كان لا يتوانى الأطفال عن إيجاد ألعاب مختلفة مثل لعبة البلابل،

والجلول، واستئجار بسكليت من (محمد علي مسعود) بقرش واحد، والانطلاق بها في أرجاء الحي، أما الإناث فألعابهن لا تتجاوز حدود «الحوش» كلعبة الإكس أوو، والحجلة» وإذا تعدينه فيكون الخيار المناسب «القزدر» داخل الحي. وفي فصل الشتاء ولأن «البرد سبب كل علة» فإن أرجاء الحي تصبح خاوية باكراً فلا مجال لأي ألعاب أو تجمعات خارجية.

لم يكن الانسجام والود حصرًا على أطفال الحي، فنساء المهاجرين لم يكنن بارعات في الخياطة فقط بل في عمل «المونة السنوية»، حيث يتجمعن بعد الظهر في حوش أحد البيوت ويبدأن العمل في تشيف البندورة، والباميا، والبصل، والثوم من خلال تعليقها بالخيط، واستخدام «القخ» (حجر الجرن) للقمح، ثم عملية اللف والفتل لعمل الشعيرية، كما كنن بارعات في تشيف بزر البطيخ وخصوصاً «بطيخ الجليل» داخل التنكات للشتاء.

ومع تقدم عمّان في عام ١٩٥٠ وما بعد، أصبح حي المهاجرين منطقة تجارية وجزءاً من طرف عمّان التجاري، وانتشر فيه عدد من البقالات مثل (بقالة أبو علي اللداوي)، (وبقالة خضر عطية) (وبقالة مصطفى علاوي)، ومطحنة (غنيم) للملح لتزويد عمّان بالملح المكيس. وكذلك أنشئت في الحي «شركة باصات المهاجرين» (لأمين بكج) والتي كانت تنقل الركاب من حي المهاجرين إلى منطقة الميدان (المدرج الروماني)، وقد عمل في أحد باصات المهاجرين (فهد بلان) قبل رحيله إلى لبنان، وقد سُمع في كثير من الأوقات يغني أثناء جمعه للأجرة التي كانت تتراوح بين التعريفة والثلاثة قروش، أما إذا وجد (أبو سعده ماميلاً) بلباسه الشركسي في الباص فكان صوته يسمع بشكل أوضح عند الركاب وخصوصاً عندما يقول: «أجرة كل الركاب علي»، كما أسس وبنى نادي الجيل الجديد من قبل مجموعة من شباب حي المهاجرين منهم (خليل مامدوخ) عام ١٩٥٠ للحفاظ على الهوية والثقافة الشركسية، وقدم فريق النادي الكثير من الأعمال المسرحية التي تحدثت عن تاريخ الشركس والهجرة في سينما البترا. وفتح في الحارة الفوقا «مقهى الشاكر» لصاحبه (شاكر الحسن) وهو مقهى شعبي صغير أغلق في عام ٢٠٠٢.

وأما عن شخصيات حي المهاجرين التي ما زالت تُذكر ولها مع السكان قصص وحكايات (الشيخ صالح)، فرقص أبونديم داخل الطناجر لم يكن السبب الوحيد لدهشة أطفال الحي، فللشيخ صالح ومريده، قصص وحكايات أدهشت كبار سگان حي قبل صغاره، فهو رجل صالح وصاحب بركة لا يعالج «بالتكبيس» و«تقلة البركة» فقط، بل ينتقل بين الشام وحي المهاجرين بلمح البصر على حصانه الأبيض، وقد شوهد في الحج كثيراً مع أنه لم يكن هناك، وكان كثيراً ما يرتدي عمامته الخضراء ويزين نفسه بالكثير من الأوسمة «والدناديش» وينزل للسير بالحي، مما جعله في كثير من الأحيان هدفاً خائباً لحجارة أطفال الحي، فهو رجل «مبروك»، ويوم وفاته لم يستطع سكان الحي أن يحملوه بداية الأمر، إلا أن وصلت «النوبة» وما يرافقتها من طبول وأعلام، حينها أكد جميع من كانوا في المسجد أن نعشه سار وحده للوصول إلى مقبرة المصدر.

وفي الطب الشعبي والتجبير كان حال حي المهاجرين كحال الكثير من أحياء عمّان القديمة، فقد كان له حضور كبير وإقبال شديد من السكان بالرغم من وجود المستشفى الطلياني الذي امتاز بكادره الطبي حسن السمعة، إلا أن كلاً من (الدكتور ماركوس) و(الدكتور تيزو) كانا يقفان عاجزين أحياناً أمام قدرات (المجبر أبو عمر آل جوقه)، الذي كان يستخدم «برش صابونة النعامة وبياض البيض» وهما ما يحضره المكسور معه، «والشاش واللوح الخشبي لتثبيت الكسر»، وكان يقوم بالتجبير «لوجه الله» في كثير من الأحيان. وقد حظي أبو عمر بشهادة من الدكتور ماركوس لأنه عالج حالة استعصت على الدكتور ماركوس نفسه، حينها «يعرف إذا صحيح بس يمسكك يعرف إذا صحيح مكسور أو بتكذب، كان شاطر كثير أعطاه دكتور ماركوس شهادة لأنه عالج حالة لواحدة بدوية مكسورة ظل يعالج فيها شهرين بجوز، ما عرفوا بالطلياني يعالجوها».

وكما هو الحال مع المجبر أبو عمر فالسيدة الشامية (زهرة عبد الهادي) ذات الملامح الحادة والتي وصلت الحي بعمر السابعة عشرة، وسميت «أم الكل» ذات فضل كبير على الحي، فهي لا تلبث أن تصل إلى منزلها حتى تعود مسرعة للعمل بعد أن يصرخ بصوت عالٍ «بدنا أم صلاح ضروري» من زوج إحدى الوالدات،



(داية الحي أم صلاح)

لتأخذ حقيبتها السوداء مسرعة وتكون أول شاهدة على ولادة أطفال حي المهاجرين والأحياء المجاورة، دون مقابل في بعض الأوقات وبيدنايين في أوقات أخرى، وفي حال كان المولود ذكراً بعد عدة إناث حينها تستحق وبجدارة ثلاثة دنانير، وعلبة سلوفانا، وحمل حقيبتها في أثناء طريق العودة للبيت. يذكرها ابنها محمد بفخر شديد «بتعريف أمين عمّان (ممدوح العبادي) والله على أيد أمي اجى والله على أيدها هاي الولادة كانت برأس العين، وهون ولدت كل الحي تقريباً، بعدين أعطاهما ملحس (عبد الرحيم ملحس) شهادة، امتحنها وفازت وقال شاطرة وصارت قابلة قانونية».^(٨)

تمضي سنوات طويلة ولا يمحي اسم المدرس الأول من الذاكرة ولا «صولات وجولات» الطلاب في المدارس مع المدرسين، فالست (منيرة الكاشف)^(٩) وهي التي اقتطعت جزءاً من منزلها الكبير ليصبح الكُتاب، كانت أول من يستقبل أطفال الحي لتعليمهم القرآن الكريم واللغة العربية في عمر السبع سنوات، وغالباً ما تبدأ الكتابة على اللوح مباشرة بعد أن تقول « أنتو جاين تتعلموا هون مش تضحكوا اكتبوا وراي أشوف». وحينما يقصّر الطالب أو يشكو منه أحد والديه لأسباب مختلفة أو «دايماً بيضحك» كان مصيره المحتوم «غرفة الفيران المعتمة» بينما ينعم بقية الطلاب باللعب والنشيد في ساحة المنزل الأمامية تحت ظل الكرمة، وتناول حبة سلوفانا وهي الغنيمة اليومية المنتظرة لهم. وفي نهاية كل سنة كان يقام حفل «الختمة»؛ إذ يُزَفّ من حفظ القرآن من الكُتاب للمسجد الحسيني وهو يرتدي الثوب الأبيض محمولاً على الأكتاف. وهو اليوم الوحيد الذي تسمح به الست منيرة للطلاب بالسير في الشوارع بعد الدوام دون أي «جحرة أو

(٨) مصدر الصورة: محمد الفوز، ابن الست زهرية عبد الهادي.

(٩) مصدر الصورة: سوزان أرسلان بكج.

تكشيرة». ولم ترفض الست منيرة أجراً معيناً لعملها، إلا أنها لا ترفض الحطب في الشتاء والجبنة الشركسية وقتينة الزيت في جميع الأحوال.



(صورة: منيرة كاشف)

ولم يختلف الوضع كثيراً مع مَنْ هم أكبر سناً، ففي مدرسة موسى بن نصير عام ١٩٥٨ الواقعة في «الحارة الفوقا»، كان الأستاذ (سامي داوود شكاغوة) دائم الوقوف على شرفة المنزل لمراقبة من يدرس ومن يلعب في الحي لينال جزاءه في صباح اليوم التالي أمام المدرسة بأكملها، لذلك فقد كان طريق الوصول للمعب «الزربول» طويلاً غالباً، إلا أنه كان يستحق في معظم الأحيان، فلذة الفوز على الأحياء المجاورة وعلى طلاب المدارس الأخرى لا يضاهيها شيء، أما إذا خسر شباب الحي فيقع اللوم الأكبر على من اقترح عليهم اللعب.

أطلق على حي المهاجرين اسم «شارع شيكاغو» لما كان عليه الحي من تقدم وازدهار، وعلاقات قوية ووطيدة وجميلة جعلت من يدخل الحي من خارجه عرضه للمساءلة في كثير من الأوقات، فشباب الحي لا يتساهلون أبداً مع أي غريب يدخل الحي ويشهد على ذلك السيل، حيث يلقون بمن يشعرون بأنه دخل الحي «للمعاكسة».

ينتشر في الحي كثير من «الطلعات» التي أطلق عليها السكان أسماء بحسب من سكنوا بالقرب منها مثل طلعة قندور، وطلعة المغربي، وطلعة إسماعيل خضر، وطلعة الفرن العصري، وطلعة الجرايرة، وطلعة العقاربة وطلعة أم صلاح، وطلعة طروب، وطلعة ست منيرة، وطلعة تمر قان، وطلعة شوا، وقد عملت أمانة عمان على تغيير أسماء الطلعات وأعطتها أرقاماً متسلسلة بدل أسمائها القديمة بعد عام ١٩٧٠، أي بعد استملاك حي المهاجرين وسقف السيل.



(درج أم صلاح سابقاً) (١٠)

بدأ سقف السيل حوالي عام ١٩٦٠، نتيجة الكثافة السكانية في عمّان وتلوث مياه السيل، وزيادة الأمراض الناتجة عن البعوض والحشرات، وللقضاء على مشاكل تنظيم السير في وسط عمّان، وقد جاء سقف السيل على أربع مراحل، إذ بدأت المرحلة الأولى من جسر المهاجرين (تقاطع النخيل) باتجاه جسر الحمام، ثم من جسر الحمام إلى المدرج الروماني، ثم من المدرج الروماني لجسر رغدان، ثم من جسر رغدان لتمثيل عين غزال.

وفي حي المهاجرين بدأ الاستملاك بأمر دفاع يتم من خلاله إخلاء المناطق التابعة للتنظيم الجديد كسائر المواقع التي تم استملاكها، إلا أن وقعه على السكان لم يكن سهلاً فالخروج وترك المنزل «بيكي القلب قبل العين» وأخذ «الأرض العرض» يصعب على الحال، وغياب السيل يبيث الوحشة في نفوس من بقوا في الحي، ففي عام ١٩٧١، تمت إزالة المنازل من «الحارة التحتا» بالقرب من السيل، وفي المرحلة الثانية عام ١٩٨٠ استملك الجزء الواقع بين رأس العين وجسر المهاجرين، وفي المرحلة الثالثة حوالي عام ١٩٨٨ تم بناء أمانة العاصمة، أما المرحلة الأخيرة لاستملاك الحي فكانت حوالي عام ١٩٩٦، وهي منطقة تقع خلف أمانة العاصمة وحي المهاجرين الفوقاني؛ وبالرغم من دفع الحكومة تعويضات للسكان إلا أن ذكرياتهم وأيامهم التي عاشوها في الحي لا يمكن أن تعوّض.

تغيرت خريطة الحي وما عاد لسيل عمّان مجرى ولا عاد للبساتين على جانبيه وجود؛ تبدلت الأصوات، فالحي يصحو اليوم على حياة حافلة وصاخبة بأصوات السيارات والحافلات بعد أن كان يصحو على صوت خرير مياه النبع وصوت الحسون والدوري.

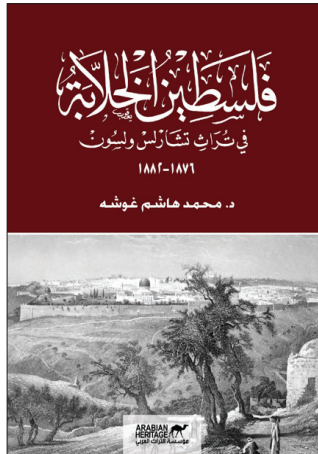
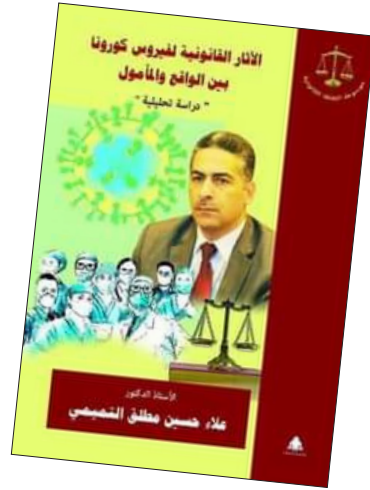
ففي وصف السيل تقول أم أحمد «السيل أحلى موسم له كان الربيع، كانت أمانة العاصمة تنزل اثنين يوم بعد يوم يقحطوا (ينظفوا) السيل كله ما تشوي في هاد الوسخ تكون المي تلمع لمع نازلة من ناعور للزرقاء وهي بتضوي نظيفة، بعدين ببلش يطلع الربيع على الجهتين، بعدين في شوية أرض فاضيه بعدين ببلشوا البساتين تقولي بساط ملون، ويكونوا الأشجار من فوق قد ما همه كبار شابكين

ببعض، وأصوات العصافير والفواكه تنزل بالمى، يعني أنا بتذكر ونحن صغار كنا نطول من السيل الفاكهة مثلاً اللوز نأكله لأنه السيل نظيف، كل شيء له حلاوته، بعدين بالشتا لما كان يفيض يكون تقولي نهر... هيك بكون يقرب قلب كان كثير كثير منظره رائع».

ويذكره يحيى «سنة الستينات وقبل كان فى سمك كان سمك كثير نجيب زي المنخل شبك حديد ونحشر السمك فيه... يجي واحد من فوق مع مجرى المي يكون حامل قصبية أو حامل شي يخبط هيك على المي كل السمك وين يجي؟ على الشبك من مسافة بعيدة ونصيد... واللّه سمك كثير كان».

هي أحياء تموت أمام اتساع المدن لكنها تبقى حية فى ذاكرة سكانها «أحلى أيام حياتي عشتها بالمهاجرين شو بدي أحكيلك لأحكيلك».

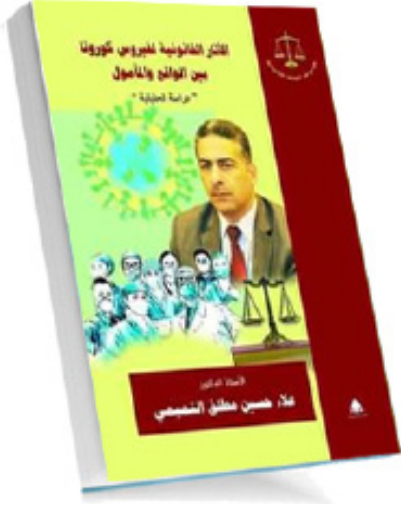
كتب ومراجعات ونقد



عن كتبهم بأقلامهم



الأثار القانونية لفيروس كورونا المستجد بين الواقع والمأمول أ.د. علاء التميمي*



إصدار: الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠.

تناولت هذه الدراسة التداعيات القانونية والأمنية والصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، واقتضت خطة الدراسة توزيعها على بابين يسبقهما فصل تمهيدي، على النحو الآتي:

- الفصل التمهيدي: تعرّف على جائحة كوفيد-١٩.
- الباب الأول: التداعيات القانونية والأمنية لجائحة كوفيد-١٩.
- الباب الثاني: التداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد - ١٩.

المقدمة

بتاريخ ١٠ مارس/ آذار ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كورونا المستجد كوفيد -١٩، جائحة عالمية. وأحد تداعيات الجائحة، إثارها للعديد من الإشكالات القانونية في العقود الصناعية والتجارية والخدمية التشغيلية والالتزامات المالية والمسائل الضريبية ذات الارتباط، حيث دُفعت العديد من الشركات العالمية بوجود حالة القوة القاهرة أو الظروف الاستثنائية الطارئة أو حالة الإخفاق ومعوقات تنفيذ العقد من أجل وقف تنفيذ التزاماتها

* وزير مفوض ومدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية في جامعة الدول العربية بالقاهرة (العراق).

التعاقدية مؤقتاً، وإعادة ترتيب التزاماتها وفقاً للظروف المستجدة، دون فرض غرامات التأخير، أو التعويض عن التأخير في تنفيذ هذه العقود. ولغرض بيان التداعيات القانونية لجائحة فيروس كورونا المستجد تم بحثها من خلال مبحثين؛

المبحث الأول: مخصص لبيان الطبيعة القانونية للجائحة ووسائل تديورها، حيث خصص المطلب الأول منه: لبيان مفهوم الجائحة وتداعياتها القانونية. وتختلف التعريفات لفهم طبيعة الحالة الوبائية، بحيث لا بد من الوقوف في هذا الإطار على مجموعة من المصطلحات التي تشير إلى درجة انتشار المرض وأثره على الوضع العام، فالوباء يعرف بأنه تقش في منطقة جغرافية أكبر قد تكون محصورة في دولة واحدة، أما الجائحة فهي امتداد لذلك الوباء وعدم انحساره في دولة واحدة. كما يشير تعريف الجائحة إلى جانب سياسي عبر إيصال رسالة إلى الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم، بأن المرض أصبحت له تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية على نطاق عالمي. وتناول المطلب الثاني منه: الأسس القانونية المؤطرة للجائحة، في ظل الإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول لمواجهة الوضع الاستثنائي للحد من انتشار الجائحة. ولضمان الأمن الصحي للمواطنين تم الإعلان عن حالة

الطوارئ في سائر دول العالم، وعلى وجه الخصوص الدول العربية، فسنت مجموعة من الأحكام الخاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها الصادر عن السلطة التنفيذية في إطار الاختصاصات المخولة لها بموجب الدستور، وقد جاءت حالة الطوارئ بمجموعة من مقتضيات الزجرية واجبة التطبيق والتي من شأنها إعطاء القوة الإلزامية في حال خرق مقتضياته.

والمبحث الثاني: بُحث فيه الآثار القانونية لجائحة فيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية؛ إذ لا يخفى على أحد، أن المبدأ العام في الالتزامات هو أن العقد شريعة المتعاقدين، وهذا ما نص عليه المشرع العربي في القوانين المدنية؛ أي إن إبرام العقد يحكمه مبدأ مهم يتمثل في مبدأ سلطان الإرادة؛ إذ لا يمكن وفقاً لهذا المبدأ لأي طرف أن يلغي أو يعدل العقد دون رضا الطرف الآخر، لذلك اعتبر المشرع هذا الالتزام يرقى إلى مرتبة قانون يحكم الأطراف المتعاقدة، وبمعنى أكثر فإن ما اتفقت عليه الأطراف في العقد يجب أن يلتزموا به، ولا يجوز الرجوع عنه إلا بتوافق إرادتهم، أو إذا أقر القانون ذلك. إلا أن هناك بعض الاستثناءات قد تقع على هذا المبدأ حينما تطرأ ظروف تجعل من تنفيذ هذا العقد أمراً صعباً أو مستحيلًا، وبالتالي

تُضيقُّ هذه الظروف من اتساع مبدأ الإرادة الحرة للمتعاقدین.

وخصص **المطلب الأول** منه: لبيان كيفية تعامل الشركات المحلية والدولية من الناحية القانونية مع تداعيات الجائحة، وأفضى إلى أهم الخطوات التي يجب على الشركات اتخاذها، وهي:

• مراجعة أحكام القوة القاهرة المعمول بها لتحديد ما يسمح به الحكم، وما إذا كان الوضع الحالي قد تمت تغطيته.

• التأكد من استيفاء متطلبات الإشعار بموجب العقد. فبعض أحكام القوة القاهرة لها قيود زمنية على الإبلاغ عن حالة القوة القاهرة بعد حدوثها، لذا يجب إكمال هذه الخطوة في أقرب وقت ممكن.

• توفير أو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المطالبة بالقوة القاهرة المحددة، بما في ذلك التوقيت، وعدد الأجزاء/المرافق المتأثرة، ومتى يتوقع اختتام حدث القوة القاهرة. في حالة عدم توفر المعلومات الكاملة، ينبغي للطرف المعلن أن يكمل إخطاره عند توفر معلومات إضافية.

• يجب أن يعمل الطرفان سوياً لتقييم المخزون الموجود، سواء كان هناك بنك للأجزاء يمكن الوصول إليه، أو ما إذا كانت

هناك خطوط تصنيع أخرى متاحة في مواقع مختلفة، وخطة تخصيص المورد المتأثر.

• ضع في اعتبارك ما إذا كان من الممكن تكليف مورد بديل ومتى.

• كن على دراية بحقوق الطرف الآخر في حالة الاحتجاج بالقوة القاهرة، والتي قد تشمل الحق في الإنهاء والمصادر من مورد بديل، أو الإنهاء بعد فترة زمنية معينة.

• انظر عبر سلسلة التوريد في الشركة، لتحديد ما إذا كان لدى مورديها مرافق قد تتأثر بالفيروس التاجي، وابدأ في التفكير في خطط الطوارئ.

• إذا تلقت الشركة إشعاراً بالقوة القاهرة من أحد مورديها، فقم بتقييم ما إذا كان هذا الإشعار يؤدي إلى حدوث حالة قاهرة للشركة، مما يتطلب تقديم هذا الإشعار لعملائها.

• وإذا تعرض أي من عقودك أو مشاريعك لآثار سلبية ناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يوصى باتباع الخطوات التالية:

• مراجعة جميع العقود في السلسلة التعاقدية للتأكد مما إذا كان تفشي الفيروس أو الوباء يشكل حدث قوة قاهرة ذات صلة، والتحقق مما إذا كانت هناك أي آثار سلبية ناتجة أو متزايدة بسبب التغييرات في القوانين أو اللوائح أو الأوامر العامة تعتبر «قوة قاهرة»؛ إذ حظر السفر

أو إغلاق الساحات والمصانع والموانئ من المسائل التي يجب أخذها بالحسبان.

• تحديد المتطلبات المطبقة المتعلقة بالإخطار عن الحدث. وينطبق هذا على كل من الإخطار بالقوة القاهرة، والإخطار بمطالبة معينة، والإخطار بتمديد الجدول الزمني أو الأشكال الأخرى من التعديلات المطلوبة. وعادةً، ستشمل العقود إجراءً من خطوتين مع مهلة قصيرة جداً للإخطار بحدث القوة القاهرة، والإجراء الآخر هو المتابعة اللاحقة لأي مطالبة رسمية غالباً ما تكون في شكل طلب تغيير، مع ملاحظة أن العديد من العقود تحتوي على مواعيد نهائية صارمة للمطالبات الأخيرة، وبالتالي يجب تحديد هذه المواعيد النهائية بسرعة والتعامل معها وفقاً للإجراءات الشكلية المحددة.

• تقييم وضعك التعاقدية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتأكد من أن حقوقك التعاقدية يتم الاحتجاج وتمسك بها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب. وفي غياب نص صريح لقوة القاهرة تعاقدية، هناك سبل أخرى للاعتبار يمكن أن توفر شكلاً أضيف من الحماية.

وخصص المطلب الثاني منه: لبيان دور غرف التجارة والصناعة العربية والجهات

الحكومية في إعادة هيكلة تنفيذ العقود دون اللجوء للمحاكم، فتبني الأطر القانونية السلمية خارج أروقة القضاء لمعالجة آثار الجائحة على تنفيذ العقود هو نهج مطلوب، لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، واستمرار تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، ويعزز من جانب آخر الثقة بالعلاقات التجارية والاقتصادية وقت الأزمات، ويخلق قاعدة علاقات تجارية مستقبلية طويلة الأمد، بعد أن تعززت الثقة وقت الأزمات والمحن. وإن استمرارية التوريد، سواء كانت السلع أو الخدمات وتنفيذ العقود في مختلف القطاعات، أمر بالغ الأهمية لنجاح أي عملية تجارية أو صناعية. ويجب أن تؤخذ العلاجات الوسيطة مثل المساعدة الذاتية وحقوق التدخل في الحسبان للسماح للطرف المتعاقد بمواصلة العمل حتى يتمكن الطرف غير المنفذ من استئناف الأداء. ويجب ألا تعتمد الأطراف على القانون لتقديم علاج المساعدة الذاتية بالضرورة، وبدلاً من ذلك، يجب أن يحدّد العقد بوضوح أساس المساعدة الذاتية والتدخل، والجدول الزمني المسموح به، وأي طرف يتحمل التكاليف وكيف يمكن للطرفين استئناف الأداء، أو إنهاء الترتيب في نهاية المطاف إذا كان لا يمكن استئناف الأداء. وقد خصص الفرع الأول منه: لبيان عملية ترتيب الطلبات، والفرع الثاني: لكيفية التسليم في الوقت

المناسب والإشعار والتخفيف، والفرع الثالث: للخدمات المساعدة على الإنهاء والإنهاء، والفرع الرابع: للتعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال.

يُستخلص مما تقدم أن:

• جائحة فيروس كورونا المستجد مستجمة لشروط القوة القاهرة التي نص عليها المشرع، من حيث إن هذه الجائحة كانت غير متوقعة، ولم يكن في الحسبان حصولها، إضافة إلى أنها من الأمور التي لا يمكن دفعها، مما يؤدي إلى الاستحالة في تنفيذ العقد، كما أنه لا وجود لخطأ من جانب المدين على اعتبار أن هذه الجائحة حصلت فوق طاقة البشر.

• المشرع العربي جاء بمجموعة من المقتضيات التي تتلاءم والوضعية الحالية بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث نجد أن هذه المقتضيات قد تكون إلى حد ما سبباً في التخفيف من الآثار السلبية التي قد تضرُّ بطرفي العلاقة، وعلى وجه الخصوص الأجير، باعتباره الحلقة الضعيفة في هذا الإطار.

• هذه الوضعية الوبائية الحادة التي يعيشها العالم بأسره والدول العربية على وجه الخصوص، أدت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة خطر تفشي الجائحة، مما أثر بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات التعاقدية في مختلف المجالات، وبالتالي التأثير على الإرادة الحرة للمتعاقدين، الأمر الذي قد يترتب عنه تغير في المراكز القانونية، وطرح مجموعة من التساؤلات والإشكالات أمام القضاء مستقبلاً بعد زوال هذه الجائحة، باعتباره الجهاز الذي يلعب دوراً مهماً فيما يتعلق بحماية الأفراد، نظراً لهذه الظروف الاستثنائية في إطار الآثار المستقبلية لهذه الجائحة، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات التعاقدية التي تتضمن فراغاً تشريعياً، ليبقى السؤال المطروح هو: ما مستقبل المنظومة التشريعية المتعلقة بالالتزامات التعاقدية في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا على المستوى التشريعي والقضائي معاً؟

محركات النمو الاقتصادي ... بذور لأفكار عملية

د. عدلي شحادة قندح*

إصدار: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.



محركات النمو الاقتصادي ... بذور لأفكار عملية تطبيقية تمثل خلاصة لتجربة الباحث الطويلة التي امتدت لفترة ثلاثة عقود تنقل خلالها بين العديد من المؤسسات العريقة داخل الأردن وخارجه.

يتناول الفصل الأول ضمن إطار تحليلي تطور هيكل القطاعات الرائدة في النمو الاقتصادي في الأردن حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف تحديد القطاعات التي قادت النمو الاقتصادي في المملكة طول الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٢٠، ومحاولة التنبؤ بأي القطاعات

يمكنها قيادة النمو في السنوات والعقود التالية. فالهدف الاساسي من هذا التحليل هو الوصول الى بعض المقترحات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة في الاردن في السوات والعقود المقبلة.

يعتمد هذا الفصل بشكل كامل على دراسة قام بها المؤلف حول هذا الموضوع. لذا فقد تم خلال هذا الفصل الاستعانة بنتائج تلك الدراسة بشكل مباشر. وتم أيضا دراسة التغييرات الهيكلية التي حصلت في الاردن فيما يتعلق بالقطاعات القائدة للنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٢٠) وذلك دون الغوص كثيرا بالادبيات الاقتصادية السابقة. وقد أظهر التحليل وجود تحول واضح في القطاعات التي تقود النمو في المملكة، من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في فترة السبعينيات والثمانينات، إلى قطاع الخدمات، ممثلا بخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، خلال عقد التسعينيات والعقدين الأولين من القرن الحالي.

* مستشار مالي واقتصادي ومصري؛ عضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

أما الفصل الثاني فيتحدث عن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في النمو الاقتصادي، وضرورة تقديم الدعم لهذا القطاع وخاصة رفع نسب التمويل بمختلف أشكاله لهذه الشركات. أما الفصل الثالث، فيحلل دور البنوك في الاقتصاد الوطني وكيفية تأثرها بالاضعاف الضاغطة والأزمات وضرورة انتقالها لمرحلة جديدة من العمل من خلال تبنيها لسياسات التمويل الأخضر وادخال مختلف أدوات والتطبيقات المالية الابداعية لتعزيز الشمول المالي وتكاملها وتعاونها مع شركات التكنولوجيا المالية (الفينتيك). أما الفصل الرابع، فيحلل السياسات المالية في الاقتصاد الوطني وينبه الى مشكلة عجز الموازنة وارتفاع المديونية ويتطرق الى علاقة الموازنة العامة بمجالس اللامركزية. الفصل الخامس، فيتطرق الى خطورة تضارب السياسات الاقتصادية ومواضيع أخرى هامة. أما الفصل السادس، فيحلل تأثير التضخم السالب على الاقتصاد ويقترح آليات للتعامل مع التضخم السالب. أما الفصل السابع، فيرى أن الاقتصاد الاردني بحاجة لصدمة تعطي الأمل وتستعيد الحلم، حيث يؤثر بصراحة الى حالة التباطؤ الطويلة التي ما زال يعيشها الاقتصاد الاردني منذ عشرة سنوات ويقترح تبني خطة تحفيز للنمو الاقتصادي وينبه الى حقيقة أن الاقتصاد الرقمي هو وسيلة وهو حالة يفقد فيها الاقتصاد الكثير من الوظائف التقليدية وبنفس الوقت يخلق وظائف

جديدة، وأن الحلول الاقتصادية وليس المالية هي الطريق للنجاة وللنمو، ويقترح مجموعة من المحركات للنمو الاقتصادي وعلى رأسها الموارد البشرية والاستثمار والصادرات والشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والتكنولوجيا والابتكارات وغيرها. أما الفصل الثامن فيركز على سوق الأوراق المالية وآليات وسبل تشييطه بالاضافة الى مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بسوق العمل والبطالة. أم الفصل التاسع، فيتناول سبل استقطاب الاستثمارات من الخارج ويحذر من تضارب السياسات الحكومية. أما الفصل العاشر، فيتطرق الى مجموعة من المواضيع الاقتصادية الاقليمية والعالمية، ومنها الاستثمار في بعده الاقليمي وتأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي. أما الفصل الحادي عشر، فيتطرق الى حالة الاقتصاد الاردني في زمن كورونا ويحلل تأثير صدمة العرض والطلب على القطاعات الاقتصادية والموازنات والعمالة والاسعار ويجيب على تساؤل: كيف تغير الحواجز بين الأمم عالمنا؟ وشروط عودة حركة الانتاج والقطاعات الاقتصادية للعمل وللوضع الطبيعي، ويتطرق الى الحيز المالي للحكومة في ظل كورونا وكيفية التعامل مع ارتفاع مشكلة البطالة في زمن كورونا. أما الفصل الثاني عشر والاخير فيتطرق الى مجموعة من المواضيع المتنوعة مثل الاستقرار المالي والاصلاح المالي والتخصيم كاداة تمويل بديلة والحاجة لرأسمالية جديدة.

والخلاصة أن قوة الاقتصاد الأردني تبقى مرهونة بعدة عوامل مؤكدة وأخرى غير مؤكدة محلية وخارجية، ومع ذلك فإننا نتطلع إلى الأمام في محاولة لاستقراء الأداء المحتمل في العقد المقبل. وإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي على مدى الأعوام العشرة المقبلة سيعكس التأثير الإيجابي للانتعاش المحتمل الذي سيبدأ عام ٢٠٢٢ للنهوض من حالة التباطؤ المحلي والركود العالمي العميق الذي عاشه الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٢٠ والفترة المنقضية من العام الحالي جراء الاغلاقات الكبيرة التي تعرض لها بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا.

ووفقاً لنتائج تحليل الانحدار تبين أن القطاع القائد للنمو خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠١٩ هو قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال والذي يفسر حوالي ٤٥٪ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي تلاه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع منتجو الخدمات الحكومية.

ولتمكين الاقتصاد الاردني من استعادة زخم النمو الذي كان سائداً في العقد الأول من هذه الالفية، لا بد من وضع خطة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي ينبثق منها خطط قطاعية على أن تكون هذه الخطة عابرة للحكومات في الأردن، على أن تُقر بقانون حتى تصبح ملزمة للحكومات المتعاقبة. وهذا سيمكن الاردن من الانتقال من مرحلة التخطيط الآني والقصير الأجل إلى مرحلة التخطيط العلمي الاستراتيجي المبني على

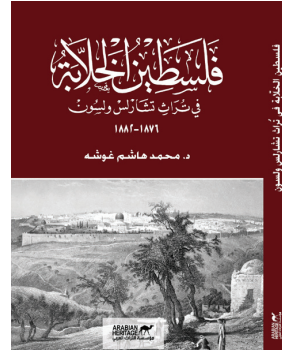
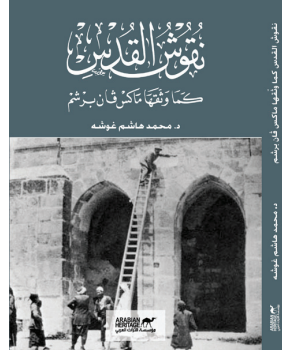
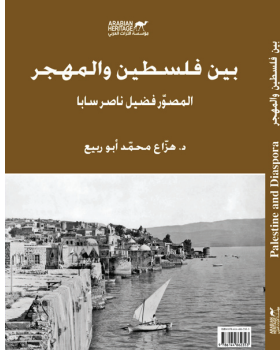
السيناريوهات العلمية والنماذج الاقتصادية والإحصائية والرياضية المتقدمة. على أن تأخذ الخطة العوامل التالية بنظر الاعتبار عند صياغتها: النمو السكاني السريع الطبيعي وغير الطبيعي، وضع الاقتصاد، هل هو في حالة ازدهار أو في حالة ركود، كيفية معالجة مشاكل استحداث الوظائف، كيفية تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي بحيث يكون في مركز اهتمام الخطة، وأن تكون الشراكات والاستثمار بين القطاعين العام والخاص على رأس أولويات الخطة، وأن يكون عنصر تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب المستمر في قلب اهتمام الخطة، وأن يكون التركيز منصباً على استخدام الأراضي بكفاءة تعمل على استدامة التنمية، وأن تكون عناصر الثورة الصناعية الرابعة حاضرة ومكوناً أساسياً من مكونات كل محور وعنصر في الخطة. وأن تكون التنمية شمولية في مختلف مناطق المملكة مبنية على الميزات التنافسية للمحافظات الاثنتي عشرة. وأن يكون التنوع القطاعي عنواناً لكل محور من محاور الخطة. وأن تتم مراجعتها على أساس سنوي. وأن يتم إعادة وضعها بالكامل بعد كل خمس سنوات تقريباً نظراً لتوتيرة التغيير وعدم اليقين في اقتصاد اليوم، لضمان توافقتها مع الاحتياجات المتغيرة باستمرار. وأن يتم تخصيص موارد مالية وبشرية مستدامة لتمويل وتنفيذ الخطة. بهذا نكون قد وضعنا الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح وضمننا انتقاله الى حالة نمو وتنمية مستدامة تنعكس على تلبية احتياجات المواطن وزيادة رفاهيته.

ARABIAN HERITAGE



مؤسسة التراث العربي

إصدارات مؤسسة التراث العربي



مؤسسة أكاديمية تُعنى بنشر الكتب والدراسات النوعية المدعّمة بالصورة الفوتوغرافية والخرائط والوثائق التاريخية، وستكون الأعمال التوثيقية عن القدس أبرز العناوين التي ستخرج عن المؤسسة إلى حيز النور وذلك من أجل أن تبقى هذه المدينة الخالدة حاضرةً في الضمير والوجدان.

تُقدّم «أريبيان هيريتج» إصداراتها للقارئ الكريم بمنهجية بحث وتصاميم عصرية تتحرى الحقيقة التاريخية وتواكب القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال عناوين بحثية غير مسبوقة وأسلوب شيق يُوثق التراث المخطوط والمطبوع بغيّة الحفاظ على الذاكرة من خلال إعادة نشر وإحياء تراث المفكرين والأكاديميين الطلائع وجهود الأكاديميين المعاصرين في ذات السياق.

وتتطلع مؤسسة التراث العربي لأن تُطلق خلال العام الأول خمسة عشر كتاباً يستند إلى أرشيفات مصورة ومخطوطة لعلماء ومفكرين وأدباء محليين وعالميين حيث ستكون البداية والانطلاقة لكتابين أحدهما أعدّه وعمل عليه رئيس مؤسسة التراث العربي د. محمد هاشم غوشه* بعنوان (نقوش القدس كما وثقها ماكس فان برشم) في ذكرى مرور مائة عام على وفاة رائد ومؤسس دراسات النقوش العربية الموثق السويسري ماكس فان برشم الذي وثق نقوش القدس وفلسطين وسورية ومصر وتوفي في سنة ١٩٢١م.

أما الكتاب الثاني فهو للموثق الدكتور هزاع أبو ربيع أستاذ الدراسات الفلسطينية في جامعات نيويورك والذي يكشف من خلاله ولأول مرة عن أعمال وإرث المصور الفلسطيني ابن مدينة الناصرة فضيل سابا الذي هاجر إلى الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي وترك مع عائلته إرثاً فوتوغرافياً غير منشور لفلسطين يرجع إلى أواخر العهد العثماني وحتى السبعينيات من القرن الماضي. ويحمل الكتاب عنوان: (بين فلسطين والمهجر، للمصوّر فضيل ناصر سابا).

وخلال الشهر الأول من إطلاق المؤسسة، ظهر كتابان جديان أحدهما يحمل عنوان (فلسطين الخلافة في تراث تشارلس ولسون)، والآخر بعنوان (بين حيفا والقدس رحلة القيصر غليوم الثاني إلى فلسطين).

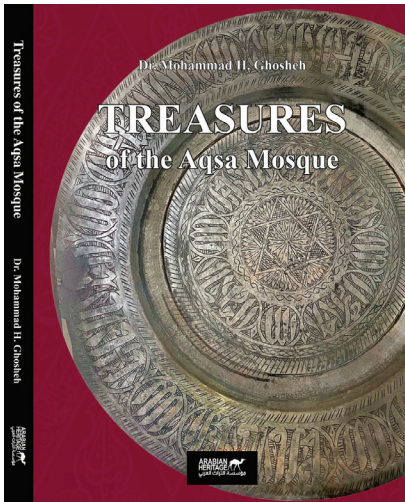
وهذه الكتب الأربعة هي باكورة الأعمال التي أطلقتها المؤسسة في الشهر الأول من تأسيسها على أن تعلن أيضاً وبشكل دوري عن إصداراتها التوثيقية والأكاديمية التي وقع عليها العمل والاختيار بعناية فائقة وعلى نحو يليق بالتراث العربي وبأيقونة العالم العربي مدينة القدس.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي استضافه منتدى الفكر العربي يوم الخميس ١٧/٦/٢٠٢١؛ أعلن رئيس مؤسسة التراث العربي المؤرخ

* مدير عام مركز الحسن بن طلال لدراسات القدس؛ عضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

الدكتور محمد هاشم غوشه عن مفاجأته لكل من يعشق القدس ويرغب في أن يكحل عينيه بالنظر إلى تراثها البديع، أن يتربص إصدار كتابين نوعيين خلال هذا العام سيعتبران أبهى ما طُبِعَ عن مدينة القدس ولا يقلان أهمية عن إصداره السابق الموسوم بقبة الصخرة المشرفة، أحدهما يحمل عنوان (كنوز المسجد الأقصى المبارك) والآخر يحمل عنوان (قاشاني القدس) يتميزان بمواصفات فنية خلاّبة وتوثيق مصور غير مسبوق يُنشر لأول مرة وبطباعة وتصاميم تليق بالقدس أولى القبلتين وباللغتين العربية والإنجليزية.

مؤسس «أربيان هيريتج» (مؤسسة التراث العربي) المؤرخ الأستاذ الدكتور محمد هاشم غوشه الذي صنّف وأصدر عدداً لاقتاً من الكتب والدراسات عن القدس وفلسطين نُشرت باللغتين العربية والإنجليزية والتي كان أبرزها موسوعة البالسطينيكا **Palestinnica Encyclopaedia** التي صدرت في سنة ٢٠١٩م. وقد حاز الدكتور غوشه على عدد من الجوائز العالمية تقديراً لجهوده في توثيق القدس نذكر منها: جائزة الملك فيصل العالمية ٢٠٢٠، وجائزة عبد المجيد شومان العالمية للقدس، وجائزة منظمة العواصم والمدن الإسلامية.



دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكمة في مجلة «المنتدى»

محور العدد القادم:

• مئوية تأسيس الدولة الأردنية (٢)

تدعو المجلة الباحثين والكتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في المحور المشار إليه وما يتفرّع عنه من قضايا، وفقاً للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة / منشوراً من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهد الكاتب بعدم نشره قبل تسلّم ردهيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.

- أن تتسم الدراسة / البحث بالمنهجية العلميّة والموضوعيّة، والجدة في الأفكار والطرح، ويُرعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،

- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحواً وصرفاً والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة / البحث ترجمتها نصّاً.

- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة / البحث عن (٢٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة / البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.

- يُدرج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقاماً متسلسلة حتى نهاية الدراسة / البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلف / الكاتب، عنوان الكتاب / عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر / اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر / الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب / عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلة (kayed@atf.org.jo)، أو تُسلم على CD لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعد أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصية حديثة.
- تحوّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتتخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويبلغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلة إلاّ الدراسات والبحوث التي تتجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتب أو تكلف باحثين وكتّاباً للكتابة في موضوعات معينة، وتعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيّ منها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.

المنتدى

قسمة اشتراك في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: مجلة المنتدى

مجلة المنتدى: الإصدارات السنوية (الكتب)

الاسم:

العنوان:

قيمة الاشتراك*: طريقة الدفع: نقداً

حوالة بنكية (صافي القيمة): بنك الاتحاد/الجيبية

رقم الحساب/ بالدينار: IBAN JO 46UBSI1090000160101556615101

رقم الحساب/ بالدولار: IBAN JO 05UBSI1090000160201556620102

سويقت كود: SWIFT: UBSIJOAXXXX

التوقيع:

التاريخ:

* تملأ هذه القسمة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص.ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

المجلة + الكتب	المجلة	
للأفراد: (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني	للأفراد: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	داخل الأردن
للأفراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولاراً أمريكياً للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي	للأفراد: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	خارج الأردن